

دراسات في السياسة الشرعية :
” ٤ “

الدعوة إلى الله

بين التَّجَمُّع الحزبي والتَّعاوُن الشرعي

كتبة
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأشرقي



مكتبة الصحابة

جدة - الشرفية

فاكس : ٦٥٣٤٤٨٩

هاتف : ٦٥٢١٠٦٠

١٤٣١

هذا الكتاب

- للذين يؤمنون بالله سبحانه ، وفق كتابه وسنة رسوله ﷺ وينهج السلف .
- فيه بيان هدف المسلم الأعلى ، وغايته السامية .
- شرح جللي لحقائق مهمة في العمل الإسلامي ، فيها التمييز بين الوسائل والغايات .
- إثبات أن ظاهرة تعدد الأحزاب إنما تعني التضاد والافتراق ، والتغاير والاختلاف . . . وهو ما نزه الله سبحانه عنه دينه ودعوته .
- دراسة علمية لمفهوم (الحزبية) لغة واصطلاحاً وشرعاً ، وبيان قيودها وأغلالها ، ومخلفاتها ونتائجها ، وصورها وأشكالها . . .
- تفصيل مطوّل يبيّن حقيقة الصلة بين أفراد المجتمع الإسلامي .
- المعنى الشرعي الصحيح لـ (الجماعة) ، و (كيف الأمر إذا لم تكن جماعة؟) .
- الجواب عن الشبهات التي يطرحها الحزبيون ؛ ليسوعوا بها باطلهم وانحرافهم ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .
- سبيل النجاة ، والمحجّة البيضاء .

تَقْدِمة فِيهَا بَيَانٌ (١)

الحمدُ لله الذي أَرْسَلَ رَسولَهُ بِالهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلنَّاسِ كَافَّةً، قَبْلَ الْبَلْغِ الرِّسَالَةَ، وَأَدَى الْأَمَانَةَ، وَتَرَكَ الْأُمَّةَ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى سَوَاءِ الْمَحْجَةِ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ صَحَابَتِهِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ أُمَّةً مَرْحُومَةً بِخَيْرِ نَبِيِّ وَرَسُولٍ، مَا دَامَتْ تُطْفِئُ بِأَرْجَائِهَا كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ؛ اعْتِقَادًا وَعَمَلًا، وَتُعْطِرُ أَجْوَاءَهَا سِيرَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَتَكُونُ بِهَا خَيْرٌ مُتَّبِعٍ لَخَيْرِ مُتَّبِعٍ، وَتَعْمُرُ حَيَاتُهَا كُلُّهَا أَحْكَامُ الشَّرِيعَةِ الْبَاقِيَةِ عَلَى الذَّهْرِ فِي إِخْبَاتٍ وَرِضَى.

وَحِينَ عَقَرَتْ هَذِهِ الْأُمَّةَ خَطُوبُ الْفِتَنِ، وَعَضَّتْ أَعْقَابُهَا نِيُوبُ الْمِحْنِ، وَنَاخَتْ بِأَرْضِهَا رَوَاضِخُ السَّنَنِ؛ تَمَارَتْ فِي أَمْرِهَا، وَضَلَّتِ السَّبِيلَ

(١) بقلم فضيلة الشيخ محمد إبراهيم شقرة حفظه الله ونفع به.

التي أقامها عليها خالقها، ونكصت عن الحق الذي أرادها أن تكون فيه ريثها، وصارت إلى حال لا ترجى معها السلامة لها؛ إلا إن هي فاءت إليه، وأوثقت عقولها بالمحكّم من كتابه، وفتحت قلوبها للنور الذي انقشعت به الظلمات، واستضاءت به الأرضون والسموات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة، واستبان به الهدى من الضلال؛ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ. يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

وها هي أربعة عشر قرناً تنحسر عن آفاق الزمان الفسيحة، وتبرح مواقعها التي أقامت فيها أيامها، وأسابيعها، وشهورها، وسنينها، إلى أغوار الماضي القريبة والبعيدة؛ مخلفة لمن عرفوها أو عرفوا بعضاً من أحاديثها أن يرووها ويرووها من وراءهم؛ آخذين بحبل الثلاثة القرون الأولى، التي ظلت - على بعدها عن القرن الخامس عشر الذي أدركنا - خير القرون، وأضرَحها لبانة، وأنورها وجهاً، وأبهجها حسناً، تحكي من سرائرها وظواهرها عن نفسها أنها خير القرون، فكيف وقد انصافت إليها شهادة نبيها ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»؟

فهي هي الشهادة، التي لا يَجْمُلُ بعاقلٍ - فضلاً عن أن يكون مؤمناً - أن لا يحرص على حفظ كلماتها، والنظر المتأمل في معاني حروفها - الظاهر منها والخفي -، وأن يكون منها على قرب؛ يأخذ منها خطأ وافرأ؛ سلوكاً ينبىء عن صحة العقيدة التي تقيت ظلالها تلك القرون.

فماذا كَانَ من سيرة تلك القرون التي شهد لها الوحي الأمين؟! كَانَ جَمَاعُ سيرتها في قوله سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾، وَقَفَتْ بها على الحدود التي رَسَمَهَا لها رَبُّهَا، وَاِنْتَهَتْ عِنْدَ الْأَحْكَامِ التي شَرَعَهَا، وَلَمْ تُخَالِفْ عَنِ الْهُدَى الذي جَنَفَ بها عن حَوَاصِلِ الْهَوَى.

وَإِنَّ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَنْ يَصْلُحَ إِلَّا بِمَا صَلَّحَ بِهِ أَوَّلُهَا، وَلَنْ تَكُونَ لَهَا نَجَاةٌ إِلَّا بِالْوُقُوفِ مَعَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَيْنَمَا دَارَا، وَلَنْ تُصِيبَ حَقًّا مِنْ عِزَّةٍ أَظْفَرَتْ صَدْرَهَا بِالسُّؤْدُدِ وَالتَّمَكِينِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِنْ هِيَ أَخَذَتْ نَفْسَهَا بِأَسْبَابِهَا.

وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيمَا أَخْبَرَ أَنَّ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ عَلَى مِثَاجِ النَّبُوءَةِ، مُسْتَقِيمَةً عَلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ، مُتَّبِعَةً هُدَاهُ؛ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾، «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي».

وَزَادَ مِنَ الْبَلَاءِ الَّذِي أَرْجَفَ الْأَرْضَ مِنْ تَحْتِ أَقْدَامِ الْمُسْلِمِينَ تَفَرُّقُهُمْ إِلَى جَمَاعَاتٍ وَفِئَاتٍ، كُلُّ جَمَاعَةٍ تَرْفَعُ شِعَارًا تُرِيدُ أَنْ يَحْمِلَهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ مَعَهَا، وَكُلُّ فِتْنَةٍ تَخْطُ لِنَفْسِهَا خُطَّةً تَأْتِي عَلَى غَيْرِهَا أَنْ تُنَازِعَهَا إِيَّاهَا، وَتَدْفَعُ الْحِمَاسَةَ كُلَّ عَشْرَةِ أَلْفٍ عَلَى فِكْرَةٍ مَا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ خُطَّةٌ وَشِعَارٌ (!)؛ يُرِيدُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ مَا لِلْجَمَاعَاتِ وَالْفِئَاتِ الْأُخْرَى... وَيَكَادُ أَنْ

يَحْدُثُ هَذَا كُلَّ يَوْمٍ !

فَانْظُرْ بِرَبِّكَ كَمْ سَتُضَيِّحُ فُرُوعَ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْ تِلْكَ الْفِرَقِ الْأَصُولِ الَّتِي
حَدَّرَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ مِنْهَا بِقَوْلِهِ: « . . . وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ
فِرْقَةً » !!

ولقد نظرتُ في هذه الرسالةِ الْقِيَمَةِ الَّتِي وَضَعَهَا صَاحِبُنَا الْعَزِيزُ عَلِيُّ
الْحَلَبِيُّ، وَدَبَّجَتْهَا يِرَاعَتُهُ الْأَمِينَةُ، فَرَأَيْتُ فِيهَا عِلْماً يُنْبِئُ عَنْ سَعَةِ إِطْلَاعِ،
وِدْقَةٍ فِي التَّوْفِيقِ وَالتَّأْلِيفِ، تُؤْمِي إِلَى قُدْرَةِ فَائِقَةٍ، وَتَقْصُّ لِمِظَانِ الصَّوَابِ
وَالْخَطَأِ تُقَدِّرُ الْقَارِئَ عَلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَهُمَا، فَيَأْخُذُ بِالصَّوَابِ، وَيَدَعُ
الْخَطَأَ.

وَلَا غَضَاضَةَ فِي أَنْ تَخْتَلِفَ الْأَرَاءُ وَتَتَبَايَنَ الْأَقْوَالُ فِي الْمَسْأَلَةِ
الْوَحِيدَةِ، وَلَا عَيْبَ يُرْمَى بِهِ هَذَا أَوْ ذَاكَ إِذَا كَانَتِ الْغَايَةُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ
وَالْتَّبَاطِينِ مَعْرِفَةَ وَجْهِ الْحَقِّ الَّذِي رُبَّمَا يَكُونُ خَافِئاً؛ لِخَفَاءِ الدَّلِيلِ، أَوْ عَرَاهُ
الْخَفَاءُ لِبُعْدِ الْعَهْدِ بِهِ.

أَمَّا إِنْ رَكِبَ كُلُّ مَخْتَلِفٍ هَوَاهُ، وَأَرْكَضَ عَقْلَهُ فِي طَرِيقِ الْمَرَاءِ،
وَصَارَ كُلُّ مُعْجَبٍ بِرَأْيِهِ؛ فَهِيَ الطَّامَةُ الَّتِي لَا تَعْدِلُهَا طَامَةٌ!

وَمِمَّا يَزِيدُ مِنْ هَوْلِ هَذِهِ الطَّامَةِ أَنْ يَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ
الْوَحِيدَةِ بَيْنَ أَصْحَابِ الْمَنْهَجِ الْوَاحِدِ، حَتَّى يَصِيرَ عَسِيراً عَلَى الْعُقَلَاءِ
مِنْهُمْ أَنْ يُوَفَّقُوا بَيْنَهُمْ، وَأَنْ يُعِيدُوا إِلَيْهِمْ سَلَامَةَ النُّظَرَةِ الَّتِي كَانَتْ غَيْرَ بَاطِنَةٍ
مِنْهُمْ جَمِيعاً عَنْ أَصُولِ الْمَنْهَجِ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ.

ولا يَجْمَلُ بالعُقلاء - مِنْ أَصْحَابِ الْمَنْهَجِ الْوَاحِدِ - أَنْ يَقُولُوا - بَعْدَ عَنَاءٍ، وَمُصَابَرَةٍ، وَمُثَابَرَةٍ، وَطَوَّلِ انْتِظَارٍ فِي رَجَاءِ إِصْلَاحٍ -: لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ خَيْرٌ مِمَّا كَانَ، ثُمَّ يُعْرِضُوا عَنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ؛ تَارِكِينَ لِلْفَرِيقَيْنِ أَنْ يَنْتَهَبَ الشَّيْطَانُ أَطْرَافَهُمْ، وَيُجَلِّ بِهَيْمٍ وَسَاوِسَةِ السُّودَاءِ، وَيُشِيعَ فِيهِمْ سُوءَ الظَّنِّ؛ فَإِنَّهُ أَرْجَى لَهُمْ جَمِيعاً أَنْ تَظَلَّ كَلِمَةُ الْعُقَلَاءِ مَسْمُوعَةً فِيهِمْ، حَتَّى وَإِنْ وَجَدَهَا الْفَرِيقَانِ ثَقِيلَةً غَيْرَ مَرْضِيَّةٍ، وَحَسَبُ الْعُقَلَاءِ أَنَّهُمْ قَالُوا الْحَقَّ، فَكَانُوا هُمْ أَهْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَجِدُوا فِي غَيْرِهِمْ أَهْلَهُ.

وَلَعَلَّ هَذِهِ الرِّسَالَةَ مِنْ صَاحِبِنَا الْعَزِيزِ الْأَخِ عَلِيِّ الْحَلْبِيِّ تَنْسُجُ عَلَى مَنَوَالِ هَؤُلَاءِ الْعُقَلَاءِ؛ لَا مُضَاهَاةً لِلْأَغْيَارِ، وَلَا تَثْرِيأً عَلَى الْمُخَالِفِينَ، وَلَا اسْتِدْرَاجاً لِلْمُتَرَدِّدِينَ، فَحَسْبُهُ أَنَّهُ كَتَبَ مَا يَعْتَقِدُهُ صَوَاباً وَحَقّاً، وَأَجْرُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

وَلَقَدْ عِشْتُ تَجَرِبَةً طَوِيلَةً فِي مَجَالِ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَوَاكَبْتُ مَسِيرَةَ الْعَمَلِ فِيهِ، وَأَظْهَرَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي التَّجَرِبَةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَخْطَاءِ الْعَامِلِينَ فِيهِ وَالِدَّاعَةِ، وَالْخَطَأُ لَيْسَ غَيْباً لِدَاثِهِ - إِذِ الْخَطَأُ مِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ -، لَكِنَّهُ يَكُونُ خَطِيئَةً حِينَ يُغْضَى عَلَيْهِ، وَيَصِيرُ جُزْءاً مِنْ جِسْمِ الْعَمَلِ !!

وَالْعَمَلُ فِي الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَخْتَلِفُ عَنْ أَيِّ عَمَلٍ آخَرَ فِي مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ الْإِنْسَانِيَّةِ؛ لَذَا فَإِنَّ حَقّاً عَلَى مِثْلِي أَنْ لَا يَطْوِي فِي صَدْرِهِ هَذِهِ الْأَخْطَاءَ أَوْ بَعْضَهَا، وَهُوَ يَرَى أَنَّ فِي طَيِّهَا شَيْئاً مِنَ الْخَدِيعَةِ وَالْغِشِّ، وَمَا كَانَ لِهَذِهِ الْأَخْطَاءِ أَنْ تَظْهَرَ لَوْ كَانَ فِي النَّفْسِ هَوًى مُسْتَبِداً يَحْمِلُنِي عَلَى

مُوالاةٍ خَطَّ دَعْوِيَّ تَعْصَباً وَحِمِيَّةً!! وَالذَّاعِيَةُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ هَذَا أَوْ مَا هُوَ دُونَهُ
- مِنْ مِثْلِهِ - بِكَثِيرٍ.

وَلَا أُدْرِي لِمَ لَا يَعْرِفُ الدُّعَاةُ الْعَامِلُونَ فِي (الْحُقُولِ الْإِسْلَامِيَّةِ!!!)
- وَمَعْذَرَةٌ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ ، لَكِنَّهُ الْوَاقِعُ - حُكْمَ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْمُوالاةِ
الْبَاطِلَةِ ، الَّتِي تَسُوقُ إِلَيْهَا الْأَهْوَاءُ لَا الْهَوَى الْوَاحِدَ؟! وَفِي كُلِّ حَقْلٍ مِنْهَا
شَهَادَاتٌ!! وَأَسْمَاءٌ!! تَهْيَبُ بِالْأَتْبَاعِ أَنْ يُسَلِّمُوا لَهَا تَسْلِيماً، لِمَا تَظُنُّ أَوْ
تَعْتَقِدُ فِي نَفْسِهَا أَنَّهَا عَلَى حَقٍّ؟!

وَلَسْتُ هُنَا مُرِيداً الْإِطَالَةَ فِي تَعْدَادِ الْأَثَارِ السَّيِّئَةِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي أَنْتَجَتْهَا
الْوَلَاءَاتُ الْمُتَعَدِّدَةُ (لِلْحُقُولِ الْإِسْلَامِيَّةِ)!!! - وَهُوَ تَعْبِيرُ الْعَامِلِينَ وَالذُّعَاةِ
الْيَوْمَ - ، بَلْ سَأَكْتَفِي بِذِكْرِ أَرْبَعَةِ أَثَارٍ فَقَطْ :

الْأَوَّلُ: مُرَاوَدَةُ الشُّكُوكِ وَالرَّيْبِ قُلُوبَ الْعَامَّةِ ، وَهُمْ يُبْصِرُونَ بِالنِّزَاعِ
(الْحَرْكِيِّ)! يَمْلَأُ السَّاحَاتِ الْعَامَّةَ ، وَتَسْوَدُّ بِهِ الصَّحَائِفُ ، وَيَمْلَأُ الْأَفْقَ
صَخْباً وَضَجيجاً ، وَيُحَرِّكُ السَّوَاكِنَ الْغَافِلَةَ عَنِ الشَّرِّ بِحَسْبِ الْبِغْضَاءِ
وَالْحَقْدِ ، وَيَبْعَثُ الرُّوَاكِدَ مِنْ مَطَارِحِهَا الْأَمْنَةِ بَوَسَاوِسِ الْحَسَدِ وَالْكِبْرِ ،
وَيُفْشِي سَرِيرَتَهُ الْهَادِرَةَ بِكُلِّ بَوَاسِرِ الْأَنَانِيَّةِ وَالْأَثَرَةِ!

وَلَطَالَمَا تَبَشَّرَ النِّزَاعُ (الْحَرْكِيُّ)! جُروحاً غائرةً ، وَاضْطَلَّتْ بِنَارِهِ
أَعْرَاضُ بَرِيئَةٍ ، وَمَزَّقَ بِشْفَرَةِ عداوَتِهِ أَبْشَاراً طَاهِرَةً .

الثَّانِي: الْإِنْتِصَارُ (بِالْحِمِيَّةِ الْحَزْبِيَّةِ الْحَرْكِيَّةِ)!! لِلْحَزْبِ ، أَوْ

الجماعة، أو الإنسان الذي يَنْسَبُ لأحدهما؛ لأنه من حِزْبِهِ أو جماعته،
حتى وإن كَانَ عَلَى خَطَأٍ أو خَطِيئَةٍ!!

والويل أشدُّ الويلِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حِزْبِهِ أو جماعته؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ
مِنَهُ النُّصْرَةَ حَتَّى فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ.

ولقد رأينا هذا يجري على ساحةِ العملِ الإسلاميِّ بينَ كُلِّ
الْجَمَاعَاتِ والأَحْزَابِ؛ لأنَّ لِكُلِّ جماعةٍ أو حزبٍ منهاجاً وعَهْداً وبيعةً تُلْزِمُ
الفردَ الوفاءَ لِكُلِّ ما يَصِلُهُ بسببِ إلى تلكَ الجماعةِ أو إلى هذا الحزبِ، ثُمَّ
لا يَجِدُ في نفسه خُرْجاً أَنْ يُجْهَلَ كُلُّ مَنْ يَجَاوِزُ حدودَ جماعتهِ أو حزبِهِ، ثُمَّ
لا يَجِدُ لديه سبباً لنُصْرَتِهِ ظالماً أو مظلوماً؛ استجابةً لأمرِ النبيِّ عليه الصلاةُ
والسلامُ.

الثَّالِثُ: مَنْحُ أعداءِ الإسلامِ العُدْرَ في الطُّغْيَانِ على الإسلامِ في
عقيدَتِهِ وأحكامِهِ، فالعقيدةُ الواحدةُ عندَ كُلِّ عَقْلٍ الأرضِ لا تَفْرُقُ، بل
تَجْمَعُ، والأحكامُ والفروعُ المتفرعةُ عنها تُلْزِمُ بِمُقْتَضَى هذه العقيدةِ أهلُها
العملَ بها؛ مِنْ غيرِ تَرَدُّدٍ فيها ولا خُرْجٍ منها، فكيفَ صارَ أهلُ العقيدةِ
الواحدةِ والمنهاجِ الواحدِ متفرِّقينَ متباغضينَ مُتدَابِرِينَ، في حينَ نَرى أَهْلَ
العقائدِ والنحلِ الأخرى مجتمعينَ عليها مُتَأَلِّفِينَ!!؟

أليسَ هذا دليلاً حَسْباً يَصْلُحُ عندَ الخصومِ برهاناً على أَنَّ الإسلامَ
بعقيدَتِهِ وأحكامِهِ لا يَصْلُحُ لوحدةِ الناسِ جميعاً - بدعوى الأحزابِ
والجماعاتِ الإسلاميةِ -، فقد عَجَزَ عن توحيدِ صَفِّ أَتْبَاعِهِ!!؟

ولعل هذا كان - أيضاً - سبباً في انصراف سواد المسلمين الأعظم عن التمسك بالإسلام الحق، الذي أوردناه النبي ﷺ، وقال لنا فيه: «تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي»، إذ كل جماعة أو حزب تدعي أنها على الحق وحدها؛ لأنها متمسكة بالكتاب والسنة، ولا يصدق فيها إلا قول الشاعر:

وَكُلٌّ يَدْعِي وَضْلاً بِلَيْلَى

وَلَيْلَى لَا تُقِرُّ لَهُمْ بِذَاكَ

والله سبحانه أراد لهذه الأمة أن تكون أمة واحدة؛ على منهاج واحد، وقبلية واحدة، وهدي واحد، وكلمة سواء واحدة؛ لتكون هي رائدة الأمم في الدنيا إلى الحق الذي قضى الله أن يكون في الناس بوحيه، والشاهدة عليهم - بما آتاه من خصائص ومواهب لم يؤتها غيرها من الأمم - يوم القيامة؛ لذا؛ فإن كل ما يوقعها في الفرقة والخلاف، ويزيدها تنائياً وتباعداً، ويُبعدُها عن مفهوم قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾؛ يؤتى باسم العمل الإسلامي، والدعوة الإسلامية، والفكر الإسلامي، بل والأخوة الإسلامية، وليس يؤتى فقط في الأمور والمسائل التي تتكرر كل يوم، واعتادها الناس، بل وفي القضايا المصيرية... وما أمر أفغانستان وفلسطين عنا ببعيد!

فمتى يُدرك العاملون (في حقول الدعوة الإسلامية!!!) أنهم آتون إثمًا، لا محيد عنه إلا بخلع أنفسهم من قمص الحزبية والحركية؟

الرَّابِع: وقوعُ فرائسٍ سهلةٍ، تتناوَشُها ألسنةُ الدُّعاةِ والعاملينَ في
 ساحةِ الدُّعوةِ تناوُشاً لا يرحمُها ولا يُنجيها منه إلا أن تتوسَّدَ التُّرابُ!!
 والفرائسُ هم أولئك الذين يتركون العملَ في جماعةٍ من تلك
 الجماعاتِ أن رأوا من الأخطاءِ ما لا يقدرُون على إصلاحِهِ أو تقويمِهِ، فلا
 يستطيعُ الواحدُ منهم البقاءَ تحتَ هذا الشُّعارِ أو ذاك، وتكونُ الفريسةُ أشهى
 وأطيبَ لتلك الألسنةِ، إن كانَ هذا التَّاركُ مِنَ الرُّؤوسِ أو الرُّموزِ - حسب
 المصطلحِ الدعويِّ الجَدِيدِ -!

ولقد شهِدنا أناساً لا تحومُ حولَهم شُبُهَةٌ في خُلُقٍ أو دينٍ، وقَعُوا
 ضحايا، جرَّاءَ تركِهم صفَّ الجماعةِ، وكانوا وهم داخلَ (الصفِّ) أَطَهَرَ
 وأنقى مِنَ الْمُزْنِ، فلمَّا تركوا؛ صاروا في رِجْسِ العُهرِ، وتَنَبَّاهُ النِّسَقُ!
 وهذا يُفَصِّحُ لنا عن سريرةِ التَّجمُّعِ الحَرَكيِّ الظَّامِنةِ، التي لا يَروِيها
 إلا التَّشَفُّي والحَسَدُ والشُّماتَةُ، وهي أخلاقٌ لا تنزِعُ بِصاحبِها إلا إلى الهَلَكَةِ
 وسوءِ النِّهايةِ عِياذاً باللَّهِ تعالى.

هذه الآثارُ الأربعةُ التي ذَكَرْتُها هي أصولُ كُلِّيةٍ لآثارٍ أُخرى جُزئيةٌ
 تنفُرجُ منها، ولو أنَّ شبابَ المسلمين - وبخاصَّةِ الصَّالحينَ منهم الذين
 يَعُدُّونَ أَنْفُسَهُمْ جُنُودَ الإِسْلامِ وطلائعَ عِزَّتِهِ - يَعْقِلُونَ هذه الآثارَ، ويتدبَّرُونَ
 مخاطِرَها؛ لَوَقَفُوا عندَ بداياتِها؛ لَيَرَوْا النِّهاياتِ التي آلتَ إليها جموعُ شبابِ
 الإِسْلامِ فيها، فتكونُ لَهُمْ مَقْنَعاً أنْ تُصَرِّفَهُم عن التَّفكيرِ في أن يكونوا
 واحدةً مِنَ الفِرَقِ الثَّلاثِ والسَّبعينَ التي حَدَّثَنا عنها نَبِيُّنا عليه الصَّلَاةُ

والسلام؛ فَإِنَّ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَمِلَّتُهَا مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَطَرِيقُهَا طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ.

ولكَانَمَا صَارَ التَّجْمُّعُ تَحْتَ الشَّعَارَاتِ شَعِيرَةً مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ، وَنُسْكَأَ مِنْ أُنْسَاكِهِ، يَتَقَرَّبُ بِهَا الْمُسْلِمُونَ إِلَى رَبِّهِمْ، فَفِي كُلِّ يَوْمٍ يَطْلُعُ عَلَيْنَا تَجْمُّعٌ جَدِيدٌ فِي صُورَةِ حِزْبٍ، أَوْ جَمْعِيَّةٍ، أَوْ مَوْسَسَةٍ، أَوْ نَادٍ، وَكُلُّ صُورَةٍ مِنْهَا تَبْدَأُ سَيْرَهَا وَفِي يَدَيْهَا قَفَازَانِ مِنْ خَرِيرٍ، وَعَلَى لِسَانِ كُلِّ مِنْهَا نُخْبَةٌ مِنْ شِعْرِ جَرِيرٍ، يَهْدِرُ بِهِ نَارَةٌ، وَتَارَةٌ أَلْدُّ مِنَ صَوْتِ الْخَرِيرِ!

ثُمَّ لَا تَلْبِثُ كُلُّ وَاحِدَةٍ أَنْ لَا تَرَى فَضْلًا لِأُخْرَى عَلَيْهَا، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُجْرِي الْخَيْرَ إِلَّا عَلَى يَدَيْهَا، وَأَنَّهَا أَوْلَى النُّصْرَةِ وَالْمُظَاهَرَةِ مِنْ عَلَيْهَا، ثُمَّ لَا يَكُونُ يَصْلُوقُ فِيهَا جَمِيعُهَا إِلَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾، فَبَدَلًا مِنْ أَنْ يَنْقُصَ الْعَدَدُ وَيَقِلَّ؛ إِذَا هُوَ يَزْدَادُ فَيُضِلُّ.

وَلَا إِخَالُ عَاقِلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَرَى أَنَّ فِي زِيَادَةِ أَعْدَادِ الْجَمَاعَاتِ وَالْجَمْعِيَّاتِ وَالْمَوْسَسَّاتِ تَوْحِيدًا لَصَفِّ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ - أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ - وَالذَّلِيلُ هُوَ مَا نَرَى وَنُبْصِرُ!

وَمَنْ يَسْتَقْرِئُ تَارِيخَ الْإِسْلَامِ؛ يَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ الْفِرْقَ الَّتِي عُرِفَتْ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بَلْ هِيَ كُلُّهَا مِنَ الْفِرْقِ الضَّالَّةِ؛ فَإِنَّ الْفِطْرَةَ الدِّينِيَّةَ السَّلِيمَةَ لَا تَهْدِي إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْفِرْقِ فِي غِيَابِ الْإِمَامِ وَالْخَلِيفَةِ، وَلَا عُدْرَ لِمَنْ يَجْعَلُ غِيَابَ الْإِمَامِ سَبَبًا حَتَّى فِي التَّكْبِيرِ فِي أَيِّ صُورَةٍ مِنْ صُورِ التَّجْمُّعِ الْحِزْبِيِّ.

وَمِنْ بَدَءِ الْقَوْلِ أَنَّ هَذِهِ التَّجْمُّعَاتِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي نَشَاطِهَا خَاضِعَةً لِقَوَانِينِ الدَّوْلَةِ الَّتِي تَعِيشُ فِيهَا، وَإِمَّا أَنْ لَا تَكُونَ (١)، وَفِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ سَوْفَ لَنْ تَقْوَى عَلَى كَيْتْمَانِ مَا فِي نَفْسِهَا زَمَنًا طَوِيلًا، فَتُبْدِي صَفْحَهَا لِهَذِهِ الدَّوْلَةِ، ثُمَّ تَكُونُ الْوَاقِعَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ تِلْكَ الدَّوْلَةِ! وَإِنْ هِيَ قَوِيَتْ عَلَى كَيْتْمَانِ مَا فِي نَفْسِهَا؛ فَهِيَ بِسَبَبِ مُؤَكَّدٍ أَقْرَبُ بِهِ إِلَى الْبَاطِنِيَّةِ، وَهِيَ بَلِيَّةٌ مُثْقَلَةٌ بِأَوْزَارِ الشَّرِكِ.

وَلَقَدْ - وَاللَّهِ - اسْتَبَانَ لِي مِنْ تَجَرِبَتِي فِي الدَّعْوَةِ أَنَّ الْعَمَلَ الْإِسْلَامِيَّ بِسَهُولَتِهِ وَسُرْعِهِ وَفِطْرِيَّتِهِ وَتُعَدُّهُ عَنِ التَّجْمُّعَاتِ الْجَامِدَةِ وَالْمَتَحَرِّكَِةِ!! إِنْ صَحَّ التَّعْبِيرُ - وَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَ تِلْكَ التَّجْمُّعَاتِ وَفِي عُرْفِهَا الدَّعْوِيَّ - هُوَ الْعَمَلُ الْمُثْمِرُ، وَأَصْحَابُهُ هُمُ الْبُنَاءُ، وَسَبِيلُهُ هِيَ الْوَاصِلَةُ بِسَالِكِهَا إِلَى الْغَايَةِ الْمَنْشُودَةِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ، وَأَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْمَتَحَمُّسُونَ لِلنُّصُوصِ الْعَامَّةِ؛ مُرِيدِينَ بِهِ إِثْبَاتَ مَشْرُوعِيَّةِ الْعَمَلِ الْحَزْبِيِّ الْجَمَاعِيِّ، لَا يَهْدِي إِلَى صَوَابِ الْحَقِّ، أَوْ حَقِّ الصَّوَابِ، وَفِيهِ مِنَ التَّكَلُّفِ الْوَعْرِ - الَّذِي لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا فِي مَنْطِقِ الْفَلَاسِفَةِ - الشَّيْءُ الْكَثِيرُ!

وَلَقَدْ أَطَلْتُ بِكَلِمَتِي هَذِهِ إِطَالَةً مَنَعْنِي عَنْ بَيَانِ وَجْهِ الْحُسْنِ كُلِّهَا فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ النَّفْسِيَّةِ، وَخَشِيتُ مَا أَوْمَأْتُ إِلَى بَعْضِهَا فِيمَا تَقَدَّمَ، وَأَدْعُ لِلْقَارِئِ الْكَرِيمِ أَنْ يَمْضِيَ فِي شَوْطِ قِرَائَتِهَا مِنْ أَوَّلِهِ حَتَّى آخِرِهِ؛ بِمَبَاحِثِهِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ؛ تَارِكًا لَهُ أَنْ يَحْكُمَ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا، وَخَشِيتُ أَنْتَنِي قَرَأْتُ فَأَعَجَبْتُ وَاسْتَحْسَنْتُ، وَلَا أَحْسَبُ أَحَدًا يَقْرُؤُهَا - بِإِنْصَافٍ وَتَجَرُّدٍ - إِلَّا وَهُوَ صَائِرُ

بعدها إلى مثل حُكمي عليها.

جَزَى اللَّهُ وَلَدَنَا وَصَاحِبَنَا عَلِيًّا؛ فَقَدْ أَحْسَنَ وَأَجَادَ، وَبَارَكَ عَلَيْهِ وَعَلَى قَلَمِهِ، وَأَمَلَهُ بِرُوحٍ مِنْ عِنْدِهِ، وَوَفَّقَهُ إِلَى الْمَزِيدِ مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ.

الجمعة ١١ رمضان / ١٤١٠ هـ



مقدمة المؤلف

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ؛ نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ ؛
فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَمَّا بَعْدُ :

فَقَدْ «كَانَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ فِي
أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ ، غَيْرَ مَنْ أَظْهَرَ وَفَقَاءً ، وَأَضْمَرَ نِفَاقًا»^(١) .

وَاسْتَمَرَّ بِهِمُ الْحَالُ هَكَذَا «فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَصُدْرًا مِنْ
خِلَافَةِ عُثْمَانَ ؛ مُتَفَقِينَ ، وَلَا تَنَازُعَ بَيْنَهُمْ .

وَكَانَ اعْتِصَامُهُمْ بِالْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ ، وَكَانَ الْأَصْلُ الَّذِي أُسُّوهُ هُوَ مَا

(١) «الفرق بين الفرق» (ص ١٤) للغدادي .

أمرهم الله به في قوله :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .

﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِه يَعْمَلُونَ﴾ .

فَلَا يُخْبِرُونَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ ، وَلَا غَيْرِ صِفَاتِهِ ؛ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُخْبَرَ
سُبْحَانَهُ بِمَا يُخْبَرُ بِهِ ، فَيَكُونُ خَبَرُهُمْ وَقَوْلُهُمْ تَبَعًا لِحَبْرِهِ وَقَوْلِهِ ، وَأَعْمَالُهُمْ
تَابِعَةٌ لِأَمْرِهِ .

فَهَكَذَا كَانَ الصُّحَابَةُ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ
وَأَثَمَةِ الْمُسْلِمِينَ .

فلهذا ؛ لم يكن أحدٌ منهم يُعارضُ النصوصَ بمعقوله ، وَلَا يُؤسِّسُ
دِينًا غَيْرَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ ، وَإِذَا أَرَادَ مَعْرِفَةَ شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ وَالْكَلَامِ
فِيهِ ؛ نَظَرَ فِيمَا قَالَهُ اللَّهُ وَالرَّسُولُ ، فَمَنْهُ يَتَعَلَّمُ ، وَبِهِ يَتَكَلَّمُ ، وَفِيهِ يَنْظُرُ ، وَبِهِ
يَسْتَدِلُّ .

فهذا أَصْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ^(١) .

ثم حَدَّثَ - بَعْدَ - التَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافِ ، فَكَانَ فِي أَصْلِهِ صَغِيرًا ، ثُمَّ
ازْدَادَ فَصَارَ كَبِيرًا ! خطيرا !!

والتَّفَرُّقُ مَذْمُومٌ بِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ :

(١) من مقدمه الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم علي «بيان تليس الجهميه»

قَالَ تَعَالَى :

﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ .

وَقَالَ سُبْحَانَهُ :

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ .

يَقَالَ عَزَّ شَانُهُ :

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ .

وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا وَاصِفًا الْمُتَفَرِّقِينَ :

﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ .

«وهذا التفرُّق والاختلاف يوجبُ الشُّرْكَ^(١)، ويُنافي حقيقة التوحيد

الذي هو إخلاصُ الدِّينِ كُلِّهِ لِلَّهِ؛ كما قال تعالى :

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ .

فإِقَامَةُ وَجْهِهِ الدِّينِ حَنِيفًا، وَعِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ - وَذَلِكَ

يَجْمَعُ الْإِيمَانَ بِكُلِّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَأَخْبَرَ بِهِ -: أَنْ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ .

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى :

﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾ .

وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ؛ حَصَلَ الْإِيمَانُ وَالطَّاعَةُ لِكُلِّ مَا أَنْزَلَهُ

(١) لَا فِي دِينِهِ، وَلَكِنْ لِمَا فِيهِ مِنْ مِثَالَةِ لَاهِلِهِ، وَمِثَالَةِ لِأَصْحَابِهِ، وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ

بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ هِيَ ذَاتُهَا بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ

وَالْعِبَادَةُ لِلَّهِ !

وَأَرْسَلَ بِهِ رَسُولَهُ، وَهَذَا يَجْمَعُ كُلُّ حَقٍّ، وَتُجْتَمَعُ عَلَيْهِ كُلُّ حَقٍّ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ قَوْمٍ ^(١) مَا يَمْتَاذُونَ بِهِ؛ مِثْلُ مُعْظَمِ مُطَاعٍ، أَوْ مَعْبُودٍ لَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ بِعِبَادَتِهِ وَطَاعَتِهِ، وَمِثْلُ قَوْلِ وَدَيْنِ ابْتِدَعُوهُ لَمْ يَأْذِنِ اللَّهُ بِهِ، وَلَمْ يَشْرَعْهُ ^(٢).

وَقَدْ وَرَدَ فِي عِدَّةٍ أُحَادِيثٍ - مِنْ وَجْهٍ كَثِيرَةٍ - ذِكْرُ هَذَا التَّفَرُّقِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ، مِمَّا يُوَكِّدُ يَقِينًا أَنَّهُ وَاقِعٌ لَا مُحَالَةٌ! مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ:

«... إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ؛ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً» ^(٣).

وَلَعَلَّ قَائِلًا يَقُولُ - وَقَدْ قَالَ -: لَطَالَمَا أَنَّ الْخِلَافَ أَمْرٌ مَقْدُورٌ؛ فَهُوَ أَمْرٌ - عَلَى هَذَا - لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا مَفَرَّ عَنْهُ!!

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ^(٤):

(١) فِي «الْأَصْل»: «قَوْل»!

(٢) «جَامِعُ الرِّسَالِ» (٢ / ٢٣٠) لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدٌ رِشَادُ

سَالِمٍ.

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، لَهُ طَرُقٌ كَثِيرَةٌ جَمَعْتُهَا فِي جُرءٍ مَعْرُودٍ عَوَانُهُ: «كَشَفُ الْعُمَّةِ عَنْ حَدِيثِ افْتِرَاقِ الْأُمَّةِ».

وَانْظُرْ كِتَابِي: «الْمُسْتَقَى الْفَيْسُ مِنْ تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ص ٣٢)، طَبَعَ دَارُ اسَّ الْجُوزِيِّ.

(٤) «اِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (١ / ١١٩)، وَاَنْظُرْ (١ / ١٤٧) مِنْهُ.

«وهذا الاختلاف الذي ذُلت عليه هذه الأحاديث هو مما نهى الله عنه في قوله سبحانه:

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾.

وقوله: «وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل».

وهو موافق لما رواه مسلم في «صحيحه»^(١) عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه: أنه أقبل مع رسول الله ﷺ في طائفة من أصحابه من العالية^(٢)، حتى إذا مر بمسجد بني معاوية؛ دخل، فركع فيه ركعتين، وصلينا معه، ودعا ربّه طويلاً، ثم انصرف إلينا، فقال:

«سألت ربّي ثلاثاً، فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة: سألت ربّي أن لا يهلك أمتي بالسنة^(٣)، فأعطانيها، وسألت ربّي أن لا يهلك أمتي بالغرق، فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم، فمنعنيها».

وهذا المعنى محفوظ عن النبي ﷺ من غير وجه، يشير إلى أن التفرقة والاختلاف لا بُد من وقوعهما، وكان يحذر أمته لينجوا منه من شاء الله له السلامة؛ كما روى النزأل بن سبرة عن عبد الله بن مسعود، قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبي يقرأ خلافتها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلى النبي ﷺ، فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهية، وقال:

(١) برقم (٢٢١٦).

(٢) هو اسم مكان.

(٣) الجذب والقشط.

«كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ، وَلَا تَخْتَلِفُوا؛ فَإِنْ مَن كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا
فَهَلَكُوا»، رواه مسلم^(١).

واعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة الذي يورث الأهواء تجده من هذا
الضرب، وهو أن يكون كل واحد من المختلفين مصيباً فيما يثبت أو في
بعضه، مخطئاً في نفي ما عليه الآخر.

وهذا الاختلاف المذموم من الطرفين يكون سببه تارة فساد النية؛ لما
في النفوس من البغي والحسد، وإرادة العلو في الأرض، ونحو ذلك،
فيحب لذلك ذم قول غيره أو فعله، أو غلبته؛ ليميز عليه، أو يحب قول
من يوافقه في نسب، أو مذهب، أو بلد، أو صداقة، ونحو ذلك؛ لما في
قيام قوله من حصول الشرف له والرئاسة، وما أكثر هذا في بني آدم، وهذا
ظلم.

ويكون سببه تارة جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي يتنازعان فيه،
أو الجهل بالدليل الذي يرشد به أحدهما الآخر. أو جهل أحدهما بما مع
الآخر من الحق في الحكم أو في الدليل، وإن كان عالماً بما مع نفسه
من الحق حكماً ودليلاً.

والجهل والظلم هما أصل كل شر^١. ا. هـ.

إذا؛ فمن تلبس إبليس الرضى بما الأمة متلبسة به من الاختلاف

(١) كذا، قال شيخ الإسلام رحمه الله، والحديث إنما رواه البخاري (٢٤١٠)، وهو
من أمراء، وانظر: «تحفة الأشراف» (٧ / ١٥٢).

والتفرُّق؛ بزعم أن هذا أمرٌ مكتوبٌ أو مقدورٌ!!

وقد ازدادَ هذا الاختلافُ، واستفحلَ خطرُهُ، وتطايَرُ شرُّهُ؛ لَمَّا قُضِيَ
على الخلافةِ الإسلاميَّةِ بتكالِبِ دَوْلِيٍّ خَبِيثٍ، أَقْصَى بِهِ كِتَابُ اللَّهِ عَنِ
الْحُكْمِ، ومُرُقَتْ ولاياتُ الخلافةِ إلى دُوَلٍ مُتَنَاهِرَةٍ، وبلادٍ مُتَدَابِرَةٍ! ثُمَّ
وَصَحَ الخَنْجَرُ فِي الصَّمِيمِ بَزْرَعِ إِخْوَانِ القِرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ فِي لُبِّ الْبِلَادِ
الإسلاميَّةِ، وعندَ مَسْرَى النَّبِيِّ ﷺ!

ومنذُ ذلكَ الحينِ، والمُسلِمُونَ يَتَلَمَّسُونَ الطَّرِيقَ الَّذِي بِهِ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ
عِزُّهُمْ، وَمِنْ خِلَالِهِ يَغْلُو صَوْتُهُمْ!!
ولا يَجِدُونَهُ!!

ففَكَرَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِإِنْشَاءِ كُتْلٍ، وَتَكْوِينِ أَحْزَابٍ، وَإِحْدَاثِ تَجْمُعَاتٍ؛
تَأْخُذُ عَلَى عَاتِقِهَا إِرْجَاعَ الْعِزِّ الْمَفْقُودِ، وَإِيجَادَ الْأَمَلِ الْمُنْشُودِ!
وَكَانَ أَنَّ وَجَدَ بِسَبَبِ ذَلِكَ خَيْرٌ مَرْنِيٍّ مَشَاهِدٌ مَلْمُوسٌ مَحْسُوسٌ!!
وبالْمُقَابِلِ؛ كَانَ هُنَاكَ شَرٌّ يَنْتُجُ عَنِ هَذَا الْأَمْرِ أَيْضًا، لَكِنَّهُ كَانَ يَسْرِي
سَرِيانَ سُمْ الْأَفْعَى فِي جَسَدِ الْمَلْدُوغِ! مِنْ غَيْرِ ضَجِيجٍ، وَلَا صَخَبٍ، وَلَا
ظُهُورٍ!!

إِلَى أَنْ تَفَاقَمَ هَذَا الشَّرُّ، وَاتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ؛ كَمَا هُوَ الْحَالُ
وَالْوَاقِعُ!!

فحِينَئِذٍ تَنَبَّهَ بَعْضُ أَهْلِ النَّظَرِ، فَجَعَلُوا يُحَذِّرُونَ مِنْ تِلْكَ التَّجْمُعَاتِ
الَّتِي ظَاهِرُهَا فِيهِ الرَّحْمَةُ، وَبَاطِنُهَا مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ!

إِذْ تَفَرَّقَ الْمُسْلِمُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ إِلَى أَحْزَابٍ شَتَّى، عَلَيْهَا يُؤَالُونَ، وَبِهَا يُعَادُونَ، وَالْمُعْيَارُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْوَلَاءُ الْحَزْبِيُّ، لَيْسَ شَيْئاً سِوَاهُ!! فتراهم - فَوَا أَسْفَى الشَّدِيد - لَا يُقِيمُونَ لِلْحَقِّ وَزْناً إِذَا جَاءَ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ طَرِيقِ حَزْبِهِمْ، أَوْ مِنْ سَبِيلٍ غَيْرِ سَبِيلِ دَعْوَتِهِمْ!!

وَمِنْ هُنَا وَهُنَاكَ تَعْلُو أَصَوَاتُ بَيْنَ حِينَ وَآخَرَ تُنَادِي بِتَجْمِيعِ هَذِهِ الْفِئَاتِ، وَتَوْحِيدِ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ!

وَكأَنَّمَا يَحْرُثُونَ فِي الْبَحْرِ!! إِذْ هُمْ نُسُوا أَوْ تَنَاسَوْا أَنَّ أَهَمَّ «أَسْبَابِ فَشَلِّ مَحَاوِلَاتِ تَوْحِيدِ الصَّفِّ: غِيَابُ وَحْدَةِ الْمُعْتَقَدِ وَالْمَنْهَجِ، وَالْاِخْتِلَافُ الْمَذْمُومُ، وَالتَّعَصُّبُ لِلْجَمَاعَةِ، وَالتَّحُزُّبُ»^(١).

إِذَا؛ مَا كُوتَتْ مِنْ أَجْلِهِ الْجَمَاعَاتُ، وَمَا أُنْشِئَتْ بِسَبَبِهِ الْأَحْزَابُ، وَمَا أُقِيمَتْ لِتَحْقِيقِهِ التَّجْمُعَاتُ - وَهُوَ تَوْحِيدُ الْمُسْلِمِينَ وَتَجْمِيعُ كَلِمَتِهِمْ - أَصْبَحَ أَكْثَرَ صَعُوبَةً، وَأَعَمَقَ غُورًا، إِذْ انْقَلَبَتِ الْوَسَائِلُ إِلَى غَايَاتٍ، وَانْعَكَسَتِ الْمَفَاهِيمُ، وَانْتَكَسَتِ الْحَقَائِقُ...

وَهَذَا مَا يُرِيدُهُ أَعْدَاءُ اللَّهِ، وَهُمْ يَتَغَنَّوْنَ لَيْلَ نَهَارٍ بِكَلِمَاتٍ تَتَقَبَّلُهَا الْأَذَانُ، وَتُسْتَسْيِغُهَا الْأَسْمَاعُ: «الْحُرِّيَّةُ»، وَ«الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ»، وَغَيْرَ ذَلِكَ... وَإِنَّمَا هِيَ تُرِيدُ مِنْ هَذِهِ التَّحْزِبَاتِ زِيَادَةَ تَفْرِيقِ الْأُمَّةِ، وَتَفَاقُمَ خِلَافَاتِهَا...

(١) «مَجَلَّةُ الْمَرْقَاةِ الْكُوَيْتِيَّةِ»، (عَدَد ١٣ / صَفْحَةُ ٤٦): إِشَارَةٌ مِنَ الْمَحْرَرِ

لِمَوْصُوعِ الْمَحَاصِرِ الَّتِي أَلْفَاهَا أَحْوَا الْفَاصِلِ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي الْمَوْثَمَرِ السَّنَوِيِّ الثَّالِثِ لَجَمْعِيَةِ الْفَرَّانِ وَالسَّنَةِ فِي أَمْرِيكََا.

ولو أنَّ هؤلاء الأعداء يَعْلَمُونَ أو يَشْعُرُونَ أنَّ في هذه الأحزاب والجماعات خيراً للأمة؛ لحاربوها، ومنَعَوْها، لِكِنَّهُمْ واثِقُونَ أَنَّها سبب لتفريق الأمة، وتشتت الكلمة... لذا؛ فهم يُشجِّعونها، ويعملون على تزايدها، وضربها ببعض...

ففي كُلِّ فترةٍ نسمعُ بقيامِ حزبٍ، أو نعلمُ بنشوءِ جماعةٍ!
ألم يتنبَّه المسلمون إلى هذا الخطر الداهم الذي يتهدّدُهم بصورة الصديق الخبيث، وهو العدو الرهيب!!

حتى إنَّ أقلَّ حقوقِ المسلمِ على أخيه نفَقَدَها بين ذوي الحزبيات المعاصرة، «ففي الوقت الذي بدأ المسلمون فيه يتخلّصون من العصبية المذهبية الفروعية؛ أخذت الأحزاب تنفخ في التعصّب من وجهٍ آخر هو أشدُّ تأثيراً وأثراً»^(١).

«الله أكبر... كيف يسمحُ المسلمُ لنفسه أن يمرَّ على أخيه المسلم من غيرِ جماعته، فيتخلَّ بكلمة: السلام عليكم؟!
لماذا؟!

حتى لو أُلقي أمرُك أن لا تُسلِّمَ على فلانٍ!! فهذا مُخالفٌ للشريعة السَّمحاء، وبالتالي هو أمرٌ بمعصية، ولا يُطاع، ولا يجوزُ القياسُ على قصة الثلاثة الذين خَلَفُوا؛ لأنَّ ذلك بوحىٍ من الله، فهو أمرٌ خاصٌّ.

الله أكبر... كيف يتركُ المسلمُ درسَ الفقيه، فلا يجلسُ إليه؟!

(١) «حكم الانتماء» (ص ١٤٥) للشيخ بكر أبو زيد

لماذا؟!

لأنه ليس من فقهاء جماعته!!

الله أكبر. . . كيف يقطع بعض الحركيين في الجماعات الأخرى،
كانها غير إسلامية؟!

الله أكبر. . . من يحلل للمسلم أن يحضر ولاءه في أمور معينة، مع
أنه يجب الولاء لكل خدمة يحتاجها الإسلام وأهله؟!
وما ذكرناه أمر مشتهر، ولا يفيد فيه الإنكار والتستر^(١).

فإلى متى؟!

فإذا سكّتنا، أو سُكّتنا؛ فحالتنا أسوأ من تلك النعامة التي تدفن رأسها
في التراب ظانّة - لغباؤها - أن سواتها قد سترت، أو أن الصياد لا يراها!!
وإذا تكلمنا؛ فقد يُقال: إن الأعداء ينتظرون اللحظة التي يتكلّم فيها
المسلمون بعضهم في بعض!!

فكان ماذا؟!

إن فرح أعداء الله باختلاف المسلمين وتفرقهم أعظم بكثير من
انتظارهم ما يقوله بعض المسلمين في بعض!!

إذ الاختلاف والتفرق أمرٌ مُشاهدٌ «مضمونة نتائج»، بينما

(١) «الجماعات الإسلامية: لينها تُصيف إلى حسانها» (ص ١٦)، الشيخ
عبد الرؤوف العوشي.

الكَلَامُ . . . سرعانَ ما يزولُ . . . وسرعانَ ما يتَلاشى .

«ولا شكَّ عِنْدَنَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الإِخْوَةِ - مِنَ الَّذِينَ تَحْفِزُهُمُ الْغَيْرَةُ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْإِحْلَاصُ لِلْعَمَلِ الْإِسْلَامِيِّ - لَا يَرَوْنَ أَنَّ تَتِمَّ عَمَلِيَّاتُ النِّقْدِ وَالْمُنَاصَحَةِ لِلْعَمَلِ الْجَمَاعِيِّ بِشَكْلِ ظَاهِرٍ وَاضِحٍ ؛ بِحُجَّةِ أَنَّ ذَلِكَ يُمَكِّنُ أَنَّ يُمَكِّنَ الْعَدُوَّ مِنْ مَعْرِفَةِ عُيُوبِ الْعَمَلِ الْإِسْلَامِيِّ، وَأَخْطَائِهِ، وَتَقْصِيرِهِ، وَبِالتَّالِي يُحَاوِلُ التَّسَلُّلَ إِلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْفُتُوحِ . . . وَيَشْتَدُّ فِي إِنْهَائِكَ وَالغَارَةِ عَلَيْهِ ؛ فِي الْوَقْتِ الَّذِي نَرَى مِنْ شِرَاسَتِهِ وَعُدُوَانِهِ مَا لَمْ يَدْعِ اسْتِزَادَةً لِمُسْتَرِيدٍ . . . فَيُخْشَى - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - أَنَّ تَنْقَلِبَ إِلَى مُسَاهِمَةٍ سَلْبِيَّةٍ فِي إِنْهَائِكَ الْعَمَلِ . . . وَتَحْتَلِطَ فِي ذَهْنِهِمْ طَرَائِقُ مُنَاصَحَةِ الْفَرْدِ لِتَصَوِّبَ بَعْضَ أَخْطَائِهِ، وَالتِّي يَجِبُ أَنْ تَتِمَّ فِي إِطَارِهِ، وَإِلَّا خَرَجَتْ إِلَى لَوْنٍ مِنَ التَّشْهِيرِ . . . وَطَرَائِقُ مُنَاصَحَةِ الْجَمَاعَاتِ ذَاتِ التَّوْجُّهِ الْعَامِّ، وَالْقَاعِدَةِ الْعَرِيضَةِ الْمُتَسَاعِدَةِ . . . حَيْثُ يَجِبُ أَنْ تَتِمَّ مُنَاصَحَةُ الْجَمَاعَاتِ عَلَى شَكْلِ مُعْلَنِ . . . لِتَأْتِيَ عَامَّةً . . . فَيَرَاهَا الْجَمِيعُ، وَتَكُونُ مُلْكًا لَهُمْ . . .

وَنَجِبُ أَنْ نُوضِّحَ لَهُؤَلَاءِ الإِخْوَةِ أَنَّ الْأَعْدَاءَ الَّذِينَ نَالُوا مِنَّا أَعْرَفَ بِأَخْطَائِنَا مِنَّا ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا - وَلَا يَزَالُونَ - يَسْتَلْلُونَ مِنْ خِلَالِهَا، وَيُحَقِّقُونَ إِصَابَاتِهِمْ مِنْ قِبَلِهَا، وَيَسْتَمِيتُونَ فِي تَكْرِيسِهَا وَاسْتِمْرَارِهَا، وَعَدَمِ قُدْرَتِنَا عَلَى إِبْصَارِهَا، وَتَخْوِيفِنَا مِنْ مُعَالَجَتِهَا . . .

وَالْوَاقِعُ الَّذِي لَا نُحْسَدُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى مَا نَحْنُ بِصَدِيدِهِ، فَأَعْدَاءُ

الإسلام يعرفون أخطاءنا وتقصيرنا... والذي لا يعرفها - أو لا يحب أن يعترف بها - هو نحن فقط؛ لأننا مُصرون عليها... عاجزون عن معالجتها وتجاوزها»^(١).

وأخطر ما يُغْمِضُ أبناء الإسلام عليه عيونهم هو تفرقهم المقيت هذا، واختلاف أحزابهم، وتعدد طرائقهم...

وليس من شك أن وحدة المسلمين، واتِّلاف الأمة، هي مفتاح الحل «لَوْ كَانُوا يَعْقِلُونَ»، إذ «جَعَلَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ هُوَ أَصْلُ الْإِسْلَامِ»^(٢).

وخلصة المقال في هذه الأحزاب وتلك الحركات أن القول فيها دائر بين رأيين:

إما «أنها أيقظت الرأي العام في الأمة الإسلامية، وأوجدت صحوة عارمة»^(٣)، وتنافست في الدعوة إلى الله، وذكّرت بالعلم، ونبّهت الناس

(١) «نظرات في مسيره العمل الإسلامي» (ص ٤٥)، محمد عبيد حسنة.

(٢) «الوحدة الإسلامية» (ص ١٩)، محمد رشيد رضا.

(٣) وكثير ما نسمع أو نقرأ: «إن هذه الصحوة الإسلامية، والبعث الإسلامي الجديد، أثر من آثار الجماعات الإسلامية»^(١)!

فنقول: إن هذه لصحوة ابتدأت مع ضيعة جمال الدين الأفغاني، ثم تطوّرت على يد محمد عبده، ثم انتشرت على يد رشيد رضا، الذي ظلّ طوال ثلاثين سنة كاملة بدون انقطاع يُغذّي العقل المسلم بالأفكار الإصلاحية عز مجلته «المسار»، ثم امتدّ هذا التفاعل -

(أ) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ٢٧ - ٢٨) للشيخ عبدالرحمن عبدالخالق.

أو «أَنَّهَا مَزَقَتِ الشَّمْلَ، وَأَوْجَدَتِ الْخِلَافَ، وَأَضْعَفَتِ الْعِلْمَ الشَّرْعِيَّ، وَسَتَرَتِ الْمُبْتَدِعَةَ تَحْتَ مِظَلَّةِ التَّجْمُعِ، وَطَرَقَتِ لِلتَّشْفِي وَالْغِيْبَةِ بَيْنَ أَفْرَادِ كُلِّ تَجْمُعٍ وَغَيْرِهِ»^(٢).

وعلى كِلَا الرَّأْيَيْنِ؛ فَإِنَّ مِنَ الْجَلِيِّ الْبَيِّنِ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ، وَلَا يَنْتَظِحُ فِيهِ كَيْشَانِ: أَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ عَلَى مَا قَدَّمْتُ مِنْ خَيْرٍ؛ إِلَّا أَنَّهَا قَدْ أَنْتَجَتْ بُدُورًا كَانَ لَهَا دَوْرٌ فِي شَرْحِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَتَفْتِيَتِ وَحَدَّثَتِ الْجَامِعَةَ.

«وَقَدْ عَرَفَ أَعْدَاءُ الْأُمَّةِ أَنَّ هَذِهِ الْوَحْدَةَ الْجَامِعَةَ، وَالْمَنْهَجَ الشُّمُولِيَّ، وَائْتِلَافَ الْأُمَّةِ، وَتَوَحُّدَهَا الْعَقَائِدِيَّ وَالْمَنْهَجِيَّ وَالْعَمَلِيَّ هُوَ سَبَبُ عَزِّهَا، وَقُوَّتِهَا، وَمَنْعَتِهَا؛ لِذَلِكَ فَإِنَّهُمْ عَمِلُوا عَلَى هَدْمِ ذَلِكَ وَتَفْتِيَتِهِ، فَعَمِلُوا أَوَّلًا

-- عبر الحركة السلبية: بديس، ملثس نبي ثم الأشكال التنظيمية: الس، السهي وهكذا: عبر مسلسل يتفاعل، ويكرر، بحيث يصعب ضبطه وحصره ليوم؛ لأنها أصبحت ظاهرة يفصده عامة، أكبر من تنظيم، وحزب، واتحاد...»^(٣).
و«الحق أن تحرك الحركات في العندين الأخيرين أثر من أثار الصحوة الإسلامية»^(٤) لا العكس.

(١) «لحركات الإسلامية. لمعاصرة» (ص ١٠)، للشيخ عايض القرني.

(ب) «في البعد الذاتي» (ص ٢٨)، مع التحفظ على حال الأفغاني ومحمد عبده!

(ج) من رسالة خاصة عندي للشيخ سعد الحُصين. برقم (١٣٦)

ولمعرفة خطأ اصطلاح «الصحوة الإسلامية» انظر. «معجم المناهي اللفظية» (ص ٢٠٩)

للشيخ بكر أبو زيد.

على هَدمِ الخِلافةِ النبويَّةِ، وَحوَّلوا ذلك إلى خِلافةِ المُلْكِ والسُّلطانِ، وإلى المُلْكِ الإقليمِيِّ، ثُمَّ المُلْكِ القبائليِّ والعشائريِّ، ونَشَرُوا مَعَ ذلك كُلِّ ما يُمْكِنُ أَنْ يُفَرِّقَ أُمَّةَ الإسلامِ ؛ مِنْ عَصَبِيَّاتِ لِلْمَوْطِنِ، واللُّغَةِ، والجِنسِ، والمَذْهَبِ، بل والهَوَايَةِ، والنَّحْلَةِ، والمَشْرَبِ.

وللأسَفِ أَنَّ الأُمَّةَ الإسلاميَّةَ اسْتَجَابَتْ سَرِيعاً لِهَذَا التَّفْتِيتِ وَالتَّمْزِيقِ، وَكَانَها قد كانت كُرَّةً مِنْ رُجَاجٍ أَوْ فُخَّارٍ، وَلَمْ تَكُنْ كُرَّةً مِنْ فُولاذٍ أَوْ نارٍ.

وللأسَفِ أَنَّ الذينَ نَشَروا في عَصُورِ التَّفَرُّقِ والاختِلافِ، قد أَضَحَّتِ الفُرقَةُ عِنْدَهُمْ دِيناً؛ لِأَنَّهُ أَصْبَحَ مِنْ جُمْلَةِ المَوروثِ، بل أَصْبَحَ الدِّينُ عِنْدَهُمْ فُرْقَةً؛ لِأَنَّهُمْ قَسَمُوهُ عَلَى الأوطانِ، والنَّحْلِ، والمَذاهِبِ، والمَشايخِ، والأَحْزابِ.

ثُمَّ جَاءَ ما هو أَشَدُّ مَرارَةً مِنْ ذلكُمْ، حَيْثُ بَدَأَتِ الدَّعوةُ إِلَى الإسلامِ نَفْسُها تَنْتَهِجُ مَناهِجَ الفُرقَةِ والخِلافِ؛ وَصَولاً إِلَى أَهْدافِ الدِّينِ وَتَحقيقِ مَصالِحِ المُسلمينَ.

وَمَعْلُومٌ قَطْعاً أَنَّ أَهْدافَ الدِّينِ العُظْمى يَسْتَحِيلُ تَحقيقُها إِلَّا مِنْ خِلالِ الوَحْدَةِ الجامِعةِ، والأُخُوَّةِ الشامِلَةِ^(١).

فهلِ الحِزْبِيَّةُ تَلتَقِي مَعَ هَذِهِ الوَحْدَةِ؟!

وَهَلِ الفُرقَةُ تَلتَقِي مَعَ الأُخُوَّةِ الشامِلَةِ؟!

(١) «مَحَلَّةُ العِرْقِ الكُورِيَّةِ» (العدد ٤ / ص ٤٥)، كَلِمَةُ المَحَرَّرِ.

وهل (الحركة الإسلامية)^(١) في هذا العصر حكرٌ على الأحزاب كُلِّ
يَدْعِيهَا لِنَفْسِهِ؟!

وهل الواقع الأليم يُجيزُ لنا مُخالفةَ الشرعِ؟!

فما الغايةُ التي نسعى إليها؟

وما هي الوسائلُ الشرعيةُ لتحقيقِ هذه الغايةِ؟

ولماذا تختلِطُ علينا الوسائلُ بالغاياتِ؟!

ولماذا تختلفُ المقاصدُ والأعمالُ؟!

وكيف نقيسُ الأمورَ؟!

وكيف نعرفُ الحُكْمَ الشرعيَّ؟!

وكيف نُقارِنُ بين الحسناتِ والسيئاتِ؟!

وكيف نُقابلُ بين المصالحِ والمفاسدِ؟!

لِنُدْرَأَ خَيْرَةَ الشَّبابِ الْمُؤْمِنِ، وَنُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ وَالْإشْكَالَاتِ؛
مُسْتَنِيرِينَ بِأَنْوَارِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَبِمَقَالَاتِ صَفْوَةِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ.

(١) «وهما تُشيرُ إلى اصطلاح (الحركة الإسلامية)، فهي ليست بطاقاتٍ حُرِّيَّةٍ
توزَّعَ، وإِذَا يُعَدُّ كُلُّ مَنْ يمارِسُ الشَّاطِطَ الْإِسْلَامِيَّ، وَيَجْعَلُهُ مَكَانَ اهْتِمَامِهِ، وَمَحَوْرَ حَيَاتِهِ،
وَيَسْدُلُ لِدَلِّكَ طَاقَتَهُ، فَهُوَ مُنْتَمٍ إِلَى (الحركة الإسلامية)، سِوَاءَ أَكُنْ دَاخِلًا فِي تَطْيِيمِ أَوْ
خَارِجَهُ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، وَلَوْ حَمَلَ بَطَاقَةَ حَزْبِيَّةٍ»!

«فِي النِّقْدِ الدِّينِيِّ» (ص ٢٢٨)، خَالِصٌ جَلِيٌّ.

وَهَذَا اصْطِلَاحٌ يَبْغِي إِضَافَتَهُ إِلَى «الْمَاهِيِ اللَّعْطِيَّةِ»!

ونحنُ إذْ ننقُذُ الحزبيَّةَ والحزبيَّينَ^(١)؛ نعلِّمُ يقيناً أنَّ «اجتهاداتِ التَّجمُّعاتِ الدينيَّةِ قابِلَةٌ للنَّقْدِ والتَّصويبِ»^(٢)، فلا تُضيقُ صُدُورُ، ولا تُشيطُ ظُنُونُ!!

ونعلِّمُ أكيداً - أيضاً - أنَّ إنكارنا للحزبيَّةَ، وإبطالنا للتَّحزُّبِ؛ لا يلزمُ مِنْهُ أنَّ نقولَ: «لا يجوزُ أنَّ يجتمعَ مسلمٌ معَ ثابٍ وثالثٍ؛ ليقولوا كلمةَ الحقِّ، أو يتصدَّوا لظالمٍ، أو يُساعدوا محتاجاً، أو يردُّوا عُدواناً عن أُمَّةِ الإسلامِ»^(٣)؛ كما توهمه - أو أوهمه - بعضهم!! فهذا فاسدٌ من القولِ!! وبابُ التعاونِ الشرعيِّ والعملِ الإسلاميِّ الجادُّ مفتوحٌ لمن هو له أهلٌ بضوابطٍ ثابتةٍ، وقواعدٍ راسخةٍ.

«واللهُ سبحانه لا يُخْلِي الزَّمانَ مِنْ أَقْوامٍ قُوامٍ بِشرعِهِ، يردُّونَ المُتَحَرِّصِينَ، وَيُبَيِّنُونَ غُلَطَ الغالِطِينَ»^(٤).

والقلبُ مفتوحٌ - بإذنِ الله - لسماعِ نصيحةٍ، أو توجيهِ نقدٍ بناءٍ .
والحمدُ لله ربِّ العالمينَ .
وكتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحليّ الأثريّ

(١) وانظر: «مجموعة الرسائل» (ص ١٤٦)، حسن البنا.

(٢) من كلام الشيخ عبدالرحمن عبدالحائق في محاورته «مفهوم النقد الذاتي»؛ كما في «مجلة الفرقان» الكويتية (عدد ١٥ / صفحة ٧).

(٣) من كلام الشيخ عبدالرحمن عبدالحائق في «مجلة الفرقان» (عدد ١٧ / ص

٢٦).

(٤) «المنتقى الفيس من تليس إليس» (ص ٤٤٥)

المبحث الأول هَدَفُ الْمُسْلِمِ وَغَايَتُهُ

لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ وَعَى الْكِتَابَ وَدَرَسَ السُّنَّةَ أَنَّ الْغَايَةَ السَّامِيَةَ وَالْهَدَفَ الْأَعْلَى الَّذِي يَعْمَلُ الْمُسْلِمُ عَلَى تَحْقِيقِهِ فِي نَفْسِهِ، وَإِجَادِهِ بَيْنَ النَّاسِ : هُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَجْرِيدِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ مِنْ كُلِّ شَائِبَةٍ تَشُوْهُهَا إِلَّا بِمَعْرِفَةِ تَوْحِيدِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ الْمَعْرِفَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْحَقَّةُ.

وَالدَّاعِي الَّذِي عَرَفَ هَذَا الطَّرِيقَ سَيَجِدُ صَعُوبَةً كَبِيرَةً فِي تَطْبِيقِهِ، لَكِنَّهُ لَا يَجْعَلُهُ عَائِقًا فِي طَرِيقِهِ.

إِذْ هُوَ مُتَمَثِّلٌ أَنَاءَ اللَّيْلِ وَأَطْرَافِ النَّهَارِ فِي دَعْوَتِهِ قَوْلَ نَبِيِّنَا ﷺ :
«أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ»^(١).

كَيْفَ لَا، وَهُوَ سَائِرٌ عَلَى دَرْبِهِ، مُتَمَثِّلٌ سِيرَتَهُ، سَالِكٌ نَهْجَهُ؟!

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٠٠)، وَاسْنُ مَاجَه (٤٠٢٣)، وَاحْمَد (١ / ١٧٢ وَ ١٧٤)؛

عَنْ مَعْدِنِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، بِسَدِّ حَسَنِ.

«فَالْأَمَثْلُ ثَمَّ الْأَمَثْلُ هُمُ الصَّالِحُونَ السَّائِرُونَ فِي مَنْهَاجِهِمْ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَالِدَّاعُونَ إِلَى مَا دَعَوْا إِلَيْهِ مِنْ تَوْحِيدِ اللَّهِ، وَإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لَهُ وَحْدَهُ، وَنَبْذِ الشِّرْكِ بِمَا سِوَاهُ، وَيُنَالُهُمْ مِنَ الْأَذَى وَالْبَلَاءِ مِثْلُ مَا أَصَابَ أَسْوَتَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ.

وَمِنْ أَجْلِ هَذَا تَرَى كَثِيرًا مِنَ الدُّعَاةِ يَحِيدُونَ عَنْ هَذَا الْمَنْهَجِ الصَّعْبِ، وَالطَّرِيقِ الْوَعْرِ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ الَّذِي يَسْلُكُهُ سَيَوَاجُهُ أُمُّهُ وَأَبَاهُ وَأَخَاهُ وَأَحِبَّائِهِ وَأَصْدِقَائِهِ، وَسَيَوَاجُهُ الْمَجْتَمَعُ وَعِدَاوَتُهُ وَسَخَرِيَّاتِهِ وَأَذَاهُ...

يَحِيدُونَ إِلَى جَوَانِبِ مِنَ الْإِسْلَامِ لَهَا مَكَانَتُهَا، وَلَا يَتَنَكَّرُ لَهَا مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، لَكِنَّ هَذِهِ الْجَوَانِبَ لَيْسَ فِيهَا تِلْكَ الصُّعُوبَةُ وَالشَّدَّةُ وَالسُّخْرِيَّةُ وَالْأَذَى، خُصُوصًا فِي الْمَجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ فَإِنَّ سَوَادَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَلْتَفُسُونَ حَوْلَ هَذَا اللَّوْنِ مِنَ الدُّعَاةِ، وَيُحِيطُونَهُمْ بِهَالَةٍ مِنَ التَّبَجُّلِ وَالتَّكْرِيمِ؛ لَا سَخْرِيَّةَ، وَلَا أَذَى، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا تَعَرَّضُوا لِلْحُكَّامِ، وَهَدَّدُوا كِرَاسِيَهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ حِينَئِذٍ يَقْمَعُونَهُمْ بِكُلِّ شِدَّةٍ؛ كَأَحْزَابٍ سِيَاسِيَّةٍ تُنَاوِيءُ الْحُكَّامَ وَتُهَدِّدُ عُرُوشَهُمْ، وَالْحُكَّامُ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يُحَابُونَ قَرِيبًا وَلَا حَمِيمًا، وَلَا مُسْلِمًا وَلَا كَافِرًا.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؛ نَقُولُ لَهُؤَلَاءِ الدُّعَاةِ مَهْمَا شَنَنْتُوا وَطَنَظَّنُوا، وَمَهْمَا رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِاسْمِ الْإِسْلَامِ: ارْتَبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ خَرَجْتُمْ عَنْ مَنِهَجِ اللَّهِ وَصِرَاطِهِ الْمُسْتَقِيمِ اللَّاحِظِ^(١)، الَّذِي مَرَّتْ بِهِ مَوَاقِبُ الْأَنْبِيَاءِ

(١) الوصح . «القاموس» (١٧١).

وَاتَّبَاعِهِمْ، فِي الدَّعْوَةِ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ، وَإِخْلَاصِ الدِّينِ لَهُ، وَمَهُمَا نَقَلْتُمْ وَرَفَعْتُمْ عَقِيرَتَكُمْ بِاسْمِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّكُمْ عَنْ مَنِهْجِ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِي سَنَّهُ اللَّهُ لَنَاكِبُونَ، وَمَهُمَا بَدَلْتُمْ مِنَ الْجُهُودِ، وَجَسَّمْتُمْ دَعْوَتَكُمْ وَمَنِهْجَكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ تَشَاغِلُونَ بِالْوَسَائِلِ قَبْلَ الْغَايَةِ، وَمَا أَقْلُ جَدْوَى الْوَسِيلَةِ إِذَا أَضُرَّتْ بِالْغَايَةِ، وَضَحَّمْتُ عَلَى حِسَابِهَا!

بل يا ويل هؤلاء الدُّعَاةِ إِنْ أَضُرُّوا عَلَى الْمَضِيِّ فِيمَا ابْتَدَعُوهُ مِنْ مَنِهْجٍ. وحاربوا مَنِهْجَ الْأَنْبِيَاءِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ، تَحْتَ شَعَارَاتٍ بَرَّاقَةٍ، تَحْلِبُ أَلْبَابَ الْبُلْهَاءِ وَالْجُهَلَاءِ بِمَنِهْجِ الْأَنْبِيَاءِ»^(١).

ولَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ ذَا فُرُوعٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَأَقْسَامٍ مُتَنَوِّعَةٍ، كَانَ لَا بُدَّ مِنَ «الْبِدْءِ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ؛ بَأَن يَدْعَوْ أَوَّلًا إِلَى إِصْلَاحِ الْعَقِيدَةِ: بِالْأَمْرِ بِإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الشِّرْكِ. ثُمَّ الْأَمْرُ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَإِتْيَانِ الزَّكَاةِ، وَفِعْلِ الْوَاجِبَاتِ، وَتَرْكِ الْمَحْرُمَاتِ؛ كَمَا هِيَ طَرِيقَةُ الرُّسُلِ جَمِيعًا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى:

﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾...

(١) «مَنِهْجِ الْأَنْبِيَاءِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ فِيهِ الْحِكْمَةُ وَالْعَقْلُ» (ص ٣١)، لِلشَّيْخِ رَبِيعِ

وغير ذلك من الآيات» .

وفي طريقته وسيرته ﷺ في الدعوة خير قُذوة، وأكمل منهج، حيث مكث ﷺ سنوات يدعو النَّاسَ إلى التَّوْحِيدِ، وينهاهم عن الشُّرْكِ؛ قبل أن يأمرهم بالصلاة، والزَّكاة، والصَّوم، والحجَّ، وقبل أن ينهاهم عن الرِّبَا، والزَّنا، والسَّرقة، وقتل النَّفوسِ بغير حقٍّ^(١).

فالأصلُ الأصيلُ - إذاً - هو تحقيقُ العبوديةِ لله عزَّ وجلَّ؛ كما قال سبحانه:

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ .

ولا يكونُ ذلك إلا بمعرفةِ توحيدِ اللهِ جلَّ جلاله؛ علماً وعملاً، واقعاً وجهاًداً.

وإنَّك واجِدٌ كثيراً من الدُّعاةِ الإسلاميِّينَ والجماعاتِ الإسلاميَّةِ يُفنونُ أعمارَهُم، ويُضيِّعونَ شبابَهُم، وهُم يُلْهثون وراءَ إقامةِ حُكْمٍ إسلاميٍّ، أو المطالبةِ بدولةٍ إسلاميَّةٍ!!

فإذا حاقَّتْهُمْ؛ وجَدَتْهُمْ غارقينَ في المخالَفاتِ الشرعيَّةِ، والأحوالِ الشُّرْكيَّةِ، والأفعالِ البِدْعيَّةِ - إلا من رَحِمَ رَبِّي سبحانه - ناسينَ أو مُتَناسينَ، جاهِلينَ أو مُتَجاهِلينَ «أَنَّ قِيَامَ حُكْمٍ إسلاميٍّ في أيِّ بَلَدٍ لَنْ يَجِيءَ عن مثلِ هَذِهِ الطُّرُقِ، وأنَّه لَنْ يَكُونَ إلا بمنهجٍ بَطِيءٍ طَوِيلِ المَدَى، يَسْتَهْدَفُ القَاعِدَةَ لا القِمَّةَ، ويبدأ من غرسِ العقيدةِ من جَدِيدٍ، والتَّربيةِ الإسلاميَّةِ

(١) من مقدمة الشيخ صالح بن فوزان - ومنهج الأنبياء - (ص ٩) بتصرف يسير.

الأخلاقية، وأنَّ هذا الطريق الذي يبدو بطيئاً طويلاً جداً هو أقرب الطرق وأسرعها»^(١)، «إذ إنَّ الوصول إلى تطبيق النظام الإسلامي، والحكم بشريعة الله ليس هدفاً عاجلاً؛ لأنه لا يمكن تحقيقه إلا بعد نقل المجتمعات ذاتها - أو جملةً صالحة منها ذات وزن وثقل في مجرى الحياة العامة - إلى فهم صحيح للعقيدة الإسلامية، ثم للنظام الإسلامي، وإلى تربية إسلامية صحيحة على الخلق الإسلامي، مهما اقتضى ذلك من الزمن الطويل والمراحل البطيئة»^(٢).

والخلاصة: «أنَّ تحكيم الشريعة، وإقامة الحدود، وقيام الدولة الإسلامية، واجتناب المحرمات، وفعل الواجبات؛ كلُّ هذه الأمور من حقوق التوحيد ومكملاته، وهي تابعة له، فكيف يُعْتَنَى بالتابع ويُهْمَلُ الأصل؟

وإنني أرى أنَّ ما وقع لتلك الجماعات من مخالفةٍ لمنهج الرُّسُل في طريقة الدعوة إلى الله إنما نشأ من جهلهم بهذا المنهج، والجاهل لا يصلح أن يكون داعية؛ لأنَّ من أهم شروط الدعوة العلم؛ كما قال تعالى عن نبيه:

﴿قُلْ هِدِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(١) «لماذا أعدموني؟» (ص ٦٧) سيّد قطب.

(٢) «لماذا أعدموني؟» (ص ٢٩) سيّد قطب.

فأهم مؤهلات الداعية العلم^(١).

ثم إننا نرى هذه الجماعات المتسببة إلى الدعوة مختلفة فيما بينها، فكل جماعة تختط لنفسها خطة غير خطة الجماعة الأخرى، وتتهج غير منهجها!!

وهذه نتيجة حتمية لمخالفة منهج الرسول ﷺ؛ فإن منهج الرسول واحد لا انقسام فيه، ولا اختلاف عليه؛ كما قال تعالى:

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾.

فاتباع الرسول ﷺ على هذه السبيل الواحدة، لا يختلفون، وإنما يختلف من خالف هذه السبيل؛ كما قال تعالى:

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(٢).

وخلاصة القول أن «التوحيد منطلق الدعوة إلى الله، وغايتها، فلا دعوة إلى الله بدونه، مهما تسمت باسم من أسماء الإسلام، وانتسبت إليه، وذلك أن الرسل جميعاً - وعلى رأسهم سيدهم وخاتمهم محمد ﷺ - كانت دعوتهم إلى توحيد الله بدءاً وغاية ونهاية، فكل رسول قال لقومه أول ما قال: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾»^(٣).

(١) وفاقد الشيء لا يعطيه!

(٢) من مقدمة الشيخ صالح بن فوزان لكتاب «منهج الأنبياء» (ص ٨)

(٣) من مقدمة الشيخ عبد الرحمن عبد الحالق لكتاب «منهج الأنبياء» (ص ١١)

فهذه هي غاية المسلم العليا، وهذفه السامي، الذي يسعى عمره؛
بإذلا جهده لإيجادها بين الناس، وتوطيدها بين الخلائق.

«والخالق الذي هيأ لعباده ما يحفظون به مصالح دنياهم هو الذي
شرع لهم دين الإسلام، وتكفل بحفظه إلى الأبد، وعنايته بحفظ الدين
أشد وأكد؛ لأنه هو المقصود بالذات من هذه النشأة الدنيا؛ قال الله عز
وجل:

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(١).



(١) «التنكيل» (١ / ٤٧) للعلامة المعلمي اليماني.

المَبْحَثُ الثَّانِي

الْعَمَلُ الْإِسْلَامِيُّ بَيْنَ الْوَسَائِلِ وَالْغَايَاتِ

يَخْتَلِطُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الشَّبَابِ الْمُسْلِمِ الْمَتْحَمِّسِ - الَّذِي يُرِيدُ إِعَادَةَ مَجْدِ الْأُمَّةِ، وَإِقَامَةَ شَرَعِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ - كَثِيرٌ مِنَ الْمَفَاهِيمِ الشَّرْعِيَّةِ فِي خِضَمِّ حِمَاسِهِ، وَعَمَلِهِ، وَدَعْوَتِهِ.

وَهَذَا الْخَلْطُ الْفِكْرِيُّ يَنْشَأُ عَنْهُ دَائِمًا غَلْطٌ أَكْبَرُ فِي تَصَوُّرِ حَقِيقَةِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، أَوِ الْعَمَلِ الْإِسْلَامِيِّ^(١)، فَتَرَاهُمْ يَسْعَوْنَ ذَاتِبَيْنَ، وَيَتَحَرَّكُونَ حَثِيثَيْنِ فِي تَجْمِيعِ الشَّبَابِ! وَتَنْظِيمِهِمْ! وَتَحْزِيرِهِمْ! وَحَشْدِ طَاقَاتِهِمْ! مِمَّا يَجْعَلُهُمْ غَافِلِينَ مُتَغَافِلِينَ أَنَّ هَذَا كُلُّهُ - عَلَى فَرَضِ جَوَازِهِ - وَسِيلَةٌ وَلَيْسَ بِغَايَةٍ!!

نَعَمْ؛ إِنَّ الْغَايَةَ - كَمَا قَرَّرْنَا - إِقَامَةُ الْعِبَادِيَّةِ لِلَّهِ، وَتَوْطِيدُ أَرْكَانِ التَّوْحِيدِ فِي النُّفُوسِ، وَالْوَسِيلَةُ لِهَذِهِ الْغَايَةِ هِيَ الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَالتَّذْكِيرُ بِالْخَيْرِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ ضِمْنَ الْأَطْرِ الشَّرْعِيِّ، وَالْمَنَاهَجِ النَّبَوِيِّ «لَا غَيْرَ، ذَلِكَ أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هِيَ

(١) عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِهِمُ الْعَصْرَانِي!!

دعوة فطرية، سهلة، ميسورة، واضحة المعالم في الكتاب والسنة، لا تحتاج إلى أمر خارج عن منهجها (منهاج النبوة) في صورة أوحشية، في كل زمان ومكان.

والدعوة إلى الله على هذا المنهاج، والعمل الداعي لتعميق مقتضاها في النفوس، هو وظيفة كل متأهل في الإسلام؛ فإنه يسمو عن ضيق التحزب؛ لأنه عمل على منهاج النبوة بكل ما تعنيه من شمول واحتواء، وهذا واجب على كل متأهل بأصل الشرع، لا ينتظر فتح باب الانتماء الجزئي، فلا تنماء لهذا الواجب الدعوي هو في أصله من مسلمات الدين المعلومة منه بالضرورة، لكنه ينتظر النزول في الساحة لصناعة الرجال، وإخراج أهل الإسلام عن غربتهم الثانية، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء»^(١).

ولا سبيل إلى إزالة هذه الغربة إلا بمثل ما أزيلت به الغربة الأولى، ولذا يقول الإمام مالك رحمه الله تعالى:

«لَنْ يَصْلَحَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا بِمَا صَلَحَ بِهِ أَوَّلُهَا».

بترسم منهاج النبوة.

وعلى هذا سار الصدر الأول، فمن قفى أثرهم؛ فهم جماعة المسلمين، حملة العقيدة الإسلامية الصحيحة، السالمة من أمراض الشهوات والشبهات؛ دون من انشق عنهم، وفارق جماعتهم بحقيقة أو

(١) رواه مسلم (١٤٥) عن أبي هريرة.

منهج، باسم أو رسم لا يرتضيه الشرع.

وعليه؛ لا يُعرض من وجه يُخالف منهاج النبوة؛ زيادة أو نقصاً؛ فإنَّ أيَّ اختلالٍ في طريق الدعوة - باسم أو رسم - يُمثِّل عائقاً بين الإسلام والقلوب؛ لأنَّه طريق ناقص، والناقص لا يُشَدُّ منه الكمال^(١).

إذا وَضَحَ ذلك، وَبَيَّنَّ وَجْهَهُ لِلسَّالِكِ؛ فَإِنِّي أَقُولُ:

لا يجوز بحال أن يزعم بعض الناس أن الأمر في الوسائل الدعوية فيه سعة للداعية، فيختار في كل وقت أو زمان ما يناسب حاله أو المكان!! لطالما أن المقاصد صحيحة!!

فنقول: إن هذه القاعدة المشار إليها: «لِلوَسَائِلِ حُكْمُ الْمَقَاصِدِ» ليست مُسَلِّمةً، «فقد تكون الوسيلة مُتَضَمِّنةً مفسدة تُكره أو تُحرِّم لأجلها، وما جُعِلَتْ وسيلةً إليه ليس بحرام ولا مكروه»^(٢).

وهكذا الأمر تماماً في التنظيمات المعاصرة، والحزبيات الحاصرة: فقد فرَّق وجودها بين الدعاة، وجعل أمراض القلوب مستعصية الشفاء، وقسم الأمة، وأوجد الغمَّة، مع أننا نقر بأن «فضل الجماعات الإسلامية على المسلمين أمر لا يجحده ويُنكِّره إلا»^(٣) مكابرة!!

فمثل هذا الوجود - على فرض عدّه وسيلة اجتهادية - يُلْحَقُ عند

(١) «حكم الانتماء» (ص ٧٤ - ٧٥)، الطبعة الثانية.

(٢) «مدارج السالكين» (١ / ١١٦) لابن القيم.

(٣) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ٢٧) للشيخ عبدالرحمن عبدالخالق!

أَهْلَ الْعِلْمِ بِمَا كَانَ «وَسِيلَةً مَوْضُوعَةً لِلْمُبَاحِ» ، لَمْ يُقَصِّدْ بِهَا التَّوَسُّلَ^(١) إِلَى الْمَفْسَدَةِ ، لَكِنَّهَا مَفْضِيَةٌ إِلَيْهَا غَالِبًا ، وَمَفْسَدَتُهَا أَرْجَحُ مِنْ مَصْلَحَتِهَا^(٢) .

وَهُوَ مَمْنُوعٌ !!

وَلَوْ نَظَرَ الْوَاحِدُ مِنَّا - مَعَشَرَ الدُّعَاةِ - حَوْلَهُ ، فَمَاذَا هُوَ وَاجِدٌ مِنْ أَقْسَامِ النَّاسِ ؟

سِيرَاهُمْ عَلَى هَذَا الرَّجْهِ :

أَوَّلًا : طَوَائِفُ كَافِرَةٌ أَوْ مُلْحِذَةٌ !

ثَانِيًا : طَوَائِفُ مُسْلِمَةٌ ، لَكِنَّهَا مُتَخَاذِلَةٌ ، تَارِكَةٌ لِبَعْضِ الْفَرَائِضِ ! مُوَاقِعَةٌ لِبَعْضِ الْمَعَاصِي .

ثَالثًا : طَوَائِفُ مُسْلِمَةٌ ، قَائِمَةٌ بِالْفَرَائِضِ ، مُنْتَهِيَةٌ عَنِ النَّوَهِي ، لَكِنَّهَا مُتَهَاوِنَةٌ بِوَاجِبِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ .

رَابِعًا : الْفَتَنَةُ السَّابِقَةُ نَفْسُهَا ، لَكِنْ بَزِيَادَةِ إِقَامَةِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى ضَوْءِ فِطْرِيَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَصِفَاءِ السُّنَّةِ ؛ دُونَمَا تَحَرُّبٍ ، أَوْ تَمَحُّورٍ .

خَامِسًا : الْجَمَاعَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ ، وَالتَّنْظِيمَاتُ الدَّعْوِيَّةُ ، وَالْأَحْزَابُ الدِّينِيَّةُ !!

فَانْظُرْ وَتَأَمَّلْ فِي الطَّوَائِفِ الْأَرْبَعَةِ الْمُسْلِمَةِ :

(١) بِمَعْنَى التَّوَسُّلِ .

(٢) «إِعْلَامُ الْمَوْقُوعِينَ» (٣ / ١٣٦) لَابِنِ الْقَيْمِ .

أَيْنَ تَجِدُ جَذْوَةَ الْخِلَافِ؟!

أَيْنَ تَجِدُ أَمْرَاضَ النُّفُوسِ؟!

أَيْنَ تَجِدُ الْمَنَافَسَةَ الْمُقَيَّتَةَ؟!

أَيْنَ تَجِدُ النُّظْرَاتِ الْحَدِيدَةَ؟!

أَيْنَ تَجِدُ الْفُرْقَةَ الظَّاهِرَةَ؟!

أَيْنَ تَجِدُ الْبَسَمَاتِ الصَّفْرَاوِيَّةَ؟!

أَيْنَ تَجِدُ التَّبْرِيرَ^(١) وَالتَّغْيِيرَ؟!

أَيْنَ تَجِدُ التَّحْذِيرَ وَالتَّنْفِيرَ؟!

أَيْنَ تَجِدُ الْقَالَ وَالْقِيلَ؟!

أَيْنَ تَجِدُ التَّمَشُّفَ وَالتَّأْوِيلَ؟!

أَيْنَ تَجِدُ الْإِشَاعَاتِ الْبَاطِلَةَ؟!

أَيْنَ تَجِدُ الدَّعَايَا الْفَاشِلَةَ؟!

إِنِّي جَازِمٌ أَنَّ السُّؤَالَ نَفْسُهُ فِيهِ الْجَوَابُ!! فَلَا تَتَّعَنُ!

لِذَا؛ فَإِنَّ «تَعَدَّدَ الْقِيَادَاتِ وَالْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْيَوْمَ حَالَةً مَرَضِيَّةٌ
يَجِبُ أَنْ لَا تَسْتَمِرَّ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ . . .

وَكُلُّ مُسْلِمٍ مُسَوِّولٌ عَنْ عِلَاجِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ؛ لِيَعُودَ الْمُسْلِمُونَ كَمَا

(١) لَا أَصِلُ لَهَا فِي اللُّغَةِ بِهَذَا الْاسْتِعْمَالِ، وَهِيَ بِمَعْنَى التَّسْوِيفِ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهَا

لشهرتها وبيان أمرها!

كانوا: خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ؛ وَلِيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ»^(١).

وعليه ؛ فإنَّ «الأحزابَ في ظاهرها وسائلُ مُنظَّمةٍ للعملِ الإسلاميِّ ؛ تحقيقاً للغايةِ التي مِنْ أَجْلِهَا خُلِقَ الْإِنْسَانُ: العبوديَّةُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، والدَّعوةُ إليها، لكنَّها تحوَّلتْ إلى تشكُّلٍ غريبٍ في جِسْمِ الأُمَّةِ... إلى غاياتٍ... إلى مراكزٍ احتكاريَّةٍ للعملِ الإسلاميِّ ؛ بِحُكْمِ ما تُصدِّره من أحكامٍ على الجماعاتِ الأخرى، وبقِيَّةِ الدُّعاةِ إلى اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

تحوَّلتْ إلى غايةٍ تقويَّةٍ للسلْطَةِ الشَّخصيَّةِ ؛ بشاهدٍ ما يبدو من صراعٍ عليها، وجَمْعٍ للأموالِ ، واحتلالٍ لمراكزِ النفوذِ»^(٢).

وخُلاصةُ القولِ: أنَّه لا يجوزُ بحالٍ اتِّخاذُ وسائلٍ غيرِ شرعيَّةٍ، لا دليلَ عليها، أو وسائلٍ في أصلِها شرعيَّةٍ، لكنَّها مُفْضِيَّةٌ إلى الشرِّ، ومضادَّةٌ نصوصِ الكتابِ أو السُّنَّةِ، إذ «كُلُّ ما أَوْجَبَ فِتْنَةً وَفِرْقَةً ؛ فليس مِنَ الدِّينِ، سواءً كانَ قولاً أو فعلاً»^(٣).

وها هُنا أمرٌ مهمٌّ جدًّا، يزيْدُ الأمرَ وضوحاً، وهو أنَّ المسلمَ في أَعْمَالِهِ الشرعيَّةِ كُلِّهَا إِنَّمَا يَفْعَلُهَا كوسيلةٍ إلى الغايةِ العُلْيَا، وهي العبوديَّةُ لِلَّهِ، وإفراذهُ سُبْحَانَهُ بالعبادةِ.

والدَّعوةُ إلى اللَّهِ مِنْ هذا البابِ، فَهِيَ وسيلةٌ - أيضاً - لإقامةِ العبوديَّةِ

(١) «مِهْجُ الْأَنْبِيَاءِ فِي الدَّعوةِ إِلَى اللَّهِ» (١ / ١٦٨)، محمد سرور رين العابدين.

(٢) «حُكْمُ الْأَنْتِمَاءِ» (ص ١٤٩ - ١٥٠) بتصرف.

(٣) «الاستقامة» (١ / ٣٧) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

في النَّفْسِ ، ونشرها بينَ النَّاسِ ، وهي في نَفْسِهَا - أيضاً - عِبَادَةٌ .

والأصلُ في العِبَادَاتِ التَّوَقُّفُ والبُطْلَانُ حتَّى يقومَ دليلاً على الأمرِ؛ كما هو مُقَرَّرٌ في محلِّهِ^(١) .

فلا مَجَالَ - ها هُنَا - لِلتَّجَارِبِ الشَّخْصِيَّةِ ، ولا لِلإجتهاداتِ الفِكْرِيَّةِ . . . بل المَجَالُ - أبداً - مَجَالُ تَعَبُّدٍ ، ليس للأَقْسِيَّةِ والآراءِ فيه موضعٌ !! فهو «شَرَفٌ في الغَايَةِ ، طَهَارَةٌ في الوَسِيلَةِ»^(٢) ، «فلا يَسُوغُ لَنَا بِحَالٍ أَنْ نُلْبِسَ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ لِبَاسَ تَنْظِيمٍ أَجْنَبِيٍّ عَنْهَا ، وَاسْتَفْرَاجُ الْجُهْدِ فِيهِ ، مِمَّا يَوُولُ بِالْهَذَمِ وَالْإِسْقَاطِ لِأَصُولِ الدَّعْوَةِ وَبَنِيَّتِهَا الْأَسَاسِيَّةِ ، وَتَفْرِيقِ الْكَلِمَةِ .

فالدَّعْوَةُ تَتَكَوَّنُ مِنْ وَسِيلَةٍ وَغَايَةٍ : حَقِيقَةُ الدَّعْوَةِ أَمْرٌ ثَابِتٌ لَا يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الْأَزْمَانِ وَالْمَكَانِ^(٣) والأَحْوَالِ . والأَصْلُ في وَسَائِلِ نَشْرِ الدَّعْوَةِ كَذَلِكَ التَّوَقُّفُ عَلَى مَنَهاجِ النُّبُوَّةِ^(٤) ، إِذْ «كُلُّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ ؛ فَهُوَ عِبَادَةٌ»^(٥) .

وَالْوَسَائِلُ لِلدَّعْوَةِ هِيَ فِي غَضَرِنَا وَفِيمَا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ هِيَ وَسَائِلُ الدَّعْوَةِ الَّتِي بُعِثَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ ، وَبُلِّغَ فِيهَا الْغَايَةُ ، وَلَا تَخْتَلِفُ فِي غَضَرِنَا مِثْلًا إِلَّا فِي جَوَانِبٍ مِنْهَا مُرْتَبِطَةٌ بِأَصُولِهَا التَّوَقُّفِيَّةِ .

(١) فَصَّلَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي كِتَابِي «عِلْمُ أَصُولِ الْبَدْعِ» ؛ فَانْظُرْهُ .

(٢) «مَصُولٌ مِنَ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ» (ص ٧٩) لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ الْخَالِقِ .

(٣) قَارَنْ بـ «مَشْرُوعِيَّةُ الْعَمَلِ الْجَمَاعِيِّ» (ص ١٨) !

(٤) قَارَنْ بـ «الْمُسْلِمُونَ وَالْعَمَلُ السِّيَاسِيُّ» (ص ٢٦ - ٢٨) !

(٥) «الْعِبَادِيَّةُ» (ص ٦٦) .

لكن هذا التغيير مأسور بمضمار الشرع ، موزون بمقاييس الكتاب والسنة ، فمتى اختل شيء منه ؛ وجب إبعاده ، والبراءة منه .

أما وسيلة محدثة^(١) يتعبد بها ، فلا^(٢) ، إذ «طريق الدعوة طريق واحد ، سار عليها رسول الله ﷺ وصحابته من قبل ، وسار الدعاة ، ونسیر عليها بتوفيق من الله من بعد ؛ إيمان وعمل ، ومحبة وإخاء . . . دعاهم إلى الإيمان والعمل ، ثم جمع قلوبهم على الحب والإخاء . . . فاجتمعت قوة العقيدة إلى قوة الوحدة ، وصارت جماعتهم هي الجماعة النموذجية ، التي لا بد أن تظهر كلمتها ، وتنتصر دعوتها ، وإن ناوأها أهل الأرض جميعاً^(٣) .

وهذه قضية مهمة جداً ، تُشكل تفاصيلها على كثير من الدعاة ، فالواجب الدقة فيها ، وعدم الخلط بين معانيها ، لا أن تكون نهيبة للمصالح والأهواء ، والاستحسانات والآراء ، والتجارب والأذواق !!

(١) من ذلك جعل الأموال عماداً وأساساً لتجميع الناس وتقريبهم ؛ مُستخديمين «في نشر الدعوة أمثال تلك الطرق السطحية التي يُبائسها التبشير المسيحي» ، فإذا نقص المال نقص لإيمان !! وإذا ذهب لمال انفرط عقدهم !! كما شاهدناه وعائناه !! ولمسنا بأيدينا خزياد !! و «ليس الخبر كالمعاينة» !

ومن عجب قياس استخدام المال في الدعوة عموماً على سهم المؤلفة قلوبهم في الزكاة !! وهو قياس تغني حكايته عن رده .

وما بين القوسين من «مهج الدعوة إلى الله» ، وعنه «حكم الانتماء» (ص ١٠٠) .

(٢) «حكم الانتماء» (١٥٧ - ١٦١) باختصار .

(٣) «طريق الدعوة» (ص ١٣) مصطفى مشهور ! وعنه : «الدعوة الإسلامية بين

الفردية والجماعية» (ص ٧) سليمان مرزوق !

المبحث الثالث ظاهرة تعدد الأحزاب

«إن تعدد الأحزاب في أي مجتمع يعني أن هناك أموراً اجتماعية تتعارض فيها وجهات النظر، وتختلف فيها الآراء، بحيث لا يمكن الوصول إلى نقطة يقتنع بها الجميع، بل إن ما يراه أحد الأحزاب خيراً يراه الآخر شراً، وما يراه أحدها سعادة يراه الآخر شقاء!!

ثم معلوم طبعاً أن مثل هذه الأمور لا تكون نافهة تهم بعض الأفراد، أو بعض المجموعات الصغيرة والتكتلات المنكمشة، بل تكون أموراً عظيمة تهم معظم المجتمع، وجُلَّ الشعب، بحيث لا يمكن له إهمالها وصرف النظر عنها، بل لا بدّ له من الإسهام فيها، واتخاذ المواقف الجازمة منها.

وبعيداً عن هذا بالمصطلحات الإسلامية نقول:

إن تعدد الأحزاب إما أن يكون مبنياً على الاختلاف في العقيدة والأركان، أو في الشرائع والأحكام، أو في المناهج والسلوك.

وكل من له إمام بطبيعة الإسلام يعرف أن الإسلام لا يحتمل

الاختلاف في شيء من هذه المجالات، ولم يأت الخلاف في هذه المجالات على مدى التاريخ الإسلامي الطويل إلا بثمرات خبيثة، أدت إلى تفكك الأمة، وسقوطها إلى حضيض الهوان، وأعطت لأعدائها الفرصة يتلاعبون بعجزها وكرامتها، وينهبون ثرواتها وخيراتها كيف يشاؤون!!

أما أن الخلاف في مثل هذه المجالات لا يتحملة الإسلام؛ فذلك لأن الإسلام دين كامل شامل، لم يترك ناحية من نواحي الحياة إلا وقد أتى فيها بهداية كافية شافية، وأعنى المسلمين عن مصادمة الأفكار، وتضارب الآراء»^(١).

فإسلامنا العظيم - ولله الحمد - جاءنا «بخير الدنيا والأخرة برؤيته، ولم يُخَوِّجْهُمْ إلى أحدٍ سواه، فكيف يُظَنُّ أن شريعته الكاملة التي ما طرَّقَ العالم شريعة أأكمل منها ناقصة تحتاج إلى سياسة خارجة عنها تكمِّلُها»^(٢)، أو إلى قياس، أو حقيقة، أو معقول خارج عنها؟!!

ومن ظن ذلك؛ فهو كمن ظن أن بالناس حاجة إلى رسول آخر بعده!!

وسبب هذا كله خفاء ما جاء به عن من ظن ذلك، وقلة نصيبه من

(١) «الأحزاب السياسية في الإسلام» (ص ١٩ - ٢٠) للشيخ صفي الرحمن المباركهوري.

(٢) «مضمون ذلك أن الشريعة ما تفي بالسياسة»! كما قال ابن الجوزي في «تلبس إبليس» (ص ٤٨١ - المتقى).

الفَهْمِ الَّذِي وَفَّقَ اللَّهُ لَهُ أَصْحَابَ نَبِيِّهِ الَّذِينَ اكْتَفَوْا بِمَا جَاءَ بِهِ، وَاسْتَعْنَوْا بِهِ
عَمَّا سِوَاهُ، وَفَتَحُوا بِهِ الْقُلُوبَ وَالْبِلَادَ»^(١).

«فَاخْذَرْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَحْزَاباً وَطَوَائِفَ، طَافَ طَائِفُهَا، وَنَجَمَ بِالشَّرِّ
نَاجِمُهَا، فَمَا هِيَ إِلَّا كَالْمِيَازِيبِ، تَجْمَعُ الْمَاءَ كَدَرًا، وَتُفَرِّقُهُ هَذَرًا؛ إِلَّا مَنْ
رَحِمَهُ رَبُّكَ، فَصَارَ عَلَى مِثْلِ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ -»^(٢).

فَمَا هُوَ مَعْنَى الْحَزْبِيَّةِ؟

وَمَا هِيَ اسْتِعْمَالَاتُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَهَا؟

وَمَا هِيَ آثَارُهَا النَّفْسِيَّةُ؟



(١) «إعلام الموقعين» (٤ / ٣٧٦) لابن القيم.

(٢) «حلية طالب العلم» (رقم ٦٥) للشيخ بكر أبو زيد.

المبحث الرابع

الحزبية

وردَ لفظُ الحِزْبِ في القرآنِ على وجوهٍ، وله في اللُّغة معانٍ:

قال الفيروزآبادي في «بصائر ذوي التمييز» (٢ / ٤٥٧):

«بصيرةٌ في الحِزْبِ، وهو: جماعةٌ فيها غِلْظٌ^(١). وقيل: الحِزْبُ: الطائفةُ. والأحزابُ: الطوائفُ التي تجتمعُ على محاربةِ الأنبياءِ عليهم السلامُ، وقوله تعالى: ﴿فإنَّ حِزْبَ اللَّهِ...﴾؛ يعني: أنصارَ اللَّهِ...»

ووردَ في القرآنِ على وجوهٍ:

الأول: بمعنى أصنافِ الخلائقِ في اختلافِ المذاهبِ والمِللِ والأديانِ:

﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

الثاني: بمعنى: عسكر الشيطان:

(١) وفي «القاموس المحيط» (ص ٩٤) له:

«جماعة الناس».

﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ﴾.

الثَّالِثُ: بمعنى جُنْدُ الرَّحْمَنِ:

﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ﴾.

وهم في الدنيا غالبون مُصْلِحُونَ:

﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾.

وفي العُقْبَى فَايِزُونَ مُفْلِحُونَ:

﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾» ا. هـ.

قال الأستاذ صفِيُّ الرَّحْمَنِ الْمُبَارَكْفُورِيُّ^(١):

«الحزبُ لغةٌ: صنفٌ مِنَ النَّاسِ، تَجْمَعُهُمْ صِفَةٌ جَامِعَةٌ، أو مَصْلَحَةٌ شَامِلَةٌ، من رَابِطَةِ الْعَقِيدَةِ وَالْإِيمَانِ، أو الْكُفْرِ وَالْفَسَقِ وَالْعَصْيَانِ، أو رَابِطَةِ الْأَرْضِ وَالْوَطَنِ، أو الْقَبِيلَةِ وَالنَّسَبِ، أو الْمِهْنَةِ وَاللَّغَةِ، أو مَا يَشَاكِلُهَا مِنَ الرُّوَابِطِ وَالْأَوْصَافِ وَالْمَصَالِحِ الَّتِي اعْتَادَ النَّاسُ أَنْ يَتَجَمَّعُوا عَلَيْهَا وَيَتَكْتَلُوا حَوْلَهَا».

وليس يخفى على أَحَدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ أَنَّ لِكُلِّ حِزْبٍ مَبَادِيءَ وَأَفْكَاراً وَلَوَاحِجَ دَاخِلِيَّةٍ وَنَظَرِيَّاتٍ تُشَكِّلُ بِمَجْمُوعِهَا دَسْتُوراً لِلْحِزْبِ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ كَذَلِكَ.

فهذا الدستور هو «بِمَنْزِلَةِ الْآسَاسِ الَّذِي يُنْبِثُ عَنْهُ تَنْظِيمُ الْحِزْبِ،

(١) هي «الأحزاب السياسية في الإسلام» (ص ٧).

وينبغي عليه، فَمَنْ آمَنَ بِهِ وَاعْتَقَدَهُ حَقًّا - ويتعبير آخر: اعترف به، واتخذهُ
أساسَ التحركِ والعملِ -؛ انتظم في ذلك الحزب، وصار فرداً من أفراده،
وربما عضواً من أعضائه، أو ركناً من أركانه، ومن لا؛ فلا.

إذاً فالدستور هو أساس الولاء والعداء، والاتحاد والافتراق، والتعاذل
والتخاذل^(١).

وعلى صوره ذلك؛ فإنه «ليس في الدنيا إلا حزبانِ اثنانِ: حزبُ الله،
وحزبُ الشيطان، مُفلحون وخاسرون، مسلمون وكافرون.

فمن أدخل في حزبِ الله أحزاباً؛ فقد ساهم في تعزيقِ حزبِ الله،
وتفريقِ كمةِ حزبِ الله، ومن وإلى بعضِ حزبِ الله على حسابِ بعضِ
حزبه الآخر؛ فقد عادى أولياء الله، ودخل في قوله تعالى في الحديثِ
الإلهيِّ الصحيح^(٢):

«من عادى لي ولياً؛ فقد بارزني بالمحاربة».

ومن حق المسلم نُبذ الحزبيَّة الضيقة والممقوتة التي تُضعفُ حزبَ
الله تعالى، وعَدَمُ السماحِ لها بالهيمنة؛ ليكون الدين كله لله^(٣).

فهروبُ البعضِ من تسمية (الحزب) إلى تسمية ألقٍ منها، وأقربَ
إلى الأسماعِ منها: إنما هو هروبٌ يغلفهُ الجهلُ، إذ لفظُ (الحزب) لغةٌ

(١) «الأحزاب السياسية في الإسلام» (ص ١٣)

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (١١ / ٢٩٢)، وانظر له: «سلسلة الأحاديث

الصحيحة» (١٦٤٠).

(٣) «الحركات الإسلامية المعاصرة» (ص ١٢) للشيخ عائض القرني

وشرعاً لا يُدْمُ لذاته، وإنما يُدْمُ لما هو تحته من حقائق ووقائع!! ولما يَجْنِيهِ
من آثارٍ ومُخْلَفَاتٍ!! وفرقة واختلافات!!

والمتماملُ للآيات الكريمة الواردة فيها ذكرُ «الحزب» يرى ذلك جلياً
واضحاً لا خفاء فيه^(١).

وعليه؛ فإنَّ «هذا التغيرَ للأسماء لا يُباح»^(٢)، إذ الأسماء لا تُغيَّرُ
حقائقُ المُسمَّيات، والمظاهرُ إنما هي انعكاساتُ للبواطن، فمن يَهْشُ لك
بابتسامةٍ صفراء - لأنَّ عَيْنِيهِ التَّقَنَّا بعَيْنِكَ، وإذا لَمْ تَرَهُ؛ أشاحَ بوجهه - إنما
يفعلُ هذا لما هو مُركَّزٌ فيه من الولاءِ لأفرادِ حزبه، وَحُبِّهِمْ، والذَّبِّ عَنْهُمْ!
وليس هذا الأمرُ بِمُسْتَبَدَعٍ، إذ إنه «أصبح الآن من الثابت علمياً أنَّ
إدراكَ الفردِ يتأثرُ كثيراً بالعواملِ الانفعاليةِ والوجدانيةِ والفكريةِ التي تُهيمنُ
على سلوكه، فالدراساتُ التجريبيةُ التي أُجريت على الْمُتَعَصِّينَ لمذاهبٍ
متطرفة، أو أولئك الَّذِينَ تَحَجَّرَتِ اتجاهاتهم على احتقارِ أجناسٍ وطوائفٍ
معينةٍ من البشر، فأظهرتْ هذه الدراساتُ بأنَّ هؤلاءِ الأشخاصِ يُدركونَ
المواقفَ التي لها صلةٌ باتجاهاتهم المتحاملةِ هذه إدراكاً انتقائياً؛ لا
يتذكرونَ فيما يسمعونَ أو يُشاهدونَ إلا الجوانبَ التي تُؤيِّدُ اتجاهاتهم، أمَّا
النواحي التي تتعارضُ معَ اعتقاداتِهِمْ؛ فهم إما يفسلونَ عن ملاحظاتها
أصلاً، أو يُنسَوْنَها بسرعة، أو يشوهونها بطريقةٍ أو أُخرى، حتى تَسْقُ معَ

(١) وانظر ما سيلتي (ص ١٢١) في تأييد هذا وتشبيده.

(٢) «المنتقى النعير من تلبس إبليس» (ص ٤٧٠)، واطر المبحث الثاني عشر:

(الحزبية . صور ومظاهر)

أفكارهم»^(١).

والحزبية - بلا شك - هي أظلم صور هذا التأثير النفسي، وأسوأ مظاهر هذه المعاملة الشوهاء!

«إذن؛ فالاختلاف في العقائد والأمور الأساسية لا يصلح أن يكون رصيذاً لتكوين الأحزاب السياسية»^(٢)، إذ ليس من المعقول قطعاً أن يُفَسَّح لسبل هذا الزيف والضلال، ويُسمَح له في البقاء والاستمرار، حتى يكبر وينمو، ويبيض ويفرّخ، وحتى يجد لنفسه حزباً يقوم بنشره، ويجعله سُلماً يرتقي به إلى مقاليد السُّلطة والحُكم، ويتولّى على أساسه أمور المسلمين! تالله إنها لإحدى الكبر، ولا يُمكن أن تأتي على المسلمين إلا بالشر [والضرر].

وقد ذاق المسلمون مرارة هذا الخلاف مرّاتٍ وكُرّاتٍ، وهذا الذي كان قد أدّى بالأمة الإسلامية إلى التدهور والانحيار في ريعان شبابها، ولولا أن الله قد حاطها بالحفظ والرعاية، وقدر لها البقاء^(٣) والازدهار؛ لكانت قد قضت عليها مكابدة أعداء الله الأشرار، وصارت أثراً بعد عين.

إذن؛ كيف يُمكن أن تُجعل مثل هذه الخلافات رصيذاً لتكوين الأحزاب؟!

(١) من كلام الأستاذ الدكتور مالك بدري رائد دراسات علم النفس الإسلامي؛ كما في حاشية «مصحح النقد عند المحقّقين» (ص ٤١) للشيخ محمد مصطفى الأعظمي

(٢) وغير السياسية رَعَمُوا!!

(٣) رَغَم أنوف الشامتين والأعداء!!

إنها نكبةٌ على الإسلام والمسلمين، وعرقلةٌ كبيرةٌ في سير البلاد الإسلامية على طريقها المستقيم، وفي نموِّ الطاقاتِ وازدهارِ المواهبِ التي تتمتع بها هذه الأمة.

إنها شقاءٌ ما دونهُ شقاء، وداءٌ عُضالٌ ليس له دواء، واللهُ ورسولُهُ منه براء^(١).

ولهذه الحزبية - أيضاً - قيودٌ وأغلالٌ . . .



(١) «الأحزاب السياسية في الإسلام» (ص ٢٥).

المبحث الخامس

قِيُودُ الْحِزْبِيَّةِ

قَالَ الْإِمَامُ الثَّقَةُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ :

«إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ خَطَأَ مَعْلَمِكَ ؛ فَجَالِسْ غَيْرَهُ»^(١).

* لذا ؛ فَإِنَّ الْحِزْبِيِّينَ يَمْنَعُونَ أَتْبَاعَهُمْ مِنْ مَجَالَسَةِ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَيْسَ
مَعَهُمْ ، أَوْ لَيْسَ «مُؤَاوَرًا» لَهُمْ !!

فَإِذَا تَرَقَّتْ أَحْوَالُهُمْ ؛ فَهُمْ يَسْمَحُونَ بِشُرُوطِ كَثِيرَةٍ ، وَقِيُودٍ وَفِيرَةٍ ،
يُرِيدُونَ بِهَا حُجْبَ عُقُولِهِمْ عَنْ سَمَاعِ مَا يُنَاقِضُ طَرِيقَتَهُمْ ، وَيُرَدُّ بِدَعَتِهِمْ !!
وَهُمْ بِذَلِكَ مُتَأَسِّسُونَ (!) بِالطَّرِيقِ الصُّوفِيَّةِ ، وَمُقْتَدُونَ (!) بِخُرَافَةِ
الْشَيْخِ وَالْمُرِيدِ !

«وَأَيُّنَ اشْتَرَاطَ الشَّيْخِ عَلَى الْمُرِيدِ مِنْ اشْتَرَاطِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
الْوَاجِبِ الطَّاعَةِ عَلَى الْبَيْعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْإِلَازِمَةِ !»^(٢).

(١) رَوَاهُ الذَّهَبِيُّ فِي «سُنَنِ» (١ / ١٥٣).

(٢) «الْمَتَنُفِيُّ الْفَيْسُ مِنْ تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ص ٢٥٠) ، وَعَلَّقْتُ عَلَيْهِ هَذَا بِقَوْلِي :

«وَمِثْلُ هَذَا تَمَامًا مَعَ حَتَلَاافِ الشَّكْلِ وَالْمَسْمُومِ - مَا يَفْعَلُهُ الْحَرَبِيُّونَ فِي هَذَا الْعَصْرِ

مِنْ أَحَدِ الْعَهْدِ وَالْمِشَاقِ وَالشَّارَةِ ، وَبِحُودِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ نَاطِلٌ بِقِيَمٍ»

وقد سُئِلَ الإمامُ السُّيُوطِيُّ^(١) - رحمه الله - عن رجلٍ من الصُّوفِيَّةِ أَخَذَ الْعَهْدَ عَلَى رَجُلٍ ، ثُمَّ اخْتَارَ الرَّجُلُ شَيْخًا آخَرَ ، وَأَخَذَ عَلَيْهِ الْعَهْدَ ؛ فَهَلِ الْعَهْدُ الْأَوَّلُ لَازِمٌ أَمْ الثَّانِي ؟ ! فَقَالَ رحمه الله :

« لَا يَلْزَمُهُ الْعَهْدُ^(٢) الْأَوَّلُ ، وَلَا الثَّانِي ، وَلَا أَصْلَ لِدَلِكْ^(٣) !! »

فكُلُّ هَذِهِ الْقَيُودِ ، وَجَمِيعُ تِلْكَ الشُّرُوطِ : بَاطِلَةٌ ، لَا أَصْلَ لَهَا مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ :

و « كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَ شَرْطِ^(٤) » .

(١) في « الحاوي للفناوي » (١ / ٢٥٣) .

(٢) وفي كتاب « المُنْتَحَى الْمُحَمَّدِيَّة فِي بَيَانِ الْعُقَائِدِ السُّلْفِيَّة » (ص ٢٥٤ - ٢٦٦) لَشُقْبَرِي كَلَامٌ مَطْوُورٌ فِي إِثْبَاتِ بَدْعِيَّةِ أَمْثَالِ هَذِهِ الْعُهُودِ وَإِبْطَالِهَا .

(٣) فقول (بعضهم) عَمَّا يَجْمَعُهُمْ حَزْبِيًّا وَتَنْظِيمِيًّا : إِنَّهُ (عَهْدٌ) ، أَوْ (بَيْعَةٌ خَاصَّةٌ) ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ؛ كُلُّهُ لَا أَصْلَ لَهُ ، وَلَا وَجْهَ لَصَحَّتِهِ ، وَتُنْظَرُ رِسَالَتِي « الْبَيْعَةُ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْبَدْعَةِ » ، فَعِيبُهَا زِيَادَةُ بَيَانِ .

وكتابي « البَيْعَةُ » انْتَشَرَ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، وَلَقِيَ قَوْلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَنَقَلَ عَنْهُ عَدَدٌ مِنْهُمْ مَقْرُؤِينَ لَهُ ، مُسْتَفِيدِينَ مِنْهُ . . . وَفَجَاءَهُ يَكْتُبُ بَعْضُ (الْأَفْضَلِ) رَدًّا عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ يَخْلُطُ فِيهِ وَيُخْبِطُ ، وَيَتَحَاوَرُ فِيهِ سَبِيلُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمَاقِشَةِ وَالرَّدِّ ، نَشَرَهُ مَقَالًا فِي « مَحَلَّةِ السَّلَاحِ الْكُوَيْتِيَّة » (عَدَد ٨٩١ / سَنَةِ ١٤٠٧ هـ) ! وَكُنْتُ قَدْ كَتَبْتُ رَدًّا مُفَصَّلًا عَلَيْهِ لِإِلْحَاقِهِ فِي الطَّبْعَةِ لثَانِيَةً مِنْ « الْبَيْعَةِ » - وَهِيَ قَيْدُ الْإِعْدَادِ - إِلَّا أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ كَفَّنِي ذَلِكَ بِكَلِمَةٍ وَجِيزَةٍ جَامِعَةٍ لِلشَّيْخِ الْعَلَامَةِ بِكَرِ أَبُو رَيْدٍ فِي رِسَالَتِهِ « حُكْمُ الْإِشْمَاءِ » (ص ١٦٤) ، يَصِفُ بِهَا ذَلِكَ الرَّدَّ بِأَنَّهُ « كَلَامٌ مُهَامِسٌ » ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

(٤) كَمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ الشَّيْخَانُ ، وَغَيْرُهُمَا ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي مَاجَةٍ (٢٥٢١) ؛ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

وَمِنْ أَشْأَمِ قِيُودِ الْحِزْبِيَّةِ «التَّقْلِيلُ مِنْ أَهَمِّيَّةِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ» [إِذِ] الْعِلْمُ شَيْءٌ وَالْكَلَامُ شَيْءٌ آخَرُ، وَالسَّلَفُ الصَّالِحُ أَهْلُ عِلْمٍ نَافِعٍ، وَالْخَلْفُ أَهْلُ كَلَامٍ ذَائِعٍ، وَعِلْمُ السَّلَفِ قَلِيلُ الْجَمَلِ، مُبَارَكٌ، غَزِيرٌ، وَعِلْمُ الْخَلْفِ كَثِيرُ الْأَلْفَاظِ، نَزَرُ الْفَائِدَةِ.

وَالْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ أُمَّةٌ عِلْمٍ وَعَمَلٍ، فَعِلْمُهَا دَلِيلٌ، وَبُرْهَانٌ، وَأَصَالَةٌ:

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾.

﴿وَمَا يَعْزِلُهَا إِلَّا الْعَالُمُونَ﴾.

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾.

وَلَنْ نَعْدِمَ قَائِلًا يَهْوَنُ مِنْ شَأْنِ التَّحْصِيلِ الْعِلْمِيِّ؛ بِحُجَّةِ مَعْرِفَةِ الْوَاقِعِ، وَالذَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَالتَّحَرُّكِ فِي الْمِيدَانِ...

ولكن:

بماذا نعرفُ الواقع؟!

ولماذا يدعوا؟!

وبأي شيء يتحرك؟!

إِنَّ الْفِكْرَ لَهُ مَكَانُهُ الْمَحْدُودُ... لَكِنْ لَا يَكُونُ عِلْمًا، وَالْخُطْبُ النَّارِيَّةُ قَدْ تَوَقَّظُ... لَكِنْ لَا تَبْنِي، وَالْخَيَالُ الْجَامِحُ يُعْجِبُ... وَلَكِنَّهُ سَرْعَانِ مَا يَذْهَبُ:

﴿فَأَمَّا الزِّنَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي
الْأَرْضِ﴾^(١).

وهذه القيود - كما أسلفت - لهم فيها سلف - وبش السلف هو -
وهم الصوفية.

فقد أورد ابن الجوزي في «تلبس إبليس»^(٢) عن أبي عبد الله بن
خفيف قوله :

«اشْتَغِلُوا بِتَعْلَمِ الْعِلْمِ ، وَلَا يَغُرَّنْكُمْ كَلَامُ الصُّوفِيَّةِ ؛ فَإِنِّي كُنْتُ
أُخْبِيءُ مَخْبِرَتِي فِي جِيبِ مُرْقَعَتِي ، وَالْكَاعْدُ فِي خِزَّةِ سَرَاوِيلِي ، وَكُنْتُ
أَذْهَبُ خَفِيَّةً إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَإِذَا عَلِمُوا بِي ؛ خَاصَمُونِي»^(٣) ، وقالوا : لَا
تَفْلَحُ !!» .

ثم تطوّر^(٤) مثل هذا القيد ، فأصبح له في العصر الحاضر صور شتى
أفرزتها الجزئية ، وأثمرتها التعددية :

«وَمِنْ أخطرِ الأمورِ التي أفرزتها الجزئية ودُعائها : اصطلاح جديد :
عُلماءُ الحركة ، وعُلماءُ الواقع ! والمُفكر ! والحركي ! حتى يعصفوا بالأمة ،

(١) «الحركات الإسلامية المعاصرة» (ص ١٦) للشيخ عايض القرني .

(٢) «المتقى الفيس...» (ص ٤٤٣) .

(٣) وقد علقتُ على هذا الموضع في «المتقى» نقولي

«ما أشبه اليوم بالأمس» ، فكثير من ذوي الحزبيات المعاصرة يفعلون أبغ من هذا
- عياداً بالله - وهم يحسبون أنهم يُحسنون صنعا .

(٤) بل تورط !!

وَيَعَزِّلُوهَا عَنْ عُلَمَائِهَا الْحَقِيقِيِّينَ: عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ.

وهذا الاصطلاح قريب الشبهِ من اصطلاح الصُّوفِيَّةِ: عالمٍ بالحقيقة، وعالمٍ بالشريعة؛ من وجوه: مِنْهَا الْحَيَلُولَةُ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، وَادِّعَاءُ عِلْمٍ لَمْ يَتْلُغْهُ عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ وَلَمْ يَقْفُوا عَلَيْهِ. وَمَا هِيَ إِلَّا إلهَامَاتُ الْحَرَكِيِّينَ وَاسْتِشْعَارَاتُهُمْ وَمَا تَفْتَقُّ عَنْهُ أَذْهَانُهُمْ مِنْ تَنْظِيرَاتٍ وَتَصَوُّرَاتٍ وَنَظَرَاتٍ مُسْتَقْبَلِيَّةٍ تَحَارُّ عَقُولَ الْأَتْبَاعِ دُونَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا، فَلَا يَبْقَى إِلَّا التَّسْلِيمُ^(١)!!

لم يجد المتصوفة بدءاً من أتباع هذا الطريق؛ لِفَضْلِ النَّاسِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَقْدِ الْوَثَاقِ عَلَى عُقُولِهِمْ، وَالتَّمَتُّعِ بِمَلِكِيَّتِهَا وَتَوْجِيهِهَا! وَهَؤُلَاءِ (١) قَالُوا: عَالَمٌ بِالْحَرَكَةِ، وَعَالَمٌ بِالشَّرِيعَةِ! فَوُثِّبَ عُلَمَاءُ الْحَرَكَةِ عَلَى الْعَمَلِ الْإِسْلَامِيِّ، وَأُبْعِدُوا عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ؛ كَالْعَلَامَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ، وَشَيْخِ عَصْرِنَا فِي الْحَدِيثِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ، وَالشَّيْخِ مُقْبِلِ بْنِ هَادِي الْوَادِعِيِّ، وَسَائِرِ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ الْمُتَنَصِّفِينَ؛ بِحُجَّةٍ تَجْهَلُهَا بِالْوَاقِعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشُّبُهَاتِ الَّتِي غَرَسُوهَا فِي أَذْهَانِ الشُّبَابِ، وَهَذَا شَرُّ عَظِيمٍ؛ لِفَضْلِ الدَّعْوَةِ عَنْ عُلَمَائِهَا الْحَقِيقِيِّينَ، حَمَلَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَأَذْهَبُوا هَيْئَةَ الْعِلْمِ وَأَرْبَابِ الشَّرِيعَةِ، وَوَضَعُوا الْهَالَاتِ عَلَى الْحَرَكَةِ وَالْحَرَكِيِّينَ، وَبِضَاعَتِهِمُ الْمُزْجَاةَ مِنْ

(١) قَارَنَ بِتَعْلِيقِ أَخِيهِ الْفَاضِلِ سَلِيمِ الْهَالَلِيِّ عَلَى «تَمْلِيسِ إِبْنِيس» (ص ٢٧) لِأَبْنِ غَاسِمٍ، فَعَبَّه الْإِشَارَةَ إِلَى مِثْلِ هَذَا تَمَامًا.

إلهاماتهم وأحاسيسهم وتنظيراتهم!

فإذا قلت: قال العلامة ابن باز؛ قالوا: جاهل بالواقع^(١)!!

وإن قلت: قال الشيخ المحدث ناصر الدين الألباني؛ قالوا: جاهل
بالسياسة!!

ولو خرج شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لرموه بجهل بضاعتهم!!
حتى أصبح ما يسمى بعلماء الحركة والحركيين هم قادة الدعوة
ومُسيرها، وعلماء الشريعة وطلبة العلم الشرعي كالأتباع، لا يُسمع
لهم!!^(٢)

ولا تكاد تجد حزباً إلا وقد نَصَبَ له [منهجاً] حركياً، ولا يُقَطَّعُ في
مسألة اعتقادية أو عملية حتى يقول: فيها واقع حركي!! يُمَرِّرها عبر قناة
النظرة المستقبلية، فتخرج مُزَيَّنَةٌ بزخرف إلهاماته، وظنونه، وتصوراتهِ،
فيستقبلها الحزبي المروض، فيقذفها بقوة وتوعّد في أذهان وعقول
الأتباع^(٣)...

والويل لمن بلغت به الشجاعة ليقف مطالباً بالدليل، وينقذ بالأية

(١) وكلمة (الواقع) هذه فيها تليس شديد من (بعض) هؤلاء، تكشف حقيقة
بمقاربة (فقههم) و(علمهم) بـ (الواقع) الذي حوله يدندنون! وإليه يدعون! وهي رسالتي
«فقه الواقع بين النظرية والتطبيق» تفصيل ذلك وبيانه.

(٢) فيقدم في الحزب من كان دينياً، ويبعد المخالف ويتمرّمه ولو كان علياً!

(٣) هؤلاء «يقلدون في أفعالهم شيوخهم من غير اتباع دليل ولا شبهة، فهم يفعلون
ما يأمرهم به، وما رُوِّهم عليه». قاله ابن الحوزي في «تليس إبليس» (ص ٤٩٥)

والحديث، مُستأنساً بأفهام السلف... فسيُضحى كالبعير الأجرَب بين
إخوانه!

ثُمَّ مَنْ نَاطَرَ أَوْ جَادَلَ أَوْ رَامَ كُشْفًا لِقَدَى لَمْ يَنْجَلِ
قَدَحُوا فِي دِينِهِ وَاتَّخَذُوا عِرْضَهُ مَرْمَى سِهَامِ الْمُنْصَلِ^(١)

فالأتباع يهابون التعامل مع ظاهر الكتاب والسنة - كما كان
السلف -، ويُعولون على الفيض الإلهامي لعالم الحركة، وفقية الحركة؛
كما يهاب الصوفي الطرقي ظاهر الكتاب والسنة؛ مُعولاً على علماء
الحقيقة في فهم دينه؛ مخافة الانحراف، زعمه!!

أيها المسلمون!

قد حِيلَ بين الناس والاتصال بعلماء الكتاب والسنة، والتعامل مع
ظاهر الشريعة؛ بطرق ووسائل مُبتدعة ومُحدثة، تتلون مع تغير الزمان!

فعلَيْكُمْ بعلماء الشريعة، وطلبة العلم الشرعي الذابين عن الكتاب
والسنة كل بدعة وشائبة، والاتفاف حولهم، والاستماع لقولهم، واذكروا
قول الله تعالى:

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾^(٢).

وهكذا؛ «فإن الحزبية ذات المسارات والقوالب المستحدثة التي لم

(١) «البدر الطالع» (١ / ١٣٦).

والمُنْصَل: السيف. «المصباح المنير» (ص ٦٠٩).

(٢) «الطليعة في براءه أهل السنة» (٣٠ - ٣٣) للعتبي. بتصرف يسير.

يَعْهَذَا السَّلَفُ [تَعَدُّ] مِنْ أَعْظَمِ الْعَوَائِقِ عَنِ الْعِلْمِ ، وَالتَّفْرِيقِ عَنِ
الْجَمَاعَةِ ، فَكَمْ أَوْهَنْتَ حَبْلَ الْإِتِّحَادِ الْإِسْلَامِيِّ ، وَغَشِيَتْ الْمُسْلِمِينَ بِسَبَبِهَا
الْغَوَاشِي !»^(١).

وهذا كله «إحدى آفات التحزب والتعصب، ذلك أن الاطلاع على
وجهات النظر المتعددة، والمقارنة بينها، يؤهل الإنسان، ويمنحه القدرة
على المراجعة، والمناصحة، والتصويب، والتقويم»^(٢).

ومثل هذا منسوخ - بل مَمْسُوخٌ - عند الأحزاب، المُفَرِّقِينَ لِدِينِهِمْ فِي
الْوُدَيَانِ وَالشَّعَابِ !!

* وَمِنْ قِيُودِ الْحِزْبِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الْجَلِيَّةِ : «السَّرِيَّة» :

ولقد «بأن بما ذكرنا أن أهل السنة هم المتبعون، وأن أهل البدعة هم
المُظهرون شيئاً لم يكن قبلاً، ولا مستند له، ولهذا استتروا بيدعتهم، ولم
يكتفِ أهل السنة مذهبهم، فكلمتهم ظاهرة، ومذهبهم مشهور، والعاقبة
لهم»^(٣).

وروى الإمام أحمد في «الزهد» (ص ٤٨)، والدارمي في «سننه» (١)
/ (٩١)؛ عن عمر بن عبد العزيز قوله:

«إِذَا رَأَيْتَ قَوْمًا يَتَنَاجَوْنَ فِي دِينِهِمْ بِشَيْءٍ دُونَ الْعَامَّةِ؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ

(١) «حلية طالب العلم» (رقم ٦٥) للشيخ بكر أبو زيد.

(٢) من مقدمة عمر عبيد حسنة لكتاب «فقه الدعوة» (١ / ٨ - كتاب الأمة).

(٣) «المنتقى النفيس من تليس إبليس» (ص ٤٠).

على تأسيس ضلالة».

وقد أورد هذا الخبر ابن الجوزي في «تليس إبليس»، فعلق عليه في «المنتقى النفيس» (ص ٨٩) بقولي:

«فديتنا - والله الحمد - جلبي ظاهر، لا خفاء فيه، ولا دس، ولا كتمان، ولا أسرار، فما يفعله الحزبيون من ذلك إنما هو باب ضلالة، والعياد بالله تعالى».

وإن تعجب؛ فعجب استدلالهم على السرية المزعومة هذه بأدلة من الكتاب أو السنة، لا يسلم منها شيء لهم عند البحث والنظر:

منها كتمان إبراهيم عليه السلام تحطيمه الأصنام؛ كما في سورة الأنبياء: ٦٢ - ٦٣.

وكتمان مؤمن آل فرعون إيمانه؛ كما في سورة غافر: ٢٨ - ٢٩.

وغيرها من قصص السابقين الواردة في كتاب ربنا سبحانه.

وكذا يستدلون بحال النبي ﷺ في العهد المكي، وبما كان يحيط به دعوته من السرية.

وأيضاً بقوله ﷺ:

«استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان».

فالجواب عن هذه الاستدلالات: أن كل هذه الأدلة - عدا الأخير - وارد في حال استضعاف المسلمين، وخوفهم من الجهر بالإسلام، ثم إنه

«يَقُومُ مُعْظَمُهَا عَلَى الْإِتِّزَامِ بِالْأَوَامِرِ الَّتِي يَتَلَقَّوْنَهَا مِنَ الْوَحْيِ»^(١)، أَوْ فِي حَالَةٍ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهَا الدَّاعِيَةُ أَنْ يَقُولَ عَنْ نَفْسِهِ: إِنَّهُ مُسْلِمٌ.

أَمَّا الْحَدِيثُ الْأَخِيرُ^(٢)؛ فَلَيْسَ لَهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَوْضِعٌ، إِذْ فِيهِ فِقْرَةٌ فِي إِخْرِهِ يَحْذِفُهَا الْمُسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى السَّرِّيَّةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ ﷺ: «... فَإِنَّ كُلَّ ذِي نِعْمَةٍ مَحْسُودٌ»؛ تُبَيِّنُ وَجْهَ الصُّوَابِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ، وَأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِكُتْمِ النِّعْمَةِ، وَعَدَمِ التَّحَدُّثِ بِهَا؛ خَشْيَةً مَوَاقِعَةِ الْحَاسِدِ لَهَا، وَمُعَانِيَتِهِ إِيَّاهَا.

* وَالسَّرِّيَّةُ - الْيَوْمَ - أَضْحَتْ سَبِيلًا لِمُتَزَيِقِ الْأُمَّةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَوَّلًا: مَعَ الْحُكَّامِ الْمُنَحْرِفِينَ ذَوِي الْأَنْظُمَةِ الضَّالَّةِ، الْخَائِفِينَ عَلَى كِرَاسِيهِمْ وَعُرُوشِهِمْ، فَهُمْ يَضْرِبُونَ بِيَدٍ مِنْ حَدِيدٍ، عَلَى كُلِّ مَنْ يَظُنُّونَ فِيهِ السَّرِّيَّةُ؛ فَضْلًا عَمَّنْ يَجْزِمُونَ بِمَمَارَسَتِهِ لَهَا، وَتَطْبِيقِهِ إِيَّاهَا.

ثَانِيًا: مَعَ بَقِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ بِإِجَادِ هُوَّةٍ عَمِيقَةٍ بَيْنَهُمْ، يَكْتُمُونَ عَنْهُمْ مَا لَا يَجُوزُ كَتْمُهُ، وَيُخْفُونَ عَنْهُمْ مَا لَا يَجُوزُ إِخْفَاؤُهُ... فَتُظْلِمُ النُّفُوسُ، وَتَسْوَدُّ الْقُلُوبُ...

وَكَلَا هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ يَجِبُ عَلَى الدُّعَاةِ تَجَنُّبُهُ، إِذْ «الدُّعَاةُ قَدْ أُعْلِنَتْ وَانْتَشَرَتْ مَبَادِئُهَا فِي الْكِتَابِ الْخَالِدِ لَهَا: الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ الْمَطْهُرَةِ، وَفِيهَا أُلْفَ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنْ كُتُبٍ وَأَسْفَارٍ وَمُجَلَّدَاتٍ أَصْبَحَتْ

(١) «السرية وأثرها في أداء المهام العسكرية» (ص ٢٦)، للأخ الشيخ محمد أبو

(٢) على فرض التسليم بصحته، فهو متنازع فيه، والأمر بحاجة إلى زيادة بحث!

مُلْكُ النَّاسِ جَمِيعاً.

ولهذا؛ لا أرى مُبرَّراً^(١) للْعُذْرِ في خُفُوتِ الحَرَكَةِ الإِسْلَامِيَّةِ عن الدَّعْوَةِ المَعْلَنَةِ القَوْلِ بِأَنَّهَا في المَرَحَلَةِ السَّرِّيَّةِ الأَوَّلَى، بَلْ يُمَكِّنُ القَوْلُ: لَقَدْ انْتَهَتْ مَرَحَلَةُ سِرِّيَّةِ الدَّعْوَةِ إِلَى الأَبَدِ، وَحَتَّى يَرِثَ اللّهُ الأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ أُعْلِنَ وَاكْتَمَلَ، وَانْتَهَى أَمْرُ إِخْفَائِهِ^(٢).

وَالْمُتَتَّبِعُ لِلتَّارِيخِ الغَايِبِ - فَضْلاً عَنِ العَصْرِ الحَاضِرِ - يَرَى أَنَّهُ حَيْثُ وُجِدَ الغَمُوضُ والسُّرِّيَّةُ؛ خَلَّتِ المَخَالَفَاتُ الشَّرْعِيَّةُ... وَحَيْثُ وَجِدَ التَّخْفِيُّ وَالكِتْمَانُ؛ خَلَّ الخَوْفُ وَذَهَبَ الأَمَانُ...

وَالإِسْلَامُ؛ بِجَلَالِهِ، وَصِفَائِهِ، وَنَفَائِهِ... فَوْقَ هَذَا كُلِّهِ، لَا مَجَالَ فِيهِ لِإِخْفَاءِ حَقِيقَةٍ، وَلَا كِتْمَانِ طَرِيقَةٍ، وَلَا غُمُوضٍ مُسْلِكٍ!!

«إِنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى السُّرِّيَّةِ لَمْ تَقْتَصِرْ عَلَى مُوَاجَهَةِ أَعْدَاءِ الدَّعْوَةِ، وَلَمْ تَتَوَقَّفْ عِنْدَ عَتَبَةِ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَإِنَّمَا تَسَلَّلَتْ تَحْتَ اسْمِ المَصْلَحَةِ إِلَى أَجْوَاثِهَا، فَأَصْبَحَتْ مَمَرّاً لِتَقْدِيمِ الوَلَاءَاتِ، وَإِبْعَادِ الكَفَاءَاتِ عَنِ مَوَاطِنِ الحُلِّ والعَقْدِ.

وَكَانَ أَوَّلَ ضَحَايَا الدَّعْوَةِ إِلَى السُّرِّيَّةِ مُقَوِّمَاتُ العَمَلِ الإِسْلَامِيِّ، وَلَيْسَ أَعْدَاءُهُ!!

(١) سبق التنبيه على أنها خطأ لغويٌّ شائع.

(٢) «المهجع الحركي للسيرة النبوية» (١ / ٣٣) للعصمان، وقارن - عشرات

وسقطت. . . (ص ٣٣) لرهير سالم

ويجب أن لا يغرب عن إلنا ما ألحق الدعوات السرية والباطنية بالإسلام من كيد، وما لحق فكرها من انحراف، وعقيدتها من زيف؛ لأنها مشئت في الأنفاق المظلمة، ولم يكن هناك سبيل للتصويب والحوار، ورصد نتائجه، باسم الحفاظ على الكيان والسرية^(١) والأمن^(٢).

وتأملوا معي - رعاكم الله - قول نبينا ﷺ :

«قد تركتكم على البيضاء؛ ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك»^(٣).

فهو المحجج... وبه الحجة.



(١) «كل عمل أئسم بطاع السرية والعمل تحت الأرض، إذا كان يظن في نفسه البراعة والدكاء، وأن خصومه لن يدسوا له من عاصبرهم ما يسررت أجهازه دوماً؛ فهو في عمده إن الأوساط السرية المظلمة هي الأوساط المناسبة لاستنات البذور الغريبة، مجهولة الطبيعة، والمناسبة للعمل المظلم تحت الأرض...».

«في. لنقد لداتي» (ص ٤١)، خالص جلبي.

(٢) «نظرات في مسيرة العمل الإسلامي» (ص ٣٨ - ٣٩) بتصرف.

(٣) حديث حسن، خرجه في «أربعي الدعوة والدعاة» (رقم ٦)، نشر دار ابن

القيم، الدمام.

المبحث السادس

العلاقة بين الافتراق والحزبية

ليس يخفى على أهل العلم وطُلابه أن العلاقة بين الافتراق والحزبية علاقة حميمة، ذات صلة متينة، فحيث وجدت الحزبية؛ كان الافتراق، وحيث حل الافتراق؛ أقيمت الحزبية!

وبذور الافتراق قديمة، حاربها النبي ﷺ لما رأى نذراً لها تلمح بوجود شيء قد يفرق أو يشتت:

فقد روى البخاري في «صحيحه» (٣٥١٨ و ٤٩٠٥ و ٤٩٠٧) عن جابر رضي الله عنه؛ قال:

غزونا مع النبي ﷺ، وقد تاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا، وكان من المهاجرين رجلٌ لعابٌ، فكسَعَ^(١) أنصارياً، فغضب الأنصاريُّ غضباً شديداً، حتى تذاغوا، وقال الأنصاريُّ: يا لَلْأنصارِ، وقال المهاجريُّ: يا لَلْمهاجرينِ، فخرج النبي ﷺ، فقال: «ما بال دعوى الجاهلية؟»، ثم قال: «ما شأنهم؟»، فأخبر بكسعة المهاجريِّ الأنصاريِّ.

(١) ضربه على ذنبه.

قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهَا فَإِنَّهَا خَبِيثَةٌ».

ورواه مُسْلِمٌ (٢٥٨٤) عنه بنحوه.

«فهذان الاسمان: المهاجرون والأنصار؛ اسمان شرعيان، جاء بهما الكتاب والسنة، وسماهما الله بهما؛ كما سمّانا: المسلمين من قبل، وفي هذا.

وانتساب الرجل إلى المهاجرين والأنصار انتساب حسن محمود عند الله وعند رسوله، ليس من الثباح الذي يقصد به التعريف فقط؛ كالانتساب إلى القبائل والأمصار، ولا من المكروه أو المحرم؛ كالانتساب إلى ما يفضي إلى بدعة أو معصية أخرى^(١).

ثم - مع هذا - لما دعا كل منهما طائفته متصراً بها؛ أنكر النبي ﷺ ذلك. وسماها دعوى الجاهلية^(٢).

ثم بين لهم النبي ﷺ وجه الصواب، «وأرشدهم إلى أن يتدعوا بـ (المسلمين)، و (المؤمنين) و (عباد الله)، وهي الدعوى الجامعة؛ بخلاف المفارقة؛ كـ (الفلانية)، و (الفلانية)، والله المستعان^(٣).

وخلاصة القول في معنى الدعاء بدعوى الجاهلية أنه «الدعاء إلى القبائل، والعصبية للإنسان، ومثله التعصب للمذاهب، والطوائف،

(١) وبهذا الإصحاح تنجلي إشكالات عدة، ليس هنا موضع بيانها.

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١ / ٢١١) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٣) «مدارج السالكين» (٢ / ٣٧٠).

والمشايخ ، وتفضيل بعض على بعض في الهوى والعصبية ، وكونه متسبباً إليه ، يدعو إلى ذلك ، ويوالي عليه ويُعادي . ويزن الناس به ، فكل هذا من دعوى الجاهلية^(١) .

طهر بهذا كله «أن الافتراق من أي نوع كان ، والاختلاف على أي أساس كان : لا يطابق طبيعة الإسلام ، وأنه لا بد وأن يجلب على المسلمين المضرة والشر أكثر مما يجلب النفع والخير ، «فإنهما أكبر من نفعهما» ، ومفسدته أكثر من مصلحته»^(٢) .

إذا ، «فإن الاختلاف والتفرقة في الدين كما يطلق ويراد به الاختلاف في العقيدة والشرعية ، كذلك يراد به افتراق أهل دين واحد إلى جماعات وطوائف متنافسة متشاكسة ، أيًا كان أساس هذا الافتراق والتنافس .

وهذا الذي تقتضيه النصوص ، فقد أطلق الله تعالى النهي عن التنازع والاختلاف ، وجعله سبباً لضعف المسلمين وذهاب شوكتهم ، فقال :

﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ .

فلم يقيد هذا التنازع بشيء ؛ ليشمل جميع أنواعه .

ثم إن الله تعالى لم يكتف بالنهي عن التنازع ، بل أوجب على المسلمين - إذا وقع بينهم خلاف ما - أن يجتهدوا في إدراك الصواب ،

(١) من كلام ابن القيم ؛ كما نقله عنه صاحب «تيسير العزيز الحميد» (ص ٥١٥) .

(٢) «الأحزاب السياسية» (ص ٣٤) .

وَيَتَعَاوَنُوا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَرْتَفَعَ الْخِلَافُ، وَيَتَّفِقُوا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَمْ يَتْرَكْهُمْ لِيُنْشِئُوا عَلَى أُسَاسِ الْاِخْتِلَافِ أَحْزَاباً، وَيَتَضَارَبُوا بِأَرْائِهِمْ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾.

وَلَمْ يَخْصُصْ اللَّهُ تَعَالَى النَّهْيَ عَنِ التَّنَازُعِ ، وَالْأَمْرَ بِالرُّجُوعِ إِلَى مَوْقِفٍ مُوَحَّدٍ بِشُعْبَةٍ دُونَ شُعْبَةٍ، بَلْ أَبْقَاهُمَا عَلَى الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ، فَهُوَ وَاجِبٌ فِي الْأَحْكَامِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ أَيْضاً، كَمَا هُوَ وَاجِبٌ فِي أَحْكَامِ الْعَقِيدَةِ وَالْعِبَادَةِ الْخَالِصَةِ^(١).

إِذَا؛ فَالْفُرْقَةُ وَالْحَزْبِيُّ وَجْهَانِ لِعَمَلَةٍ وَاحِدَةٍ، مَهْمَا اسْتَصْغَرَتْهَا عُيُونُ النَّظَائِرِ، وَمَهْمَا تَقَالَّتْهَا نَظَرَاتُ الْمُفَكِّرِينَ!



(١) «الأحزاب السياسية» (ص ٣٥ - ٣٦).

المبحث السابع الحزبية: مخلفات ونتائج

بعد الذي سبق بيانه كله، نذكرها هنا قاعدة مهمة تبين وجه الحق صيحاً، وتظهر الصواب أبلغ ملبحاً:

قال العلامة ابن القيم^(١) رحمه الله:

«إذا أشكل على الناظر أو السالك حكم شيء: هل هو إباحة أو التحريم؟ فلينظر إلى مفسدته وثمرته وغايته، فإن كان يشتمل على مفسدة راجحة ظاهرة؛ فإنه يستحيل على الشارع الأمر به أو إباحته، بل العلم بتحريمه من شرعه قطعي، ولا سيما إذا كان طريقاً مفضياً إلى ما يغضب الله ورسوله، موصلاً إليه عن قرب، وهو رقية له، ورائد، ويريد، فهذا لا يشك في تحريمه أولو البصائر».

«والفقيه من نظر في الأسباب والنتائج، وتأمل المقاصد»^(٢).

فلنفس الحزبية من خلال هذا المنظار الدقيق!

(١) «مدارج السالكين» (١ / ٤٩٦).

(٢) «المنتقى النفيس من تليس إبليس» (ص ٢٨٩).

ماذا نحن - وإياكم - واجِدُونَ؟

«انظروا إلى الآثارِ البَشَعَةِ التي تَرَكْتَهَا وراءَ ظَهْرِهَا خلافاً لكم المَذْهَبِيَّةَ، وولاءِ أُنْكُمْ الحَرَكِيَّةَ - كما تُسمُّونها - التي حَلَّتْ مَحَلَّ الوَلَاءِ لِلدِّينِ الصَّحِيحِ .

لقد أَضْرَبْتَ بالنَّاسِ إِضْراباً عَظِيماً، وَعَمَّقْتَ جُذُورَ الكَرَاهِيَةِ فِيهِمْ، وَالْهَبْتَ حُمَى العَدَاوَةِ فِي صُدُورِهِمْ، وَصَارَ أَحَدُهُمْ لَا يَذَرِي إِلَى أَيِّ وَجْهِ يَنْقَلِبُ؟! وَلَا أَيِّ مَذْهَبٍ يَعْتمِدُ؟! وَلَا أَيِّ عَالَمٍ فِي فَتَوَاهُ يَتَّبِعُ؟!

خَيْرَةٌ يَتَرَدَّى فِيهَا، قَدْ تَنْتَهَى بِهِ أَخيراً إِلَى هَجْرِ الإِسْلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ، فَمَنِ الْجَانِي عَلَيْهِ إِنْ لَمْ تَكُونُوا أَنْتُمْ؟!!

وبهذه الخِلَافَاتِ أَصْبَحَ العُلَمَاءُ والدُّعَاةُ سُخْرِيَةَ السَّاخِرِينَ، وَمَثَارَ هُزْمِ المُسْتَهْزِئِينَ، وَمَبْعَثَ تَشْكِيكِ المُتَشَكِّكِينَ .

وَلَا يَحْدَعَنَّكُمْ مَا تَحْمِلُهُ أَلْسِنَةُ بَعْضِ النَّاسِ ثَنَاءً عَلَيْكُمْ فِي وُجُوهِكُمْ، فَذَلِكَ - وَلِلْأَسَفِ - وَجْهٌ مِنْ وُجُوهِ النِّفَاقِ، الَّتِي تَقْنَعُ بِهَا النَّاسُ فِي هَذَا الزَّمَانِ وَقَبْلَهُ .

وَلَا تَغْرُبَنَّكُمْ كَثْرَةُ سَوَادِكُمْ، فَتَتَبَاهُوا بِهَا، فَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ، وَلَا أَكْثَرُهُمْ شَاكِرِينَ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ .

فَلَمْ تَكُنِ الكَثْرَةُ يَوْماً مِقْيَاساً لِلْحَقِّ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَقُّ هُوَ الْإِسْلَامُ الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ وُجُودُهَا!!

وَالْفِقْهُ الصَّحِيحُ لِلدِّينِ هُوَ الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ الَّتِي يَنْطَلِقُ مِنْهَا تَفْكِيرُهَا!!

وَالْوُضُوحُ الدَّقِيقُ الشَّامِلُ لِلْعَقِيدَةِ هُوَ الْمُتْلِزُّهَا وَالْحَامِلُهَا عَلَى الْوَلَاءِ

لِرَبِّهَا!!

وَمَا دَرَيْتُمْ أَيُّهَا الدُّعَاةُ الْأَمَاجِدُ! وَالْعُلَمَاءُ الْأَمَائِلُ!! أَنْكُمْ بِمَثَلِ هَذِهِ
الْخِلَافَاتِ أُرْزِيتُمْ بِأَنْفُسِكُمْ، وَأَزْدَرَى النَّاسُ عِلْمَكُمْ، وَقَفَّيْتُمْ بِذَلِكَ عَلَى آثَارِ
الْأَمَمِ السَّابِقَةِ الَّتِي تَفَرَّقَتْ عَلَى كُتُبِهَا وَأُبْيَانِهَا، وَأَمْضَيْتُمْ عَهْدًا عَلَى
أَنْفُسِكُمْ أَنْ لَا تَكُونُوا أَوْلِيَاءَ إِلَّا لِرِغَائِبِكُمْ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا كَذَلِكَ؛ فَهَلَّا
تَصَافَيْتُمْ وَأَخْرَجْتُمْ مِنْ صُدُورِكُمْ أَضْغَانَهَا، وَبَيْتُمْ مِنْ أَهْوَائِكُمْ، وَرَضَيْتُمْ مَا
رَضِيَ لَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ، الَّذِي تَرَكَّكُمْ عَلَى مَثَلِ الْمُحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ؛ لَيْلِهَا
كُنْهَارُهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا مُهْلِكُ نَفْسِهِ!

وَلَا أَحْسِبُكُمْ إِلَّا أَنْ كُلَّ حِزْبٍ مِنْكُمْ فَرِحَ بِمَا لَدَيْهِ، وَقَاتِلَ: أَنَا الَّذِي
عَلَى الْمُحَجَّةِ وَحْدِي، وَلَا أَحَدَ غَيْرِي...»^(١).

وَمِمَّا يُوَكِّدُ أَنَّ ذَوِي الْحِزْبِيَّاتِ الْمُعَاصِرَةِ لَمْ يُفَكِّرُوا تَفْكِيراً صَادِقاً
عَمِيقاً يُحِيطُ بِمَسَائِلِهِمْ مِنْ جَوَانِبِهَا كَافَّةً سَوَّلْنَا لَهُمْ: «هَلْ يَسْمَحُ الْحِزْبُ
بَتَعَدُّدِ الْأَحْزَابِ فِي الْبَلَدَةِ الْوَاحِدَةِ وَتَوَزُّعِ انْتِمَاءَاتِ أَهْلِهَا؟

وَمَا يَصْبِرُ إِلَيْهِ مَصِيرُهَا مِنَ التَّمَرُّقِ وَالانْشِقَاقِ وَالْمُشَاقَّةِ؟

فَمَنْ قَالَ: نَعَمْ؛ فَهُوَ جَوَابٌ مَنْ لَا يَعْقِلُ، وَلَا يُرِيدُ بِالْأَمَّةِ خَيْرًا!

وَأِنْ قَالَ: لَا؛ فَكَيْفَ يَسْمَحُ لِنَفْسِهِ بِحِزْبِهِ دُونَ بَقِيَّةِ الْأَحْزَابِ؟! وَكُلُّ

(١) «رسالة ناصحة إلى العلماء والدعاة» (ص ٥)، للأستاذ محمد (صابر أمين)!

يَدْعِي أَنَّهُ يُمَثِّلُ الْإِسْلَامَ»^(١)!!

«وَمِنْ هُنَا وَجَبَ عَلَى كُلِّ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَبَصِيرَةٌ أَنْ يُبَيِّنَ خَطَرَ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ وَالْأَحْزَابِ الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَى السَّاحَةِ بِاسْمِ الدَّعْوَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَفْرَادِهَا - بَلْ وَمِنْ قَادَتِهَا - لَا يَعْرِفُونَ حَقِيقَةَ الْإِسْلَامِ ، وَمَا يُنَاقِضُهُ أَوْ يُنْقِصُهُ ، وَلَا يَحْمِلُونَ مُؤَهَّلَاتِ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ»^(٢).

وَانْظُرْ تَرَى ، وَتَأْمَلْ تَجِدُ:

* مِنْ ذَلِكَ أَنَّ «الْحَزْبِيَّاتِ تُنْتِجُ شَرَكَةً مُبِيدَةً لِلِإِخَاءِ الْإِسْلَامِيِّ بِمَنْظُورِهِ الْعَامِّ ، إِذْ تَبْنِي حِجَاباً كَثِيفاً دُونَ ذَلِكَ ، فَلِقَاءُ مُسْلِمَيْنِ مِنْ حِزْبَيْنِ ، قَلْبُ كُلِّ مِنْهُمَا مَعْمُوقٌ وَفَوْقَ تَخْطِيطٍ وَمَنْهَجٍ لَا يَلْتَقِي مَعَ الْآخَرِ فِي الشُّعَارِ ، أَوْ فِي كُلِّ أَوْ بَعْضٍ مَا وَرَاءَ الرَّمْزِ وَالشُّعَارِ ، مِنَ الضَّرُورَةِ بِمَكَانٍ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنَ التَّنَافُرِ فِي الْقُلُوبِ ، وَتَبَادُلِ الطَّرْفِ الْحَسِيرِ ، فَيَكُونُ لِقَاءُ مُجَامِلَةٍ ، أَوْ شِدَّةُ مُجَادَبَةٍ .

أَمَّا اللَّقَاءُ تَحْتَ شُعَارِ الْإِسْلَامِ ، وَأُخُوَّةِ الْإِيمَانِ ، وَمَحَبَّةِ الْإِحْسَانِ ، وَالْحَاكِمِ ، لِسُنَّةِ وَالْقُرْآنِ ، فَهَذَا - وَاللَّهِ - تَمَامُ الْإِخَاءِ ، وَتَأْلُفِ الْأَجْنَادِ .

* وَفِي الْحَزْبِيَّةِ أَيْضاً تَبْدِيدٌ لِلِإِخَاءِ ، فَهِيَ تُخْرِقُ سِيَاجَ الْأُخُوَّةِ الْإِيمَانِيَّةِ الْعَامَّةِ ، الَّتِي تَنْتَظِمُ أَهْلَ الْقِبْلَةِ مِنْ كُلِّ مَنْ جَاءَ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، حَسَبَ مَنَازِلِهِمْ مِنْهَا .

(١) «حكم الانتماء» (ص ١٤٠) .

(٢) من مقدمة الشيخ صالح بن فوزان لكتاب «تنبيه أولي الابصار» (صفحة: ج)

للسُّخَيْمِيِّ .

فَالْحِزْبِيَّةُ تُنْشِئُ أَخُوَّةً دُونَ أَخُوَّةٍ، وَهِيَ تَخْصِيصٌ بَعْدَ تَعْمِيمٍ؛
تَأْسِيسًا عَلَى مَبَادِئِ الْحِزْبِ وَشُعَارِهِ!

وَهَلْ هَذَا إِلَّا تَفْتِيتٌ، لِلْأَخُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ، وَسُلٌّ لِسَخَائِمِ الْعِدَاءِ
وَالصُّرَاعِ؟! وَآخِرًا تَنْتَهِي إِلَى تَصْفِيَةِ الْإِخْوَانِ لِلْإِخْوَانِ؛ كَمَا تَصْنَعُهُ
الْأَحْرَابُ السِّيَاسِيَّةُ فِي تَصْفِيَةِ الرَّفَاقِ لِلرَّفَاقِ!

وَانْظُرْ إِلَى التَّنَازُعِ بَيْنَ الْجَمَاعَاتِ عَلَى ضَمِّ فَرْدٍ أَوْ أَفْرَادٍ، حَتَّى وَلَوْ
أَدَّى إِلَى تَرْكِيبَةِ جَمَاعَةٍ، وَالْقَذْحِ فِي أُخْرَى^(١) مِنْ بَابِ (مُصْلَحَةِ الدَّعْوَةِ)
رَعْمُوا!!

وَإِيَّ مُصْلَحَةِ الدَّعْوَةِ فِي ارْتِكَابِ الْمَنَاهِي، وَمُوَاقَعَةِ الْمَعَاصِي؟!
«إِنَّ كَلِمَةَ (مُصْلَحَةِ الدَّعْوَةِ) يَجِبُ أَنْ تَرْتَفَعَ مِنْ قَامُوسِ أَصْحَابِ
الدَّعَوَاتِ؛ لِأَنَّهَا مَزَلَّةٌ، وَمَدْخَلٌ لِلشَّيْطَانِ، يَأْتِيهِمْ مِنْهُ حِينَ يَعِزُّ عَلَيْهِ أَنْ
يَأْتِيَهُمْ مِنْ نَاحِيَةِ مُصْلَحَةِ الْأَشْخَاصِ».

وَلَقَدْ تَنَحَّوْا (مُصْلَحَةَ الدَّعْوَةِ) إِلَى صَنْمٍ يَتَعَبَّدُهُ أَصْحَابُ الدَّعْوَةِ،
وَيُنْسُونَ مَعَهُ مَنَهِجَ الدَّعْوَةِ الْأَصِيلِ.

إِنَّ عَلَى أَصْحَابِ الدَّعْوَةِ أَنْ يَسْتَقِيمُوا عَلَى مَنَهِجِهَا، وَيَتَحَرَّوْا هَذَا
الْمَنَهِجَ، دُونَ التَّفَاتِ إِلَى مَا يُعَقِّبُهُ هَذَا التَّحَرِّيُّ مِنْ نَتَائِجِ، وَقَدْ يَلُوحُ لَهُمْ أَنْ
فِيهَا خَطَرًا عَلَى الدَّعْوَةِ وَأَصْحَابِهَا.

فَالْخَطَرُ الْوَحِيدُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُتَّقَوْهُ هُوَ خَطَرُ الْانْحِرَافِ عَنِ النَّهْجِ؛

(١) «حُكْمُ الْإِشْتِمَاءِ» (١٤٧ - ١٤٨).

لَسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، سَوَاءَ كَانَ هَذَا الانْحِرَافُ كَثِيراً أَوْ قَلِيلاً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مِنْهُمْ بِالْمَصْلَحَةِ، وَهُمْ لَيْسُوا بِهَا مُكَلَّفِينَ، إِنَّمَا هُمْ مُكَلَّفُونَ بِأَمْرِ وَاحِدٍ: الْأَنْحِرِفُوا عَنِ الْمَنْهَجِ، وَالْأَيْحِيدُوا عَنِ الطَّرِيقِ»^(١).

* «وَمِنْ ظَوَاهِرِ الصَّرَاحِ بَيْنَ الْجَمَاعَاتِ التَّنَازُلُ بِالْأَلْقَابِ، وَهِيَ سَمَةُ جَاهِلِيَّةٍ مَحَاها الْإِسْلَامُ، ثُمَّ أُخِي رَسْمُهَا أَهْلُ الْأَهْوَاءِ؛ كَمَا فِي كُتُبِ الْفِرَقِ، وَمَبَاحِثِ الْكَلَامِ.

وَمِنْ هَذَا تَسْمِيَةُ بَعْضِ الْجَمَاعَاتِ الْمُعَاصِرَةِ لِمَنْ يَنْتَمِي إِلَيْهِمْ: (أَخًا)، وَآثَهُ (فَاهِمٌ)، وَ(مُلْتَزِمٌ)، وَمَنْ لَمْ يَنْتَمِ إِلَى (الْجَمَاعَةِ)، بِاسْمِ: (الْأَخْسَرِينَ)، وَمَنْ أَحَبَّهُمْ وَلَمْ يَنْضَمْ إِلَيْهِمْ يَنْبِزُونَهُ بِاسْمِ: (مُؤَاوِرٍ)، وَ(مُتَعَاظِفٍ)، وَ(مُتَعَاوِنٍ)، وَ(عَادِيٍّ)، وَ(طَيْبٍ)، وَالْعَالِمُ الَّذِي لَمْ يَنْتَمِ إِلَيْهِمْ يُلقَّبُ بِأَنَسِهِ (لَيْسَ وَاعِيًا)، أَوْ (غَيْرُ وَاعٍ بِالْوَاقِعِ)، وَ(غَيْرُ فَاهِمٍ لِلْوَاقِعِ)... وَهَكَذَا... تَشْيِيدُ جِسْرِ مَمْتَدٍّ مِنَ الْغَمَزِ وَاللَّمَزِ لِعُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَالتَّنْقِصُ بِهِمْ.

بَلْ وَصَلَ الْحَالُ إِلَى التَّكْفِيرِ فَمَا دُونَهُ مِمَّا يَسْتَخْرِجُونَهُ مِنْ قَامُوسِ مَنْظَارِهِمُ الْحَزْبِيِّ، وَمَا هَذَا مِنْ شَهْوَةِ التَّكْفِيرِ لَدَى بَعْضِ الْفِرَقِ الْغَابِرَةِ بَعِيدٍ، وَالْبَعِيدُ بِمَقَاوِذَ عَنْ مَنِهَاجِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ يُخَطِّتُونَ مَنْ خَالَفَ الدَّلِيلَ لَشُبْهَةٍ، وَلَا يَكْفُرُونَ، أَمَّا أَهْلُ الْأَهْوَاءِ؛ فَبِالْعَكْسِ»^(٢).

(١) «فِي ظِلَالِ الْقُرْآنِ» (٥ / ٦١٧)، سَيِّدُ قُطْبٍ.

(٢) «حُكْمُ الْأَسْمَاءِ» (ص ١٤٨ - ١٤٩).

* ومن الثمار السيئة للحزبية «إضفاء هالة من المدح والثناء على زعماء تلك الجماعات، حتى ولو كانوا جهالاً، أو ليسوا من الراسخين في العلم»^(١)، وهم في ذلك يفتحون باباً عظيماً خطيراً - وقد فتح - وهو باب «التقييد لأفهام ومعارف الأتباع، بأن لا ينظروا إلا بمنظار الشيخ، وأن لا يفكروا إلا بعقل واحد، وهو عقل الشيخ؛ دون إعمال العقل والفكر فيما يقوله الشيخ».

وإذا نشط المذهبي [أو الحزبي]؛ جعل مقالة الشيخ أصلاً، وأعمل عقله وفكره لنصرة تلك المقالة من كل كتاب ومصنف، قديم وحديث، والحق الذي يجب أن يوضع في نصابه هو جعل الكتاب والسنة أصلاً، وعرض أقوال المشايخ والرجال عليها^(٢).

فَدَعُ قَصْرَ فَضْلِ اللَّهِ جَهْلًا عَلَيْهِمْ
وَلَا تَغْلُ فِيهِمْ وَاتْرُكَنَّ التَّحَرُّبَا
وَلَا عَارَ إِنْ لَمْ تَخْتَرِ لَكَ مَذْهَبًا
وَدُرَّ خَيْثَمَا دَارَ الدَّلِيلُ لِتُجْتَنَى
بِلَا فِتْنَةٍ تَأْوِي إِلَيْهَا وَمَرْكَزٍ
سِوَى الْحَقِّ مَنْ أَدْلَى بِهِ قُلْتَ مَرْحَبًا^(٣)

(١) «تبيين أولي الأنصار» (ص ٢٥٣) للسحيمي.

(٢) «الطلبة في براءة أهل السنة» (ص ١١)، عبدالعزيز العثيني.

(٣) «العلم الشامح في إظهار الحق على الأبناء والمشايخ» (ص ٢٣٥)، للشيخ

صالح المنقلي.

وصفوة المقال ها هنا : أنَّ هذه الصُّورَ القائمةَ مِن مُخَلَّفَاتِ الحِزْبِيَّةِ قد وَرَّثَتْ أَصْحَابَ الْأَحْزَابِ «عُقْدَةَ الاستِعْلَاءِ الثَّقَافِيِّ وَالتَّنْظِيمِيِّ»، وَلِهَذَا تَرَى وَتَسْمَعُ رَمَى الْآخَرِينَ بِالسَّطْحِيَّةِ، وَضَيْقِ الْأَفْقِ، وَالْخُلُوءِ مِنْ فَقْهِ الدَّعْوَةِ (وَيَقْصُدُونَ بِهِ : التَّنْظِيمَ الْحِزْبِيَّ)، كُلُّ هَذَا عَلَى مَذَابِحِ التَّعَصُّبِ الْحِزْبِيِّ، وَمَا يُفَرِّزُهُ مِنْ مَفَاهِيمَ تَضْرِبُ فِي الصَّفِّ الدَّاخِلِيِّ لِلْأُمَّةِ .

* وَمِنْ آثَارِهِ [أَيْضاً] ذَلِكَ التَّهْيُّبُ الْمَرِيضُ مِنْ طَرَحِ مَا لَدَيْهِمْ مِنْ مَفَاهِيمَ عَلَى الْعُلَمَاءِ، وَفِرَارُهُمْ مِنْ مُنَاقَشَةِ الْعُلَمَاءِ لَهُمْ^(١) .

وَلَوْ أَرَدْنَا تَطْوِيلَ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمُهِمَّةِ، وَذِكْرِ آثَارِهَا الْمُذْلَهْمَةِ؛ لَطَالَ بِنَا الْقَوْلُ، وَضَاقَتْ عَلَيْنَا الصَّفَحَاتُ . . .



(١) «حُكْمُ الْإِنْتِمَاءِ» (ص ١٥٠) .

المبحث الثامن الصِّلَةُ بَيْنَ أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ

«الولاءُ عِنْدَ الْمُسْلِمِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ عَقِيدَةٌ رَاسِخَةٌ، وَمَبْدَأٌ ثَابِتٌ، لَا يُؤَالِي عَلَى حِزْبٍ، وَلَا تَجْمُعٍ، وَلَا مَصْلَحَةٍ، وَلَا غَايَةٍ، وَلَا طَرِيقَةٍ تُخَالِفُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ جَلُّ شَأْنُهُ فِي قَوْلِهِ:

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وَلَا يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُونَ إِلَى عَقْدٍ يُكْتَبُ، أَوْ وَثِيقَةٍ تُخْتَمُ، أَوْ مِنْهَجٍ يُقَرَّرُ فِيهِ هَذَا الْمَبْدَأُ غَيْرُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَلَيْسَ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُؤَالِي عَلَى طَائِفَةٍ، أَوْ تَجْمُعٍ، أَوْ يَعَادِي عَلَيْهَا، أَوْ يَرَى أَنَّ الْحَقَّ مَا جَاءَ عَنْ طَائِفَتِهِ، وَالْبَاطِلُ فِي غَيْرِهَا»^(١).

فَإِنَّ «عِلَاقَةَ الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لَمْ يَدْعُهَا الشَّارِعُ هَمَلًا وَمَسْرَحًا لِلْمَذْهَبِيَّةِ وَالْحَزْبِيَّةِ، تَقْطَعُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ»^(٢).

(١) «الحركات الإسلامية المعاصرة» (ص ١٠)، عايش القرني

(٢) «الطليعة في براءة أهل السنة» (ص ١٥).

فَالصَّلَةُ الْوَثِيقَةُ إِنَّمَا تَعْنِي «الالتزام دائماً بالمنهج الإسلامي... بما شرَّعه الله، وتجنُّمُ قُدُوةَ حَسَنَةٍ فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَسِرَّتِهِ، فَهُوَ الْمَقْيَاسُ، وَلَيْسَ الْإِلْتِمَامُ بِالْأَشْخَاصِ، أَوِ الْجَمَاعَاتِ، أَوِ الْمَذَاهِبِ، أَوِ الْفِرَقِ، أَوِ الْحُكُومَاتِ.

إِنَّ الْخَلَلَ وَالْعِلَلَ تَسْلُلُ إِلَى الْحَيَاةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنَ الْعُنُودِ عَنْ هَذَا الْمَقْيَاسِ، أَوْ مُحَاوَلَةِ اخْتِلَافِهِ مِنْ يَدِ الْمُسْلِمِ... وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ الْعِصْمَةُ الْكَاذِبَةُ الَّتِي تُخْلَعُ عَلَى الْأَشْخَاصِ، وَالْمُسَوِّغَاتُ الْمُضْحِكَةُ الْمُبْكِكَةُ الَّتِي تَوْضَعُ لِنَصْرِفَاتِهِمْ وَأَخْطَائِهِمْ الَّتِي تَتَنَاقَضُ مَعَ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ.

وَمِنْ هُنَا تَبْدَأُ مَرَحَلَةُ السُّقُوطِ، حَيْثُ تَبْدَأُ عَمَلِيَّةُ تَخْدِيمِ الْأَهْدَافِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْقِيَمِ الرَّبَّانِيَّةِ لَا خِدْمَتَهَا.

وَلِلَّهِ دَرُ الْفَائِلِ :

إِنِّي سَأَعْمَمُ تَعْمِيمًا الْحِزْبُ يُحْرَمُ تَحْرِيمًا
يَا وَيْلَ مَصَائِبِ أُمَّتِنَا إِسْلَامٌ يَخْدُمُ تَنْظِيمًا
حَيْثُذْ؛ تَبْدَأُ الْأَحْكَامُ تُفْصَلُ عَلَى الْأَشْخَاصِ، وَالْحِيلُ تُوَصَّلُ،
حَتَّى تُصْبِحَ لَهَا مُصَنَّفَاتُ!

وَلَا يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ الْمُحِبِّ لِلَّهِ، الَّذِي يُحِبُّ إِخْوَانَهُ فِي اللَّهِ، أَنْ يَظُنَّ أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى التَّزَامِ الْمُنْهَجِ، وَعَدَمِ التَّزَامِ الْأَشْخَاصِ وَالشَّارَاتِ وَالْيَافِطَاتِ: ارْتِدَادٌ إِلَى الْفُرْقَةِ! وَنَعَثَةٌ لِلْجُهُودِ!

إِنَّ هَذَا الْأَصْلَ الَّذِي تَرْتَبِطُ بِهِ عِلَاقَاتُ الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ

ليس من الأمور الاختيارية، إنما هو تصحيح لمسيرة المجتمع المسلم،
والغاء للإقطاعات البشرية في حياة الناس، والتزام بالإسلام الذي ارتضاه
الله ديناً، وبينه رسول الله ﷺ أتم بيان^(١).

«والحاصل أن الرابطة الحقيقية التي تجمع المفترق، وتؤلف
لمختلف هي رابطة (لا إله إلا الله) . . . فهي الرابطة التي تجعل المجتمع
الإسلامي كله كأنه جسد واحد، وتجعله كالبنيان يشد بعضه بعضاً . . . فلا
يجوز البتة النداء برابطة غيرها»^(٢).

وهذا كله يعد «من محاسن الإسلام : أنه نظم الحياة الاجتماعية
تنظيماً دقيقاً، وربط أهل الإيمان بروابط وثيقة من الود والإخاء، وأوجب
عليهم من حقوق التعاون والولاء ما يكفل وحدتهم الاجتماعية، ويعوق كل
روابط التنظيم الوضعي، بحيث لا يحتاج بعده إلى تنظيم آخر داخل
التنظيم الإسلامي».

وقد أشار الله تعالى إلى هذه الروابط الوثيقة بقوله:

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾.

وبقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

(١) «حلاوة الإيمان» (ص ٥٢ - ٥٣)، للأخ سليم الهلالي.

وما يحالف كلامه هنا مما هو وارد في كتابه «الجماعات الإسلامية» (ص ١٧٩ -

الطبعة الأولى)؛ فمتردد فيه!

(٢) «أضواء البيان» (٣ / ٤٤٧ - ٤٤٨) بتصرف، للعلامة محمد الأمين الشفيعي.

وقد نوه رسول الله ﷺ بهذه العلاقة الإيمانية، وفحّم شأنها، وبين ما يترتب عليها من الحقوق والآداب:

قال رسول الله ﷺ:

«المُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا دِمَاؤُهُمْ، وَنَسَعَى بِلِذْمَتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَبُرْدُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ»^(١).

وقال ﷺ:

«تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاخُمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ؛ كَمَثَلِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ، إِذَا اشْتَكَى عَضْوًا؛ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى»^(٢).

وقال: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»^(٣).

... هذا غَيْضٌ مِنْ فَيْضٍ، وَفَرْدٌ مِنْ عَدٍّ؛ مِمَّا أَرْشَدَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِمَّا أَوْجَبَ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامُ مِنَ الْارْتِبَاطِ وَالتَّعَاوُنِ فِيمَا بَيْنَهُمْ...

وهذا التَّوَلَّى هو أساسُ ارتباطِ المؤمنين فيما بينهم.

والقيامُ بهذا الولاء، والالتزامُ به: هُوَ مَعْنَى لُزُومِ الْجَمَاعَةِ، وَالتَّخَلُّيِ عَنْ هَذَا الْوَلَاءِ يَعْنِي: الْخُرُوجُ عَنْ دَائِرَةِ التَّنْظِيمِ الْإِسْلَامِيِّ، وَالرَّجُوعُ إِلَى

(١) رواه أبو داود (٤٥٣١)، وابن ماجه (٢٦٨٣)، وأحمد (٢ / ١٩٢)؛ عن عبدالله

ابن عمرو، بسند حسن.

(٢) رواه البخاري (١٠ / ٣٦٦)، ومسلم (٢٥٨٦)؛ عن النعمان بن بشير.

(٣) رواه البخاري (٥ / ٧١)، ومسلم (٢٥٨٥)؛ عن أبي موسى الأشعري.

التَفَرُّقِ الجَاهِلِيِّ الَّذِي كَانَ يَقُومُ عَلَى أُسَاسِ العُنْصَرِ وَالْقَبِيلَةِ وَاللُّغَةِ وَالْوَطَنِ
وغيرها، ولذلك صرَّحَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بأنَّ الخروجَ عَنِ الجماعةِ خروجٌ عَنِ
الإسلامِ، والموتُ عَلَيْهِ موتٌ عَلَى الجَاهِلِيَّةِ»^(١).

فَمَا هِيَ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي التَّزَامِ (الجماعة)؟!

وَمَا هِيَ (الجماعة) الْمُرَادَةُ؟!

وَمَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ (جماعاتِ المسلمين) وَ (جماعةِ المسلمين)؟!

وَمَا هِيَ الضُّوَابِطُ لِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ؟!



(١) «الأحزاب السياسية في الإسلام» (٤٣ - ٤٤) باختصار.

المَبْحَثُ الثَّاسِعُ الْجَمَاعَةُ (مُصْطَلَحٌ وَبَيَانٌ)

وَرَدَ لَفْظُ (الْجَمَاعَةِ) فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ نَبَوِيَّةٍ، تُوجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ التَّزَامَهَا، وَتَنْهَاهُ عَنْ مُفَارَقَتِهَا.

مِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ ﷺ:

«أَنَا أَمْرُكُمْ بِخَمْسٍ، اللَّهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ: السَّمْعُ، وَالطَّاعَةُ، وَالْجِهَادُ، وَالْهَجْرَةُ، وَالْجَمَاعَةُ؛ فَإِنْ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ؛ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ...»^(١).

وقَوْلُهُ ﷺ:

«مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَمَاتَ؛ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٢).

(١) رواه أحمد (٤ / ١٣٠ و ٢٠٢ و ٣٤٤)، والطيالسي (١١٦١)، وابن حبان (١٥٥٠)، وابن حريمة (٩٣٠)، والحاكم (١ / ٢٣٦)؛ من طرق عن الحارث الأشعري، وسنده صحيح.

(٢) رواه مسلم (١٨٤٨) عن أبي هريرة

وقوله ﷺ :

«مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً يَكْرَهُهُ؛ فَلْيَضْرِبْ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَيَمُوتُ؛ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(١).

وللجماعة مفهومَان : لُغَوِيٌّ وَشَرْعِيٌّ :

فالمفهومُ اللُّغَوِيُّ للجماعة هو: «ما اجتمعَ مِنَ النَّاسِ عَلَى أَمْرٍ مَا، وَأَقْلَهُ اثْنَانِ... وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِ الْجَمَاعَةِ، فَقَدْ تَبْلُغُ الْأَلْفَ وَأَلْفَ الْأَلْفِ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ»^(٢).

والجماعة بهذا المعنى تنطبقُ على العائلةِ في البيتِ، وعلى الطَّلَبَةِ في المَدْرَسَةِ، وعلى العُمَالِ في الشَّرْكََةِ... وهكذا...

فليستْ هي - بيقينٍ - المرادةُ في الأحاديثِ الأنفةِ الذَّكْرِ... وَلَا يُقَالُ - حينئذٍ -: «كُلُّ جَمَاعَةٍ اجْتَمَعُوا عَلَى أَمْرٍ؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ إِمَامٌ مُطَاعٌ»^(٣)!!

فهذا قولٌ بلا دَلِيلٍ!! وَجَرِيٌّ وَرَاءَ الْقَالِ وَالْقِيلِ!! وَالزَّامُ مَا لَا يَلْزَمُ!!

(١) رواه البخاري (١٣ / ٥)، ومسلم (١٨٤٩) عن ابن عباس

وهذه الأحاديث الثلاثة تبين ارتباط الإمارة بالسمع والطاعة بالجماعة، وأنها متلازمة. فالزام أحد من المسممين بطاعة دون طاعة أمير المؤمنين - خلا طاعة الوالد والزوج ونحوها - هو نَحْكُمُ فِي الدِّينِ، باطلٌ بيقين، والمسألة سابعة الدليل، لعلِّي أفرد لها رسالة مستقلة

(٢) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ٧)!

(٣) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ٧)!

وكذا هو - كما سَلَفَ^(١) - إطلاقُ لِمَا قَيَّدَتْهُ نُصوصُ الشريعةِ . . .
ومَشْيُ على نَسَقِ الاستدلالِ بالعمومِ في موطنِ الخصوصِ . . . وهذا لا
يجوز!

وَأَعَجَبُ مِنْ ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ «الزُّكَاةَ كَالْحَجِّ وَالصَّلَاةَ عِبَادَاتٍ
لَا تَصَحُّ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ وَإِمَامٍ»^(٢)!

ومثْلُهُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ «يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَلْتَزِمَ بِرَأْيِ الْإِمَامِ وَجُمْهُورِ
النَّاسِ»^(٣).

أَيُّ إِمَامٍ هَذَا؟!

أَإِمَامٌ جَمَاعَةٌ كَذَا . . . وَحِزْبٌ كَذَا . . . وَتَنْظِيمٌ كَذَا؟!

أَمْ هُوَ إِمَامُ الْمَسْجِدِ الْفُلَانِيِّ . . . أَوِ الْفُلَانِيِّ؟!

أَمْ هُوَ رِئِيسُ «الْجَمْعِيَّةِ»؟! أَوْ زَعِيمُ «الطَّائِفَةِ»؟! أَوْ مَسِيرُ «الْحَرَكَةِ»؟!

وَجُمْهُورُ النَّاسِ! مَا هِيَ قِيَمَةُ كَثَرَتِهِمْ؟

وَمَا هُوَ ضَابِطُ هَذَا الْإِلْتِزَامِ؟

وَمَا هِيَ حَدُودُ ذَلِكَ الْوَجُوبِ؟ وَبِأَيِّ حَقٍّ هُوَ؟!

وَقِيَاسُ إِمَارَةِ الْمُؤْمِنِينَ الْعَامَّةِ وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى غَيْرِهَا

(١) انظر المبحث الثاني من هذا الكتاب: (العمل الإسلامي بين الوسائل

والغيات).

(٢) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ١١)!

(٣) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ١١)!

من اجتماعات الناس مع إطلاق القول بوجوب هذه الإمارات الفرعية
الحادثة... كله ليس مؤيداً بأي برهان... وليس عليه أدنى حجة أو أي
بيان!!

والقياس في العبادات وطرائقها ظاهر البطلان!

ويكأن غمرة الانفعالات (السياسية)، وسورة (التحركات) الدغوية
تتسي الذاعية (الحركي) أبجديات أصول الاستدلال الشرعي!!
إذا عرفنا ما سبق، وأخطنا به خبراً؛ نقول إذا:

«ما المقصود بـ (الجماعة) التي ياتم المسلم بتركها؟

هل المقصود (التنظيمات) الموجودة في عصرنا، والمؤزعة في أرجاء

الأرض؟!

أم أن المقصود (جماعة المسلمين) المجتمعين على بيعة سلطان

مسلم؟

والذي يظهر من النصوص أن المعنى المتعين لـ (الجماعة) التي

ياتم المسلم بمفارقتها هو (جماعة المسلمين) الذين على رأسهم إمام
مسلم.

وبإبراز هذا المعنى ضروري في هذه الأيام؛ لأن النظر إلى

(التنظيم) (١) على أنه المقصود بـ (الجماعة) الواردة في النصوص، يُسيطر

(١) ولناظر في تعريف «التنظيم» عند أصحابه يرى العجب العجيب، من هزلة

الفكر وثقافة الصواب! فانظر. «التنظيم الحركي في الإسلام» (ص ١٥)!!

(عملياً) [أو قل: حركياً] على مواقف ومشاعر الكثرة الكاثرة من الذين يتحركون في إطار التنظيمات الإسلامية المعاصرة...

ويظهر هذا الفهم الخاطيء في أجلى صورهِ حين يترك فرد أو مجموعة تنظيمياً من التنظيمات القائمة... وهذا يؤدي إلى مأس نفسية وأخلاقية مدمرة...

لذلك؛ فإننا نؤكد أن كل تنظيم من التنظيمات، أو حركة من الحركات، أو جماعة من الجماعات؛ إنما هي جماعة من المسلمين، وليسوا - متفرقين أو مجتمعين - (جماعة المسلمين)؛ كما أن الذي لا يتنسب إلى تنظيم إسلامي، أو حركة إسلامية؛ فإنه لا يكون مفارقاً للجماعة، وإذا مات؛ لم تكن ميتته جاهلية^(١).

هذا كله؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أننا نتحدث عن وضع قائم، لا عن حكم شرعي، إذ الحكم الشرعي الذي لا مجال للاختلاف فيه هو ما سنخلص إليه - بعد -، وقد ظهرت أماراته - قبل -: المنع من هذه الحزبيات الدخيلة على منهج الإسلام، والبعد عن كل ما يؤدي إلى التفرق والاختلاف.

هذا هو منهج أهل الحق، إذ «أهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقاً واتسافاً»^(٢)، وأهل الأهواء والانحراف أعظم الناس تحزباً واختلافاً.

(١) من كلام - عندي - للأخ الفاضل مشهور حسن، وما يعارضه مما نُشر في

«نصيحة ذهبية»؛ فله قصة ليس هنا موضع بيانها!

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤ / ٥١) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ومثل لفظ (الجماعة) تماماً لفظ (الإمام)، وهما مُتلازمان، مُرتبطان، لا يفتَرقان^(١)، فلا جماعة إلا بإمام، ولا يكون إمام إلا إذا كانت جماعة؛ كما قال الإمام أحمد رحمه الله فيما رواه ابن هانئ عنه في «مسائله» (رقم ٢٠١١) في شرح حديث: «مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ؛ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً» قال:

«تَذَرِي مَا الْإِمَامُ؟ الَّذِي يَجْتَمِعُ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ؛ كُلُّهُمْ يَقُولُ: هَذَا إِمَامٌ؛ فَهَذَا مَعْنَاهُ».

ولا دَلِيلٌ فِي الشَّرْعِ - أَلْبَتَّةَ - عَلَى التَّفْرِيقِ الْحَادِثِ الَّذِي سَمِعْنَاهُ وَقَرَأْنَا عَنْ (بَعْضِهِمْ) مَنْ أَنَّ هُنَاكَ إِمَامَةً عَامَّةً... وَإِمَامَةً خَاصَّةً!!

ثم الْخَلْطُ بَيْنَ (الْإِمَامِ) وَ(الْأَمِيرِ) خَلْطٌ قَبِيحٌ، يَتَرَفَّعُ عَنْهُ الْمُدَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ!!

لذا؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ فِي وَاقِعِ (الْأَمِيرِ الْخَاصِّ) أَنَّ «مَنْ اسْتَحْسَنَ أَمْرَهُ، وَارْتَضَى سِيرَتَهُ وَعَمَلَهُ وَدَعْوَتَهُ؛ فَلَهُ أَنْ يَلْتَزِمَ بِجَمَاعَتِهِ، وَمَنْ كَرِهَ ذَلِكَ، وَرَأَى مَا هُوَ أَفْضَلُ وَأَلْيَقُ؛ فَلَهُ ذَلِكَ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ»^(٢)! قَوْلٌ مُتَهَافِتٌ، يُنَادِي بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ بِالنُّكْرَانِ!!

فَأَيْنَ ضَوَابِطُ وَحْدَةِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟

وَأَيْنَ حَقِيقَةُ (الْبُنْيَانِ) الْإِسْلَامِيِّ الْوَاحِدِ؟!

(١) انظر المسحح العاشر من هذا الكتاب: (كيف الأمر إذا لم تكن جماعة؟).

(٢) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ٣٦)!

وَأَيْنَ (الْجَسَدُ) الْوَاحِدُ الْمُتَدَاعِي بَعْضُهُ لِبَعْضِهِ . . . لَا عَلَى بَعْضِهِ؟!
 وَكَيْفَ يَجُوزُ الْفُتْيَا بِأَمْرِ هَكَذَا صَوْرَتُهُ وَثَمَرَتُهُ، مَعَ مَا اسْتَقَرَّ فِي نَفُوسِ
 أَهْلِ الْعِلْمِ وَطُلَّابِهِ مِنْ «أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِالْجَمَاعَةِ وَالْإِتِّلَافِ، وَنَهَى عَنِ الْبِدْعَةِ
 وَالْإِخْتِلَافِ»^(١)؟!

وَهَلْ مَبْنَى الْإِتِّبَاعِ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْإِسْتِحْسَانِ؟!
 أَمْ عَلَى الدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ؟!

وَهَلْ أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ مَا «أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ جَمَاعَةً تَدْعُو إِلَى
 الْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ كُلُّ جَمَاعَةٍ تَدْعُو إِلَى إِسْلَامٍ غَيْرِ إِسْلَامِ الْجَمَاعَةِ
 الْأُخْرَى»^(٢)، يُعَدُّ هَذَا مِمَّا لَا خَرَجَ فِيهِ؟!
 هَذَا مَا لَا يَقُولُهُ طَالِبٌ أَوْ فَاقِيهِ!

وِخْلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي مَعْنَى الْجَمَاعَةِ: أَنَّهَا تَعْنِي «الْاجْتِمَاعَ عَلَى
 الْإِمَامِ الْمُوَافِقِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْاجْتِمَاعَ عَلَى غَيْرِ سُنَّةٍ
 خَارِجٌ عَنْ مَعْنَى الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورَةِ»^(٣).

وَهَلِ السُّنَّةُ تَمْدَحُ الْفُرْقَةَ أَمْ تَذُمُّهَا؟!
 وَمَنْ ذَا قَائِلُ بَأَنَّ الْحَزْبِيَّةَ (اجْتِمَاعٌ) لَا (افْتِرَاقٌ)؟!
 وَنَبِينَا ﷺ يَقُولُ:

(١) «مجموع الفتاوى» (٣ / ٢٨٥) لابن تيمية.

(٢) «الشورى في نظام الحكم الإسلامى» (ص ٣٣)، عبد الرحمن عبد الخالق.

(٣) «الاعتصام» (٢ / ٢٦٥) للشاطبي.

«الجماعة رحمة، والفرقة عذاب»^(١).

وهذا أمرٌ مُقرَّرٌ عند أئمة العلم السائرين على نهج السلف،
الدَّاعِينَ إِلَيْهِ، الذَّاكِرِينَ عَنْهُ:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢): «البدعة مقرونة بالفرقة؛ كما أنَّ
السُّنة مقرونة بالجماعة».

إذا؛ «لا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ، وَلَا يَجُوزُ الْخِلَافُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ
الاجْتِمَاعِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَوْحِيدِ الصَّرَاطِ... لَا يَكُونُ إِلَّا بِالتَّحَاكُمِ
فِي كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ إِلَى كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ»^(٣).



(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «زَوَائِدِهِ» (٤ / ٢٧٨ وَ ٣٧٥)، وَابْنُ أَبِي

عَاصِمٍ (٩٣)؛ عَنْ الْعَمَّانِ بْنِ بَشِيرٍ، بِسَنَدٍ حَسَنٍ

(٢) «الاستقامة» (١ / ٤٢).

(٣) «الوصايا العشر للعاملين بالدعوة إلى الله» (ص ٢١)، عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَبْدِ الْحَالِقِ.

المَبْحَثُ العَاشِرُ

كَيْفَ الْأَمْرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ جَمَاعَةً^(١)؟

عن حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ:

كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةً أَنْ يُدْرِكَنِي. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخْنٌ». قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ». قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ دُعَاءُ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا؛ قَذَفُوهُ فِيهَا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! صِفْهُمْ لَنَا. قَالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيتَكَلَّمُونَ بِالسِّتَنِاسِ». قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلْزِمُ جَمَاعَةً الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ». قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعْصُ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ

(١) هذا تبويب الإمام البخاري في «صحيحه». كتاب الفتن، (رقم ١٢).

وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ».

رواهُ البخاري (٤٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧).

وهذا الحديث جليلٌ عظيمٌ ؛ لأنَّ فيه «تصريحاً واضحاً جداً يتعلَّقُ بواقِعِ المسلمين اليوم، حيثُ إنَّه ليسَ لهم جماعةٌ قائمةٌ وإمامٌ مُبايعٌ، وإنما هم أحزابٌ مُختلفةٌ اختلافاً فكريّاً ومنهجياً أيضاً.

ففي هذا الحديث أن المسلم إذا أدركَ مثلَ هذا الوضعِ ؛ فعليه حينذاك ألاَّ يتحرَّبَ، وألاَّ يتكتلَ مع أيِّ جماعةٍ أو مع أيِّ فرقةٍ، ما دامَ أنَّه لا توجدُ الجماعةُ التي عليها إمامٌ مُبايعٌ من المسلمين»^(١).

وقد شرحَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (١٣ / ٣٥) تبويبَ البخاريِّ على هذا الحديثِ بقوله :

«والمعنى . ما الَّذي يفعلُ المسلمُ في حالِ الاختِلافِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقَعَ الإجماعُ على خليفة؟».

«وسياقُ الحديثِ واضحٌ في أنَّ الحوارَ الَّذي جرى بينَ رسولِ الله ﷺ وبينَ حُذَيْفَةَ رضيَ اللهُ عنه كانَ حولَ الاجتماعِ والافتراقِ في مجالِ السِّياسةِ.

والسؤالُ الأخيرُ ينطَبِقُ تماماً على الظروفِ التي استجدَّت على ساحةِ

(١) من كلام شيخنا العلامة الألباني حفظه الله، في شريط مسجَّل من أشرطة «سلسلة الهدى والنور» (رقم ٢٠٠ / ١) بإشراف أخينا محمد أبو ليلى .

العالم الإسلامي في أواخر الخلافة العثمانية وبعد إلغائها.

والجواب يُوجب الالتزام بطاعة الأمير، والاضمّام إلى رأيته، فإذا وصل الحال إلى انتهاء الإمارة بلا أمير، وإعجاب كل ذي رأي برأيه؛ فالواجب الابتعاد عن جميع الجماعات والفرق التي تتناطح للحصول على الإمارة والسلطة، وكل هدفها هو السلطة، وليس لها عقيدة واضحة...

أما إذا ظهر إمام مسلم عادل؛ فالواجب السير خلفه.

ومن هنا يبدو قبح ما بُنِيَ عليه الأحزاب السياسية، فالأمر بلزوم الجماعة والإمام، والابتعاد عن الفرق كلها مهما كلف ذلك من مُعاناة الشدة: يدل على مدى قبح التحزب والانقسام إلى الجماعات على أساس العصبية الجنسية، والعنصرية، والإقليمية، واللسانية، وأمثالها، وعلى أساس الاختلاف في العقيدة والأحكام.

فهذا الحديث يُعطينا موقفاً ثابتاً من ظروف هذا الزمان الذي نعيش فيه^(١)، وهو ما يجب على المسلم فعله، وذلك بأن «يعتزل الناس كلهم، ولو بأن يعص بأصل شجرة حتى يذركه الموت، وذلك خير له من دخوله بين طائفة لا إمام لهم؛ خشية ما يؤول من عاقبة ذلك من فساد الأحوال باختلاف الأهواء وتسيب^(٢) الآراء»^(٣).

(١) «الأحزاب السياسية» (ص ٨٨)

(٢) في «الأصل»: وسبب! ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) «عمدة القاري» (مجلد ١٢ / ج ٢٤ / ص ١٩٣) للإمام الغني

وقال الإمام ابن جرير الطبري:

«... وفي الحديث أنه متى لم يكن للناس إمام، فافترق الناس
أحزاباً؛ فلا يتبع أحداً في الفرقة، ويعتزل الجميع إن استطاع ذلك، خشية
من الوقوع في الشر»^(١)، إذ في الافتراق مشابهة لأهل الجاهلية الذين «لم
يكن لهم إمام يجمعهم على دين، ويتألفهم على رأي واحد، بل كانوا
طوائف شتى، وفرقاً مختلفين، آراءهم متناقضة، وأديانهم متباينة»^(٢).

وهذا ما يُنزه الله سبحانه عنه أهل الإسلام، على مر العصور
واختلاف الأحوال.

وها هنا تنبيهان:

الأول: ما قاله الإمام الشافعي رحمه الله في كتابه «الرسالة» (رقم

١٣١٩ و ١٣٢٠) عن جماعة المسلمين ولزومها:

«إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان؛ فلا يقدر أحد أن يلزم
جماعة أبدان قوم متفرقين - وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من
المسلمين والكافرين والأنقياء والفجار -، فلم يكن في لزوم الأبدان
معنى؛ لأنه لا يمكن، ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئاً، فلم يكن للزوم
جماعتهم معنى؛ إلا ما عليه جماعتهم من التحليل والتحرير والطاعة
فيهما.

(١) نقله عنه في «فتح الباري» (١٣ / ٣٧) وأقره، وعهما العلامة محمد رشيد رضا

في «الحلافة» (ص ٢٣)، وكذا شبحنا الألباني في تسمه كلامه المنقول عنه آنفاً.

(٢) «العروة» (ص ٥٨ - طبع دمشق) لأبي سليمان الحطايي.

وَمَنْ قَالَ بِمَا تَقُولُ بِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ؛ فَقَدْ لَزِمَ جَمَاعَتَهُمْ، وَمَنْ خَالَفَ مَا تَقُولُ بِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ؛ فَقَدْ خَالَفَ جَمَاعَتَهُمُ الَّتِي أَمَرَ بِلُزُومِهَا، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْغَفْلَةُ فِي الْفُرْقَةِ، فَأَمَّا الْجَمَاعَةُ؛ فَلَا يُمَكِّنُ فِيهَا كَافَّةً غَفْلَةً عَنْ مَعْنَى كِتَابٍ، وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا قِيَاسٍ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

لِيُمَثِّلَ هَذَا - فِي غِيَابِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَقَالَتَهُ الذَّهَبِيَّةَ الْمَعْرُوفَةَ:

«الْجَمَاعَةُ مَا وُفِّقَ الْحَقُّ وَلَوْ كُنْتَ وَحْدَكَ»^(١).

وَلَا مَكَانَ لِحَزْبَاتٍ، وَتَفَرُّقٍ، وَتَمَحُّوْرٍ... إِنَّمَا الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْمَنْهَجِ، وَالْإِتِّفَاقُ حَوْلَ السَّبِيلِ الْمُسْتَقِيمِ، وَالصُّرَاطِ الْبَيِّنِ الرَّشِيدِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي أَحَدٌ مِنْ اسْتِدْلَالِنَا بِالْحَدِيثِ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ هَذِهِ الْحَزْبِيَّاتِ الْمُفَرَّقَةِ أَنَّنَا نَقُولُ «بَعْدَ الْعَمَلِ لَا اسْتِنَافَ الْحَيَاةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَتَكْوِينِ مَجْتَمَعٍ رَبَّانِيٍّ، بَلْ إِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ هِيَ ثَمَرَةُ الْإِتِّبَاعِ لِسُنَنِ الْهُدَى، وَإِنْ قُلَّ السَّالِكُونَ، فَالْعِبْرَةُ بِمَنْ صَدَقَ، وَلَيْسَتْ بِمَنْ سَبَقَ، وَفِي الْكَيْفِ لَا الْكَمِّ»^(٢).

فَقَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ: «... وَلَوْ أَنَّ تَعَصُّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ...» لَا يَسْتَلْزِمُ الْأَمْرَ بِالْبُعْدِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ تَرْكَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَذَلِكَ بِـ (عَصَّ الشَّجَرَ)! وَاعْتَزَالِ الْمُسْلِمِينَ بِالْكُلِّيَّةِ!! كَمَا تَوَهَّم - بِغَيْرِ حَقٍّ - بَعْضُهُمْ!!

(١) رَوَاهُ الْمَلَالِكَاثِي فِي «السُّنَّةِ» (رَقْم ١٦٠)

(٢) «مُؤَلَّفَاتُ سَعِيدِ حَوْيٍ دِرَاسَةٌ وَتَقْوِيمٌ» (ص ١٧٠)، سَلِيمُ الْهَلَالِيِّ.

والْحَقُّ خِلَافُ ذَلِكَ، إِذْ حُرِفَ (لَوْ) فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ^(١) يُفِيدُ الْامْتِنَاعَ لِلْامْتِنَاعِ ؛ أَيْ: امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعٍ ضِدُّهُ، فَلَطَّالَمَا امْتَنَعَتْ مَقَارِفُهُ الْفِرَقَ، وَمَقَارِفُهُ الْأَحْزَابُ - وَهُوَ مَا أُمِرَ بِالْبُعْدِ عَنْهُ وَالْامْتِنَاعِ مِنْهُ - امْتَنَعَ الْعَضُّ بِأَصْلِ الشَّجَرِ، فَالْمَعْنَى إِذَا أَنَّهُ: «لَوْ كَانَ الْاعْتِرَالُ مِنْ تِلْكَ الْفِرَقِ بِالْعَضِّ؛ فَلَا تَعْدِلُ عَنْهُ» ^(٢)؛ لَمَا يَحْتَوِيهِ هَذَا الْأَمْرُ مِنْ حَضٍّ وَمِبَالِغَةٍ وَتَشْدِيدٍ.

فَالْأَمْرُ بِالْاعْتِرَالِ إِنَّمَا هُوَ مُسَلِّطٌ عَلَى مَوَاطِنِ الْفِتْنَةِ وَمَوَاضِعِ الْفِرْقَةِ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ - أَلْبَتَّةَ - أَنْ تَتْرَكَ «أُمَّةُ الْإِسْلَامِ» وَظِيفَتُهَا الْمَفْرُوضَةُ عَلَيْهَا الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا كُتُبَهُ، وَأَرْسَلَ رُسُلَهُ: الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَعْظَمُهُ التَّوْحِيدُ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَرَذَلُهُ الشِّرْكَ بِاللَّهِ تَعَالَى، مُؤَسَّسَةَ الْقِيَامِ بِهَا عَلَى الْعِلْمِ، وَضَبْطِ النَّفْسِ بِالْمَوْضُوعِيَّةِ، مُحَفُوفَةً بِالرَّفْقِ، وَالصَّبْرِ، وَالْيَقِينِ ^(٣).

لَا كَحَالِ أُمَّتِنَا الْيَوْمَ، إِذْ «ابْتُلِينَا بِمَنْ يَتَصَدَّرُ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَيَسْتَحِلُّونَ الْاِغْتِيَالَاتِ السِّيَاسِيَّةَ، وَالْأَعْمَالِ الْهَمَجِيَّةَ الْغَوْغَائِيَّةَ، وَالْاِسْتِعَانَةَ عَلَى الْبَاطِلِ بِالْبَاطِلِ» ^(٤)، فَعَطَّلُوا بِذَلِكَ تِلْكَ الْمَهْمَةَ الشَّرِيفَةَ، وَالْوِظِيْفَةَ الْمُثْنِيَّةَ، وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا!!

(١) «معجم النحو» (ص ٣١٥)، عبد العني الدقر.

(٢) «عمدة القاري» (٢٤ / ١٩٤).

(٣) «حكم الانتماء» (ص ٩١).

(٤) «فصول في لسياسة الشرعية» (ص ٨٧)، عبد الرحمن عبد الخالق.

المبحث الحادي عشر تَحْرِيمُ الْحِزْبِيَّةِ

مِنْ بَدْهِيَّاتِ الْأُمُورِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ كَافَّةً «أَنَّ الْإِسْلَامَ رَبَطَ الْمُسْلِمِينَ بِرَابِطَةٍ لَا يُمَكِّنُ لِأَيِّ تَنْظِيمٍ وَضَعِيٍّ مَهْمَا حَصَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْقُوَّةِ وَالذِّقَّةِ أَنْ يَصِلَ إِلَى مِثْلِهَا، وَأَنَّ الْعِلَاقَةَ أَوْ الْأُخُوَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ هِيَ أَسَاسُ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ فِي الْإِسْلَامِ، فَالْمُسْلِمُ وَلِيُّ الْمُسْلِمِ، سِوَاءَ عَرَفَهُ أَمْ لَمْ يَعْرِفْهُ، بَلْ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِي الْمَشْرِقِ وَالْآخَرُ فِي الْمَغْرِبِ»^(١).

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَتَحَمَّلُ فِي دَاخِلِهِ تَنْظِيمًا آخَرَ بَحِثُ تَكُونُ أَسْسُ ذَلِكَ التَّنْظِيمِ وَقَوَاعِدُهُ أَسَاسًا لِلْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ؛ لِأَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ التَّنْظِيمِ يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ انْتَضَمَ فِيهِ؛ يَسْتَحِقُّ الْعَوْنَ وَالنُّصْرَةَ وَالْإِخَاءَ وَغَيْرَهَا

(١) رَوَى اللَّالِكَاثِيُّ فِي «شَرْحِ أَصُولِ السَّنَةِ» (رَقْم ٥٠) عَنْ يُونُسَ بْنِ أَسْبَاطٍ قَوْلَهُ:

سَمِعْتُ سَفِيدَ الثَّوْرِيِّ يَقُولُ:

«إِذَا بَلَغَكَ عَنْ رَجُلٍ بِالْمَشْرِقِ صَاحِبُ سُنَّةٍ، وَآخَرُ بِالْمَغْرِبِ، فَأَبْعَثْ إِلَيْهِمَا بِالسَّلَامِ،

وَادْعُ لَهُمَا، مَا أَقْلَ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ!».

هَذَا هُوَ (التَّنْظِيمُ) الرَّبَّانِيُّ لِعِلَاقَاتِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ.

فَلْيَتَّقِ اللَّهُ الْحَزْبِيَّينَ وَدُعَاةَ (التَّنْظِيمَاتِ) الْبِدْعِيَّةِ الْمَفْرَقَةِ، الَّذِينَ يُقِيمُونَ عِلَاقَاتَهُمْ

وَلَاءَ وَبِرَاءَ وَفَقَ (لِوَاتِحِ) حَرْبِهِمْ، وَ(قَوَاعِدِ) تَنْظِيمِهِمْ.

مِنَ الْحَقُوقِ، وَمَنْ لَمْ يَنْتَظِمْ فِيهِ؛ لَا يَسْتَحِقُّ تِلْكَ الْحَقُوقَ، مَعَ أَنَّ الْإِسْلَامَ
أَعْطَى الْمُسْلِمَ جَمِيعَ هَذِهِ الْحَقُوقِ لِمُجَرِّدِ كَوْنِهِ مُسْلِمًا، لَا لِسَبَبٍ آخَرَ.

وَمِنْ هُنَا يُبَيِّنُ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ:

«لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ لَمْ يَزِدْهُ
الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً»^(١).

وَذَلِكَ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَمَّا قَضَى عَلَى جَمِيعِ الْمَوَادِّ الَّتِي كَانَتْ أُسَاسَ
الْوَلَاءِ وَالْبِرِّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَجَعَلَ الْإِسْلَامَ نَفْسَهُ مَادَّةَ الْوَلَاءِ وَالْبِرِّ، وَجَعَلَ
جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ سَوَاسِيَةً فِي الْحَقُوقِ؛ لَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ مَجَالٌ لَتَعَدُّدِ
الْجَمَاعَاتِ وَالْكُتَلَاتِ الْمُتَفَرِّقَةِ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لِأَحَدِهَا حَقُوقٌ وَعِلَاقَاتُ
بِالْآخَرِ حَتَّى يُحْتَاجَ إِلَى عَقْدِ التَّحَالُفِ بَيْنَهَا.

فَالْحَدِيثُ يُفِيدُ أَنَّ التَّحَزُّبَ وَالْإِفْتِرَاقَ إِلَى جَمَاعَاتٍ وَأَحْزَابٍ أَمْرٌ لَا
يُطَابِقُ مَعْنَى الْإِسْلَامِ وَلَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ»^(٢)؛ «لَأَنَّ مَجَرَّدَ التَّمْيِيزِ بِمُحَالِفَةٍ خَاصَّةٍ
يَجْعَلُ غَيْرَ الْحَلِيفِ فِي مَكَانٍ أَدْنَى مِنَ الْحَلِيفِ»^(٣)، وَهَذَا لَا يَجُوزُ فِي
شَرْعِ اللَّهِ، إِذِ الدُّنُوُّ وَالْعُلُوُّ مَرْدُّهُ لِلطَّاعَةِ لَا لَغَيْرِهَا مِمَّا يُخَالِفُ الْإِثْلَافَ
وَالْجَمَاعَةَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) رواه مسلم (٢٥٣٠) عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ.

(٢) «الأحزاب السياسية» (١ / ١٢٣)، و«تسيه أولي الأبصار» (ص ٢٥٢).

(٣) «مصفى النظم الإسلامية» (ص ٣٣١)، وعنهما: «حكم الانتماء» (ص ١٢٣).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٢٠ / ١٦٤)، و«الفتاوى العراقية» (ص ١٠٠ - ١٠١) له.

«وليس لأحد أن يُنصب للأمة شخصاً يدعو إلى طريقته ويوالي ويُعادي عليها غير النبي ﷺ، ولا يُنصب لهم كلاماً يوالي عليه ويُعادي غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا فعل أهل البدع، الذين يُنصبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام، أو تلك النسبة ويُعادون».

«وهذه حال كثير من الجماعات والأحزاب الإسلامية اليوم: أنهم يُنصبون أشخاصاً قادة لهم، فيوالون أولياءهم، ويُعادون أعداءهم، ويُطيعونهم في كل ما يُفتون لهم؛ دون الرجوع إلى الكتاب والسنة، ودون أن يسألوهم عن أدلتهم فيما يقولون أو يُفتون».

ومثل هذه المناهج لا تصلح أن تكون أساساً للتغيير ووحدة صف المسلمين، بل ولم يحدث أن توحدت كلمة المسلمين على مذهب من المذاهب، أو على حزب من الأحزاب؛ رغم المحاولات التي بذلتها بعض الدول من أجل فرض ذلك المذهب، أو ذاك الاتجاه القبلي أو الحزبي^(١).

«وفي إطار هذا المعنى يُمكن فهم حكم الأحزاب السياسية في الإسلام:

فإن الأحزاب السياسية تُنظم أهلها على أسس وقواعد تختارها، ثم تجعل الانتماء إلى الحزب أساس الولاء والبراء...

(١) «سُجَّح الأنبياء في الدعوة إلى الله» (١ / ١٦)، محمد سرور رين عديد.

فَالْحِزْبُ حِينَمَا يُحْسِنُ إِلَى مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ، لَا يُتَعَامَلُ مَعَهُ إِلَّا
مَعَامَلَةً لَا تَزِيدُ عَلَى الْبِرِّ وَالْإِقْسَاطِ الَّذِي سَمَحَ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُعَامِلُوا بِهِ
الْمُشْرِكِينَ فِي قَوْلِهِ :

﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ
دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ .

أَمَّا الْوَلَاءُ الَّذِي هُوَ فَوْقَ هَذَا الْبِرِّ؛ فَإِنَّ الْحِزْبَ لَا يُعَامَلُ بِهِ إِلَّا مَنْ
دَخَلَ فِيهِ، وَانْتَمَى إِلَيْهِ .

بَعْدَ ذَلِكَ أَقُولُ: إِذَا قُلْنَا بِتَكْوِينِ الْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ؛
فَالْحِزْبُ إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْإِسْلَامَ أَسَاسَ الْوَلَاءِ وَالْبِرِّ، أَوْ يَجْعَلَ أَمْرًا آخَرَ
غَيْرَهُ، فَإِنْ جَعَلَ الْإِسْلَامَ هُوَ الْأَسَاسَ؛ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ
حِزْبٍ آخَرَ، أَوْ تَنْظِيمِ جَمَاعَةٍ أُخْرَى، بَلْ هُوَ نَفْسُهُ يَكْفِي لَذَلِكَ^(١) .

«وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْمَطْهُرَةَ قَدْ حَرَمَتْ كُلَّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَقْطَعَ
صِلَةَ الْمُسْلِمِ بِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ، كَمَا أَنَّهَا أَلْزَمَتْ وَأَوْجَبَتْ كُلَّ مَا يُؤَدِّي إِلَى
رَبْطِ صِلَةِ الْمُسْلِمِ بِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَمَحَبَّتِهِ لَهُ»^(٢) .

بِذَا؛ يَكُونُ قَدْ ظَهَرَ الْحُكْمُ، وَبَانَ الْقَوْلُ، وَاسْتَقَرَّ الْمَنْعُ^(٣)؛ مُؤَيَّدًا

(١) «الأحزاب السياسية» (ص ٤٦) .

(٢) «المقاصد العامة للشريعة الإسلامية» (ص ٣٢) عبد الرحمن عبد الخالق .

(٣) وانظر مقال شيخنا الأستاذ محمد إبراهيم شقرة: «نظرة موضوعية في التعددية
والحرية»، المنشور في «جريدة الدستور الأردنية» (يوم الاثنين ٥ / ٢ / ١٩٩٠)، ففيه ما
يؤيد هذا المع.

ذلك كله بوجوه كثيرة: عقلية ونقلية، داخلية وخارجية، مما لا يستطيع أحد دفعه - بإذن الله - إلا بالكلمات الجوفاء... والنكير... والتنفير...
وذا لا يسوى بالنكير!!

والفتوى الصادرة^(١) من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء لهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية (رقم ١٦٧٤) بتاريخ (٧ / ١٠ / ١٣٩٧هـ) برئاسة الشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز تؤكد هذا المنع، وتبني القول بالتحريم^(٢).

وكتاب «حكم الانتماء إلى الجماعات والأحزاب الإسلامية» لفضيلة الشيخ بكر أبو زيد، رئيس مجمع الفقه الإسلامي؛ فيه تجلية واضحة لهذه القضية المهمة؛ بالدلائل المنيرة، والحجج الوفيرة.
وهو ما لا يسع مُتصفاً رده...
وما لا يستطيع مُبطل نقضه...



(١) وعنها كتاب «منهج السلف في العقيدة وأثره في وحدة المسلمين» (ص ٤٠) للشيخ صالح السخيمي.

(٢) وفي كلام شيخنا محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني المنشور في تسجيلاته والمنقول عن مجالسه وفتاويه: الكثير الكثير مما يثبت القول بتحريم التحزب وبيان انحرافاتها وأخطارها، ولو جُمِعت كلماته - حفظه الله - في ذلك؛ لخرجت في كتاب مستقل، وقد سبق شيء منه.

المبحث الثاني عشر الحزبية: صور ومظاهر

مما لا يختلف فيه أهل العلم أنَّ «تبديل الأسماء لا يوجب تبدل الحقائق»^(١)، فالقبح لا يُصبح حسناً إذا سُمِّيَناه: جميلاً! والشر لا يصبح خيراً إذا سُمِّيَناه: صالحاً!! وهكذا...

فالفرقة لا تصبح شرعية إذا سُمِّيَناها وحدة!!

والضعف لا يصبح قوة إذا سُمِّيَناه شدة!!

والحزبية لا تصبح ديناً إذا سُمِّيَناها (عملاً جماعياً)!!

أو إذا قلنا: (جماعة)!

أو: (جمعية)!

أو: (لجنة)!

أو: (حركة)!

وعليه فقس...

(١) «مفتاح دار السعادة» (ص ١٥٣)، و«إعلام الموقعين» (٣ / ١٣٠)؛ كلاهما

لابس القيم، وانظر ما تقدّم (ص ٥٦).

فَالْعِبْرَةُ بِالمَسْمِيَّاتِ وَالْحَقَائِقِ، لَا بِالأَسْمَاءِ وَالْمَظَاهِرِ ! !

فَالْمَنْعُوعُ شَرْعاً «لَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ بِتَغْيِيرِ هَيْئَاتِهِ، وَتَبْدِيلِ رَسْمِهِ» (١).

ومثل هذه الأسماء قد تكون صغيرة... فتُصْبِحُ ذاتَ أخطارٍ كبيرة؛ لذا؛ «فاحذَرُ صِغَارَ المُحَدَّثَاتِ مِنَ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ صِغَارَ البدعِ تَعُودُ حَتَّى تَصِيرَ كِبَاراً، وَكَذَلِكَ كُلُّ بَدْعَةٍ أُحْدِثَتْ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ، كَانَ أَوَّلُهَا صَغِيراً يُشَبِّهُ الحَقَّ، فَاغْتَرَّ بِذَلِكَ مَنْ دَخَلَ فِيهَا، ثُمَّ لَمْ يَسْتَطِعِ المَخْرَجَ مِنْهَا، فَعَظُمَتْ، وَصَارَتْ دِيناً يُدَانُ بِهَا» (٢).

وَكَمْ جَنَّتْ مِثْلُ هَذِهِ (الأَسْمَاءِ) وَ(المَصْطَلَحَاتِ) العائِمَةُ... البعيدة عن الوضوح... على الإسلامِ والمُسْلِمِينَ.

وهكذا هذه الحِزْبِيَّاتُ المعاصِرَةُ... والتَجْمُعَاتُ الحَاضِرَةُ...

كَانَتْ بِدَايَاتِهَا نِيَّاتٍ خَيْرٍ... ثُمَّ أَصْبَحَتْ تَكْثِلَاتٍ تُرَادُّ لِذَاتِهَا، وَحِينَئِذٍ دَخَلَتْ «النَّظَرَةُ التَّسْوِيعِيَّةُ الحَامِلَةُ لِتَسْخِيرِ النُّصُوصِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى وَاقِعٍ جَمْعِيٍّ مَا، وَمَا لَهَا مِنْ تَنْظِيمٍ... وَ... إلخ، وَهَذَا مِنْهَجٌ مَعْكُوسٌ، إِذِ الأَصْلُ شَرْعاً: العَمَلُ بِالدَّلِيلِ» (٣)؛ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَأْوِيلٍ !!

«فِيأَنْظُرْ - رَحِمَكَ اللهُ - كُلُّ مَنْ سَمِعْتَ كَلَامَهُ مِنْ أَهْلِ زَمَانِكَ خَاصَّةً، فَلَا تُعْجَلَنَّ، وَلَا تَدْخُلَنَّ فِي شَيْءٍ مِنْهُ حَتَّى تَسْأَلَ وَتَنْظُرَ:

(١) «إعانة اللهفان» (١ / ٣٤٩) لابن القيم.

(٢) «شرح السنة» (رقم ٥) للبرهاري.

(٣) «حكم الانتماء» (ص ١٣٧).

هل تَكَلَّمْ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ؟
فَإِنْ أَصَبْتَ فِيهِ أَثَرًا عَنْهُمْ، فَتَمَسَّكَ بِهِ، وَلَا تُجَاوِزُهُ لشيءٍ، وَلَا تَخْتَرِ
عَلَيْهِ شَيْئًا فَتَسْقُطَ فِي النَّارِ^(١).

وها هُنَا أَمْرَانِ مُهِمَّانِ يَجِبُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِمَا:
أَوَّلًا: العاطفةُ الجَيَّاشَةُ فِي النُّفُوسِ، إِنْ لَمْ تُحْكَمْ بِدَلَالِ الْحَقِّ
كِتَابًا وَسُنَّةً؛ أَصَحَّتْ شَرًّا وَوَبَالًا عَلَى أَصْحَابِهَا...

فَحُبُّ الْخَيْرِ... وَحُبُّ الْعَمَلِ لِلْإِسْلَامِ... وَحُبُّ الدَّعْوَةِ إِلَى
اللَّهِ... كُلُّهُ مَقْرُونٌ بِالْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَحْفُوفٌ بِنُصُوصِ الْهُدَى... فَلَا
يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَنْهَا إِلَى مَا سِوَاهَا بِحُجَّةِ الْأَفْضَلِيَّةِ... أَوْ سُرْعَةِ التَّيَجَّةِ...
أَوْ (التَّنْسِيقِ)، وَ (التَّنْظِيمِ)، وَ (الترتيب)... زَعَمُوا!

فَلَا تَرْتِيبَ إِلَّا مَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ...

وَلَا تَنْسِيقَ إِلَّا مَا صَحَّ عَنْ سَيِّدِ الْخَلْقِ...

وَلَا تَنْظِيمَ إِلَّا مَا جَاءَنَا فِي الْإِسْلَامِ...

ثَانِيًا: امْتَحِنْ نَفْسَكَ - يَا عَبْدَ اللَّهِ - فِيمَا أَنْتَ مُوَاقِعُهُ مِنْ (عَمَلٍ) قَدْ
نَظَنَّهُ (شَرْعِيًّا)، فَيَكُونُ (بِدْعِيًّا):

أ - هل تَنْدَفِعُ إِلَى أَفْرَادٍ مِنْ غَيْرِ حِزْبِكَ مِمَّنْ هُمْ أَفْقَهُ وَأَعْلَمُ؛
كَانِدْفَاعِكَ إِلَى أَفْرَادِ حِزْبِكَ مِمَّنْ هُمْ أَقْلُ عِلْمًا... وَأَنْقَصُ فِهْمًا؟

(١) «شرح السنة» (رقم ٥).

ب - هل تُندفعُ أيماناً لَعْمَلِ الخير، والدَّعوةِ إلى الله، وسلوكِ طريقِ الشَّرْعِ ؛ كالذِّكْرِ والتَّذْكِيرِ؟! أم يكونُ دافِعُكُ أوامِرَ حِزْبِكَ^(١) . . . وتوجيهاتِ رَئِيسِكَ . . . وتنظيراتِ قائِدِكَ؟!

ج - هل تُحافظُ على سُنَنِ الإسلامِ وأوامِرِهِ؛ كمحافظَتِكَ على (قواعِدِ) حِزْبِكَ . . . و (مجالِسِ) جماعتِكَ . . . و (مواعيدِ) فِرْقَتِكَ؟! لا أَنتَظِرُ - يا أُخي - منكَ جواباً . . .

فكما يُقالُ: «كُلُّ امرئٍ حَسِيبُ نَفْسِهِ».

ثمَّ عليكِ ألاَّ تُطَرِّفَ أنَّ الحِزْبِيَّةَ - فقط - شعارُ . . . وشارةُ!! أو بَيَّعَةٌ . . . وإِمارةُ!

بل هِيَ تطَبِيقُ . . . ومعامَلَةٌ . . . وإِدارةُ . . .

فليسَ الحِزْبُ - فقط - ما سُمِّيَ (حِزْباً)، أو (تنظيماً)، أو (جماعةً)!! كما يُوهَّمُهُ أو يَتَوَهَّمُهُ (بَعْضُهُمْ)!

«ومعلومٌ أنَّ تلكَ المفاوِئِدَ نابعةٌ لِحَقائِقِها، لا تَزُولُ بِتَبَدُّلِ أَسْمائِها، وتَغْيِيرِ صُورَتِها»^(٢).

﴿واللهُ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ﴾.

(١) ولا أقول: مصالحك الشخصية! إذ «من المناهج الجانحة في الدعوة تحويل العمل الجماعي ليكون هدفاً في ذاته يحقق المنافع المادية لأصحابه»!!

كما قاله الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق في «مجلة الفرقان» (عدد ١٧ / ص ٢٤).

(٢) «دعوى اللفظ» (١ / ٣٥٣).

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ عَشَرَ شُبُهَاتُ وَالْجَوَابُ عَنْهَا

وقد استدلَّ بعضُ دُعاةِ الحزبيَّةِ بشيءٍ من النُّصوصِ الشرعيَّةِ ومقالاتِ أهلِ العلمِ ؛ لِيُسَوِّغُوا بها حَزْبِيَّتَهُمْ وتَكْتَلِّمُوا ، وهي كُلُّهَا مردودةٌ عليهم ، منعكِسَةٌ إليهم ، «ولولا أَنَّ يَعْتَرِ عَلَى مِثْلِهَا جَاهِلٌ فَيَغْتَرَّ؛ لَمْ يَصْلُحْ ذِكْرُهَا»^(١) :

فَأَهْمُ مَا يَسْتَدِلُّونَ بِهِ أُمُورٌ :

الأوَّلُ : تَنْزِيلُ النُّصوصِ الشرعيَّةِ الكثيرةِ الْوَاردَةِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ والإِمَامَةِ الْكُبْرَى عَلَى هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ الدَّعَوِيَّةِ وَالْأَحْزَابِ (الدِّينِيَّةِ) !!
وَهُمْ (١) يَعْلَمُونَ خَطَرَ هَذَا الاسْتِدْلَالِ ، وَيُطْلَانُ هَذَا التَّنْزِيلُ ، وَيَعْتَرِفُونَ^(٢) أَيْضاً (!) أَنَّ هَذِهِ النُّصوصَ كُلُّهَا الْأَمْرُ فِيهَا «مُنْصَبٌ كُلُّهُ عَلَى الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى»^(٣) .

(١) «المنتقى الفيس من تلبس إبليس» (ص ٣١٤) .

(٢) كما اعترف عبد الله علوان في رسالته «بين العمل الفردي والعمل لجماعي»

(ص ٧٩) !!

(٣) المرجع السابق نفسه !!

وَمَعَ ذَلِكَ يَسْتَدْلُونَ!!

فلماذا؟!

ولقد أبطلنا في المبحث التاسع (الجماعة: مصطلح وبيان) هذا الاستدلال، وبيّنا أنه نقض لأصول الاستدلال العلمي، وسبب لتفتيت وحدة الأمة.

الثاني: مقايسة بعض الفرائض الإسلامية المرتبطة بالتأدية الجماعية على أساليب الدعوة ووسائل نشرها!!

وهو قياس في العبادة... وهو باطل؛ إذ المنطلق في هذه الأمور كلها هو التعبّد المحض... وإلا لأمرنا - مثلاً - بأن نُصلي السّنن الرواتب والنوافل التطوعية جماعة أيضاً، إذ «ديننا جماعي»^(١)!!

فإن قيل: لا؛ فإن هذا لم يرد في الشرع!!

قلنا: نعم؛ وذلك أيضاً لم يرد في الشرع، ولا فرق!!

ولقد سبق في المبحث الثاني: (العمل الإسلامي بين الوسائل والغايات) زيادة تفصيل وبيان، فأغنى عن التكرار.

الثالث: قوله تعالى:

﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ

(١) كما يُدّعون! وانظر: «الدعوة الإسلامية فريضة شرعية» (ص ٣٧)، صادق

أمير! و«الظيم الحركي في الإسلام» (ص ١٨)، و«مشروعية العمل الجماعي» (ص

الْمُنْكَرِ».

فَيَقُولُونَ: هَذَا أَمْرٌ لِبَعْضِ الْأُمَّةِ بِالذَّعْوَةِ، وَهَذَا الْبَعْضُ (الْأُمَّةُ) لَا يَكُونُ إِلَّا جَمَاعَةً^(١)! فَهُوَ «فَرِيضَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَضُرُورَةٌ بَشَرِيَّةٌ»! و«مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ» فَهُوَ وَاجِبٌ»^(٢)!!
فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ:

أ - إِنَّ حَصَرَ مَعْنَى كَلِمَةِ «أُمَّةٍ» بِهَذَا الْمَعْنَى تَعَنَّتْ لَا وَجْهَ لَهُ، إِذْ هِيَ «كَلِمَةٌ ذَكَرَ لَهَا عُلَمَاءُ اللِّسَانِ خَمْسَةَ عَشَرَ مَعْنًى، وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ بَلَّغَهَا إِلَى أَرْبَعِينَ؛ مِنْهَا: أَنَّ الْأُمَّةَ بِمَعْنَى الْجَمَاعَةِ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْأُمَّةَ الرَّجُلُ الْوَاحِدَ الدَّاعِي إِلَى الْحَقِّ»^(٣)!

ب - إِنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ قَوْلَانِ:
الْأَوَّلُ: أَنَّ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ: «مِنْكُمْ» جَاءَتْ لِبَيَانِ الْجِنْسِ؛ أَيُّ: كُونُوا كُلُّكُمْ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ تَمَامًا قَوْلُهُ تَعَالَى^(٤): «وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا».
فَالْآيَةُ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَنَاسٍ وَأَنَاسٍ، وَإِنَّمَا هِيَ خُطَابٌ لِلْأُمَّةِ كُلِّهَا، كُلٌّ بِحَسَبِ قُدْرَتِهِ وَوُسْعِهِ.

(١) «المداهب والأفكار المعاصرة في التصوّر الإسلامي» (ص ٦)، محمد

الحسن!

(٢) «بين الدعوة الفردية والعمل الجماعي» (ص ٨١)، عبدالله علوان!

(٣) «أحكام القرآن» (١ / ٢٩٢) للقاضي ابن العربي المالكي.

(٤) «إعراب القرآن» (٣ / ٢٥) للنحاس، و«خزانة الأدب» (٥ / ٦٢).

الثاني: أَنَّ (مِنْ) هُنَا لِلتَّبْعِيضِ ، ومعناه: أَنَّ الْأَمْرَيْنِ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا عُلَمَاءَ ، وَلَيْسَ كُلُّ النَّاسِ عُلَمَاءَ .

وهو ما رَجَحَهُ^(١) الإمام القرطبي في «تفسيره» (٤ / ١٦٥) .

جـ - لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ؛ أَعَقَبَهَا بِقَوْلِهِ :

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ .

«وفي هذا إشارة لطيفة ورثت عظيم بين واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والافتراق، فكان هاتين الآيتين تثيران إلى أنه لا يمكن للأمة أن تقوم بهذا الواجب إلا إذا كانت متحدة متعاضدة متماسكة: أمة واحدة، وجسد متماسك .

أما إذا افرقت الأمة، وتوازعتها النحل والأهواء والفرق؛ فهي عاجزة بنفسها، فلا يمكن لها القيام بالواجب عليها نحو غيرها»^(٢) .

د - ومما يؤكد هذا الأمر ويزيده جلاء: الآية السابقة لها أيضاً، فهي قوله سبحانه:

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا...﴾ .

(١) وقال الشيخ بكر أبو زيد في «حكم الانتماء» (ص ٦٥)

«والأمة هنا هي أمة العلماء، الذين يصلح الله بهم عموم الأمة، وهم أهل الحل والعقد في الأمة، وهم الذين تطمئن إليهم العوس، ويشعون أنوار التنزيل، ويدعون إلى الله» .

(٢) «حكم الانتماء» (ص ١٣٢) .

إذ الآية بيانٌ لوحدةِ الأُمّةِ، ودعوةٌ لتماسِكِ الجماعةِ . . . وليست وسيلةً لتعددِ (الأمم) وتفرُّقِ (الجماعات)!!! فتأمل!

قال العلامةُ الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السَّعدي^(١):

« . . . ويدخلُ في هذه الطائفةِ أهلُ العلمِ والتعليمِ ، والمتصدُّونَ للخطابةِ ووعظِ الناسِ عُموماً وخصوصاً ، والمحتسِبونَ الذينَ يقومونَ بإلزامِ الناسِ بإقامةِ الصَّلواتِ ، وإيتاءِ الزَّكاةِ ، والقيامِ بشرائعِ الدِّينِ ، وينهَوْنَهُم عنِ المنكَراتِ .

فكُلُّ مَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى خَيْرٍ عَلَى وَجْهِ الْعُمومِ أَوْ عَلَى وَجْهِ الْخُصوصِ ، أَوْ قَامَ بِنُصِيحَةٍ عَامَّةٍ أَوْ خَاصَّةٍ؛ فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ .

ثُمَّ نَهَاَهُم عَنْ سُلُوكِ مَسَلِكِ الْمُتَفَرِّقِينَ ، الَّذِينَ جَاءَهُم الدِّينُ وَالْبَيِّنَاتُ ، الْمَوْجِبُ لِقِيَامِهِمْ بِهِ وَاجْتِمَاعِهِمْ ، فَتَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا وَصَارُوا شِيَعاً» . ١ . هـ .

والخلاصةُ: أنَّ عملَ جميعِ المسلمينَ: عُلماءُ، ودعاةُ، وطلبةُ علمٍ؛ كُلُّهُ لَهُ قِيمَتُهُ وَقَدْرُهُ، و«ليسَ لمسلمٍ كائنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَصِلَ إِلَى افْتِتَاحِ الدَّعوةِ بِمَا يُنَاضِضُهَا، فَلَا تَغْيِيرَ، وَلَا تَحْرِيفَ، وَلَا خَلْطَ، وَلَا تَنَازُلَ عَنِ أَيِّ شَيْءٍ مِنْ دِينِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ»^(٢).

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (١ / ١٩٥) .

(٢) «حكم الانتماء» (ص ١٥٩) .

فليس العمل الإسلامي (شركة) أو (مؤسسة) ينتظر الناس الإذن بالدخول فيها!! أو الموافقة عليهم أن يكونوا من مستخدميه!!

الرابع: أما الاستدلال بقاعدة «ما لا يتم الواجب إلا به؛ فهو واجب»؛ فهو استدلال باطل!! إذ كلا هذين الواجبين ينبغي أن يكون شرعياً في نفسه، أو أن لا يخالف بحال النصوص الشرعية الأخرى. وسبق البيان مفصلاً أن الوسيلة في الدعوة كالتأدية، لا بد أن تكون شرعية، معروفة، من دلائل السنة والأثر.

ويظهر لك بطلان الاستدلال بهذه القاعدة من وجوه:

أولاً: لو أن إنساناً نذر نذراً؛ وجب عليه إيفاؤه، لكنه إن لم يجد مالا لتوفيته؛ فهل عليه ضمير في ذلك؟! أم هل يجب عليه أن يحتال - فضلاً عن أن يسرق - حتى يوفي ذلك النذر؟!

الحل الشرعي هو أنه مع القدرة^(١) يجب عليه الإيفاء، فإذا لم تكن قدرة؛ لا وجوب عليه. وكذا الأمر هنا.

فالشريعة أمرت بالتعاون والاتفاق، ونهت عن التحزب والافتراق... فما هو الواجب على الأمة لتوفية الواجب الكبير الذي هو «إقامة حكم الله في الأرض»^(٢)؟

فهل يجب عليها لتأدية هذا الواجب واقعة النهي؟

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٣ / ٢٩) لابن القيم.

(٢) كما نسمعهم ونقرأ لهم دائماً!

أَمْ الْوَاجِبُ عَلَيْهَا مُقَابَرَةُ الْمَشْرُوعِ ، وَمُجَانِبَةُ ذَلِكَ الْمَمْنُوعِ ؟

ثانياً: لو كَانَ التَّحَرُّبُ وَإِقَامَةُ «الْجَمَاعَاتِ» أمراً وَاجِباً؛ «لَوْجَبَ أَنْ يُبَيِّنَهُ الرَّسُولُ ﷺ بَيَاناً عَامّاً قَاطِعاً لِلْعُذْرِ»^(١)! لَا أَنْ يُجْعَلَ نَهْبةً لِلآرَاءِ، وَعَرْضَةً لِلْأَهْوَاءِ، وَمَوْطِئاً لِلتَّنَازُعِ وَالْخِلَافِ، وَمُسْتَوْدَعاً لِلْفُرْقَةِ وَالْاِخْتِلَافِ!
بَلِ الَّذِي بَيَّنَّهُ اللَّهُ الْعَظِيمُ فِي كِتَابِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ فِي سُنَّتِهِ، هُوَ الْإِتِّزَامُ بِوَحْدَةِ الْإِسْلَامِ، وَوَحْدَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ... لَا التَّفَرُّقُ عَنْهَا ذَاتَ الشَّمَالِ وَذَاتَ الْيَمِينِ.

ثالثاً: أَنَّ هَذَا الْوَاجِبَ الْمَطْلُوبَ - عَلَى حَدِّ زَعْمِهِمْ - أَيْنَ مَرَدُّهُ وَمَرْجِعُهُ؟! الْعَقْلُ أَمْ الشَّرْعُ؟! آلَهْوَى أَمْ النَّصُّ؟! أَلَاخْتِلَافٌ أَمْ الْإِتِّبَافُ؟!
أَلْتَّحَرُّبُ أَمْ التَّقَرُّبُ؟!

أَمْ عِنْدَهُمْ: الْغَايَةُ تُسَوِّغُ الْوَسِيلَةَ؟!

رابعاً: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ تَطْبِيقِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَمْرَانِ:

أ - أَنْ يَكُونَ تَنْفِيزُ الْوَاجِبِ الْأَصْلِيِّ مَرَهُوناً وَمُرْتَبِطاً بِهَذَا الْوَاجِبِ الْفَرَعِيِّ، فَلَا سَبِيلَ سِوَاهُ.

ب - أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ الْأَصْلِيُّ مُتَيَقِّنَ الْحُصُولِ بِوُجُودِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ الْفَرَعِيِّ، لَا أَنَّهُ مَظْنُونٌ مَتَوَهِّمٌ.

وَهَذَانِ الشَّرْطَانِ هُنَا مَعْدُومَانِ.

(١) «مَهْجُ الْأَنْبِيَاءِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ» (ص ١١٤)، لِلشَّيْخِ رَبِيعِ بْنِ هَادِي

الخامس: كلمة تُنسب لشيخ الإسلام ابن تيمية، فهموها على غير وجهها، وحملوها ما لا تحمِلُ^(١)...

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في «مجموع الفتاوى» (١١ / ٩٢) عند مناقشته لبعض «الفاظ» تداولتها بعض الفرق؛ كالصوفية، وغيرهم! فأوضحت «اصطلاحات» لها معانيها ورموزها، فكان ممّا قاله:

* «... وأما (رأس الحزب)؛ فإنه رأس الطائفة التي تتحزّب؛ أي: تصير حزبا، فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان؛ فهم مؤمنون، لهم ما لهم، وعليهم ما عليهم، وإن كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا؛ مثل التعصّب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل، والإعراض عن من لم يدخل في حزبهم؛ سواء كان على الحق أو الباطل؛ فهذا من التفرّق الذي نهى الله تعالى ورسوله؛ فإن الله ورسوله أمرا بجماعة والاتّلاف، ونهيا عن التفرّق والاختلاف، وأمرا بالتعاون على البرّ والتقوى، ونهيا عن التعاون على الإثم والعُدوان».

هذا كلامه رحمه الله، فماذا فيه؟!

والردّ على المستدلّ بهذه الكلمة العملاقة على تسوية الحزبية،
بيانه من وجوه:

(١) «لمطلق» (ص ١٤٦)؛ وعنه مقلّده. «الدعوة الإسلامية بين الفردية والجماعية» (ص ٨١)؛ و«أثر الجماعات الإسلامية في القرن العشرين» (ص ١٦١) لمحمود عبيدات؛ و«الدعوة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية» (ص ٤٤) لصديق أمين؛ و«رسائل الإخاء» (ص ١٣) لنادر النوري، وغيرهم!؛

الأول: أَنَّ بَحْثَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْأَسْمَاءِ، لَا فِي الْمَسْمِيَّاتِ؛
 بدلالة ما أوردته، وناقشَهُ - مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ - مِنْ اسْمِ (الْفِتْوَةِ)،
 و (الرَّعِيمِ)، و (الدُّسْكُرَةِ)، وغير ذلك. . .

لذا؛ فقد قال رحمه الله في الصفحة السابقة من الموضع نفسه:

«فكُلُّ اسمٍ علَّقَ اللَّهُ بِهِ المَدْحَ والثَّوَابَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ كَانَ
 أَهْلُهُ مَمْدُوحِينَ، وَكُلُّ اسمٍ علَّقَ بِهِ الذَّمُّ والعِقَابُ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ كَانَ
 أَهْلُهُ مَذْمُومِينَ؛ كلفظ: الكَذِبِ، والخِيَانَةِ، والفَجْورِ، والظُّلْمِ،
 والفَاحِشَةِ. . . ونحو ذلك».

وقد بيَّنا سابقاً أَنَّ كلمةَ (الحِزْبِ) فِي القرآنِ جَاءَتْ مَرَّةً عَلَى وَجْهِ
 المَدْحِ؛ إِذَا كَانَ الحِزْبُ (وَاحِداً)، وَمَرَّةً عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ؛ إِذَا كَانَ الحِزْبُ
 (تَعْدَاداً)!! فَأَيُّنَ فِي شَرْحِهِ لِكَلِمَةِ (حِزْبٍ) هُنَا - وَفَقَ هَذَا الْبَيَانِ - تَسْوِغُ
 الحِزْبِيَّةِ؟!

الثَّانِي: أَنَّهُ جَعَلَ مِنْ صِفَةِ هَذَا «الحِزْبِ» الَّذِي يَشْرَحُ مَعْنَاهُ «لُغَوِيًّا»
 أَن يَكُونُوا «مُجْتَمِعِينَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ؛ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا
 نُقْصَانٍ»!! وَهَلِ (الحِزْبِيَّةُ) - أَصْلاً - كَذَلِكَ؟! أَمْ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الزِّيَادَةِ
 وَالنُّقْصَانِ؟!

الثَّالِثُ: مَا تَوَاتَرَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ التَّحْذِيرِ
 مِنَ الحِزْبِيَّةِ، وَالتَّنْفِيرِ مِنْهَا، مِمَّا تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْهُ.

وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٨ / ١٥ - ١٦):

«... وليس للمُعَلِّمِينَ أَنْ يُحْزَبُوا»^(١) النَّاسَ، وَيَفْعَلُوا مَا يُلْقَى بَيْنَهُم
الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ، بَلْ يَكُونُونَ مِثْلَ الْإِخْوَةِ الْمُتَعَاوِنِينَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى».
وتأمل - أيضاً - قوله في (١١ / ٥١٢) منه :

«... وليس لأحد أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى شَيْخٍ يُوَالِي عَلَى مُتَابَعَتِهِ، وَيُعَادِي
عَلَى ذَلِكَ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُوَالِي كُلَّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَمَنْ عُرِفَ مِنْهُ
التَّقْوَى مِنْ جَمِيعِ الشُّيُوخِ وَغَيْرِهِمْ، وَلَا يَخْصُ أَحَدًا بِمَزِيدِ مُوَالَاةٍ؛ إِلَّا إِذَا
ظَهَرَ لَهُ مَزِيدُ إِيْمَانِهِ وَتَقْوَاهُ، فَيُقَدِّمُ مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ، وَيُفْضِلُ
مَنْ فَضَّلَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

وهكذا... في عبارات كثيرة، وكلمات كثيرة، تراها في مواضع لا
تَكَادُ تُحْصَى مِنْ كَلَامِ هَذَا الْإِمَامِ الْجَهْدِيِّ النَّحْرِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.
فَأَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ - فِي شَرْحِ مُصْطَلَحٍ لَغَوِيٍّ لِأَمْرٍ يَمْنَعُهُ وَلَا يُجِيزُهُ -
عَلَيْهِ؛ فَهُوَ ظَلَمٌ بَيِّنٌ، وَهَضْمٌ حَقٌّ جَلِيٌّ!

(١) ماداً سيفعل حربيو العصر بهذا النص القاطع الذي ليس فيه أدنى مجال لأي
تاويل؟!

وأبّه هنا على أمر مهم، وهو أن كلام شيخ الإسلام هذا موجّه (للمُعَلِّمِينَ). وهم
أصحاب العلم والمعرفة وتوجيه الناس وتربيتهم!
فكيف لو أنه - رحمه الله - رأى دُعاة الحزبية، وأرباب (التجمعات الحركية)، الذين
قلّ فيهم العلم، وتلاشت عندهم المعرفة، مُحالفين (علماء العصر)، ومناقضين أقوال (أئمة
لشأن)؟!

ليس من شك أن قوله سيكون أشد، وإنكاره سيكون أهدأ!

وانظر لزماً: «المدخل» (٣ / ٢١٦) لأبى الحاج، ففيه إنكار وردّ لمثل هذا.

المبحث الرابع عشر سَبِيلُ النِّجَاةِ

روى الإمام أبو نُعَيْمٍ الأصبهانيُّ في كتابه «حِلْيَةُ الأولِيَاءِ» (٢) / (٢١٨) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَاصِمًا الْأَخْوَلَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ؛ قَالَ:

«... إِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الْأَهْوَاءُ؛ فَإِنَّهَا تَوْقَعُ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا...» .
قَالَ عَاصِمٌ:

فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، فَقَالَ: قَدْ نَصَحَكَ وَاللَّهِ وَصَدَقَكَ .
وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ^(١) .

وَتَأَمَّلْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - مَا رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الأولِيَاءِ» (٢) / (٢٠٤)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (٤ / ١٩٢) بِالسَّنَدِ الْجَلِيلِ الصَّحِيحِ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ^(٢) أَنَّهُ قَالَ:

(١) وانظر: «المستقى الفيس من تليس إبليس» (ص ٣٣ - قلمي).

(٢) وهو من أئمة التابعين الثقات الأثبات .

«كُنَّا نَأْتِي زَيْدَ بْنِ صُوحَانَ، فَكَانَ يَقُولُ: يَا عِبَادَ اللَّهِ! أَكْرِمُوا،
وَأَجْمِلُوا؛ فَإِنَّمَا وَسِيلَةُ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ بِخَصْلَتَيْنِ: الْخَوْفُ وَالطَّمَعُ.

فَأَتَيْتُهُ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَدْ كَتَبُوا كِتَابًا، فَتَسَقَّوْا كَلَامًا مِنْ هَذَا النَّحْوِ:

إِنَّ اللَّهَ رَبُّنَا... وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا

وَالْقُرْآنُ إِمَامُنَا... وَمَنْ كَانَ مَعَنَا

كُنَّا... وَكُنَّا... وَمَنْ خَالَفَنَا كَانَتْ

يَدُنَا عَلَيْهِ... وَكُنَّا... وَكُنَّا

قَالَ: فَجَعَلَ يَعْزِضُ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا رَجُلًا، فَيَقُولُونَ: أَقَرَرْتَ يَا
فُلَانٌ؟ حَتَّى انْتَهَوْا إِلَيَّ، فَقَالُوا: أَقَرَرْتَ يَا غُلَامٌ؟
قُلْتُ: لَا!

قَالَ - يَعْنِي: زَيْدًا -: لَا تَعْجَلُوا عَلَى الْغُلَامِ، مَا تَقُولُ يَا غُلَامٌ؟
قُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَخَذَ عَلَيَّ عَهْدًا فِي كِتَابِهِ، فَلَنْ أُحْدِثَ عَهْدًا سِوَى
الْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَيَّ.

فَرَجَعَ الْقَوْمُ مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ، مَا أَقَرَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ.
وَكَانُوا زُهَاءً ثَلَاثِينَ نَفْسًا.

وهذه قصةٌ عجيبةٌ... تُبَيِّنُ كَيْفَ كَانَ فَهْمُ السَّلَفِ الصَّالِحِ رُضْوَانَ
اللَّهِ عَلَيْهِمْ لـ (الْعَمَلِ الْجَمَاعِيِّ)، وَأَنَّهُ لَا يُخْرَجُ فِي شَكْلِ أَوْ مَضْمُونٍ عَنْ
كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وفي هذه القصة العزيزة من الفوائد كثير:

١ - نُزِمْ الحُضُورُ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ^(١)، وَالسَّمَاعُ لِكَلَامِهِمْ، وَالْإِفَادَةُ مِنْهُمْ.

٢ - أَنَّ الْخَيْرَ الْمَوَافِقَ لِلشَّرْعِ لَا يُتَرَدَّدُ فِي قَبُولِهِ.

٣ - أَنَّ كُلَّ مَا لَمْ يَرِدْ بَيَانُهُ فِي شَرْعِنَا؛ فَهُوَ مَرْدُودٌ، وَإِنْ رَأَى النَّاسُ خَيْرًا؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً»^(٢).

فَزَخْرَفَةُ الْخَطِإِ وَتَنْمِيقُهُ لَا تَجْعَلُهُ صَوَابًا!

٤ - أَنَّ الْأَعْمَالَ الشَّرْعِيَّةَ وَالْأَقْوَالَ الدِّينِيَّةَ يَجِبُ أَنْ تُوضَعَ فِي قَالِبِهَا الشَّرْعِيِّ؛ دُونَ أَيِّ شَيْءٍ مِمَّا هُوَ حَادِثٌ أَوْ لَا ذَلِيلٌ عَلَيْهِ^(٣).

٥ - سَمَاعُ الْحَقِّ مِنْ أَيِّ إِنْسَانٍ كَانَ، سَوَاءً أَكَانَ صَغِيرًا أَمْ كَبِيرًا، لَطَالَمَا أَنَّ الْحُجَّةَ مَعَهُ، وَالذَّلِيلَ يُرَافِقُهُ.

٦ - أَنَّ عَهْدَ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ كَافٍ لِلْأَمَّةِ كِفَايَةً تَامَّةً، لَا تَحْتَاجُ مَعَهُ لَأَيِّ عَهْدٍ خَارِجٍ عَنْهَا.

٧ - أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالمُسَمِّيَّاتِ وَالْحَقَائِقِ، لَا بِالأَسْمَاءِ وَالْمُظَاهِرِ، فَالْمُحَالِفُ لِلشَّرْعِ مَرْدُودٌ، مَهْمَا كَانَ اسْمُهُ، وَمَهْمَا تَزَيَّنَ رَسْمُهُ!

(١) وَزَيْدٌ مِنْهُمْ. انظر: «طبقات ابن سعد» (٦ / ١٢٣ - ١٢٦)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٤٣٩).

(٢) رَوَاهُ اللَّالِكَاثِيُّ فِي «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (رقم ١٢٦) بِإِسَادٍ صَحِيحٍ.

(٣) لَذا، فَلَمْ يَبْحَثْ مُطَرِّفٌ فِي طَهْرِ هَذَا الْكَلَامِ الْمُنْتَقِ، فَهُوَ فِي دَاتِهِ لَا غَارَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ كَانَ نَظَرُهُ مُصِيبًا عَلَى الْإِطَارِ الَّذِي وُضِعَ فِيهِ هَذَا الْكَلَامُ!!

٨ - فضيلة الرجوع إلى الحق.

٩ - أن الكثرة أو القلة ليست معياراً لمعرفة الخطأ والصواب، أو الحق

والباطل.

١٠ - وجوب معرفة الدليل.

١١ - أهمية الشورى ومعرفة رأي الآخرين.

١٢ - أن (العمل الجماعي) بصفته السنية، وصورته الفطرية، ذو

ثمرة جلية، وإن كانت - في الظاهر - قليلة.

وإني لأكاد أقول عن هذا الموقف الشجاع من هذه الثلة المباركة

التي سمعت الحق ففزعت إليه: إنه إجماع أو شبه إجماع منهم على المنع من كل ما يشتم منه رائحة تحزب أو افتراق عن الأمة بشكل أو مضمون. فاحفظ هذا - رَحِمَكَ اللَّهُ - وكن منه على تذكاري؛ فإنه يفيدك في

مواطن اختلاف الأنظار!

إذا عَلِمْنَا هذا؛ ظَهَرَ لَنَا واضحاً «سَبِيلُ النِّجَاةِ»^(١)، وأنه قائم على

(١) ولا يقول. (الدليل) كما سمعته دائماً من (الفكريين المعاصرين) الذين أحدثوا

شيء كثيرة في الدين بزعم أنها (البديل) فتراهم يقولون: (بنث إسلامي) . . . (أباشيد إسلامية) . . . (مسارح إسلامية) . . . وهكذا!!

فإلى متى سنظل قادمين في كهوف التبعية والتقليد؟! ننظر حولنا، ونقلد غيرنا، فإذا رأينا شيئاً مخالفاً للدين؛ سارعنا لإيجاد (البديل) له في الدين؛ مستخدمين في ذلك شتى

أساليب (التحايل) و (التمويه) و (تتبع الرخص والزلات) و (عصنة الإسلام)!!

وهذا - كما لا يحفى على الموفق - متناقض لأصول ضوابط الشخصية الإسلامية في -

قوله تعالى :

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ .

كما فهمها وطبقها الأسلاف الصالحون رضي الله عنهم جميعاً .

فالأصل في العمل والدعوة واللقاء : «هو التوحيد والمنهاج، يُعادي لهما، وفيهما، وعليهما، ومن مستلزمات التوحيد وموجباته : طاعة الله عز وجل ورسوله، وأتباع خيرة صحبه، فلا يُعادي لحزبيته، ولا يفارق لجماعة»^(١) .

أما الاحتجاج بهذه الآية الكريمة على (العمل الجماعي) بصورة الحادثة، وأساليبه البدعية؛ فهو قلب لمفاهيم الشرع :

إذ ربنا سبحانه يقول : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ . . .﴾ ، ويقول أيضاً : ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً . . .﴾ .

وكذا يقول عز شأنه : ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ ، وأيضاً يقول : ﴿وَلَا تَفْرَقُوا . . .﴾ .

فالواجب تطبيق أمر (التعاون) بصورة شرعية لا تؤذي بأي وجه من الوجوه إلى نقض أمر (الاعتصام) ، فتنبه، ولا تكن من ذوي الزلل والأوهام !

= استقلالها ووضوحها وظهورها ، فديننا - والحمد لله - يدقنا إلى العمل والدعوة في ضوء الكتاب والسنة . . . وليست مخالفات واقعنا هي الحائنة لنا على ذلك . . . فتأمل !

فليُضْمَ اصطلاح (البديل) إلى «المناهي اللفظية» !

(١) «السيبل إلى منهج أهل السنة والجماعة» (ص ١٤٦) ، عدنان عرعور .

إِذَا؛ فَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ هِيَ الْأَسَاسُ، وَمِنْهَا الْمَنْطَلَقُ، إِذْ إِنَّهَا «اشْتَمَلَتْ عَلَى جَمِيعِ مَصَالِحِ الْعِبَادِ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ، فِيمَا بَيْنَهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَفِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ، فَإِنَّ كُلَّ عَبْدٍ لَا يَنْفَكُ عَنْ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ، وَهَذَيْنِ الْوَاجِبَيْنِ: وَاجِبِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، وَوَاجِبِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَلْقِ:

فَأَمَّا مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَلْقِ مِنَ الْمُعَاشَرَةِ وَالْمُعَاوَنَةِ وَالصُّحْبَةِ؛ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا أَنْ يَكُونَ اجْتِمَاعُهُ بِهِمْ، وَصَحْبَتُهُ لَهُمْ، تَعَاوُنًا عَلَى مَرْضَاةِ اللَّهِ وَطَاعَتِهِ، الَّتِي هِيَ غَايَةُ سَعَادَةِ الْعَبْدِ وَفَلَاحِهِ، وَلَا سَعَادَةَ لَهُ إِلَّا بِهَا، وَهِيَ الْبِرُّ وَالتَّقْوَى اللَّذَانِ هُمَا جَمَاعُ الدِّينِ كُلِّهِ»^(١).

فَعَلَيْهِمَا فِرَاقُهُ . . . وَعَلَيْهِمَا لِقَاؤُهُ . . .

وَعَلَيْهِمَا مَحَبَّتُهُ . . . وَعَلَيْهِمَا عِدَاؤُهُ . . .

مَقِيمٌ عِلَاقَتُهُ كُلُّهَا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ . . . وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾.

وَهُوَ فِي اجْتِمَاعِهِ بِإِخْوَانِهِ: إِنَّمَا تَكُونُ صَلَاتُهُ كُلُّهَا مَعَهُمْ قَائِمَةً «عَلَى التَّعَاوُنِ عَلَى أَسْبَابِ النُّجَاةِ، وَالتَّوَاصِي بِالْحَقِّ وَالصَّبْرِ، فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْغَنِيمَةِ»^(٢).

«فَالْتَّعَاوُنُ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالتَّنَاصُحُ يَقْتَضِي الدَّعْوَةَ إِلَى الْخَيْرِ،

(١) «الرسالة التبوكية» لابن القيم، (ص ١٠ - بتحقيقي).

(٢) «العوائد» (ص ٥٠)، لاس القيم.

والإعانة عليه، ويقتضي التحذير من الشر، وعدم التعاون مع أهل الشر^(١).

ويقتضي أنواعاً عدّة من الخير: المدارس، والتعليم، والتعلم، والدعوة، والتذكير، والإرشاد... الأمر بالمعروف، النهي عن المنكر، التكافل، التأخي... وغير ذلك من أمور لا تُحصر ولا تُحصى، أمر الإسلام بها، وحض عليها، تكون هي نواة التغيير المنشود، الذي يسعى الدعاة إليه، ويجتمعون عليه:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

والأحزاب... والجماعات... والتكتلات... ماذا تفعل - إن تفعل - أكثر من هذا؟!

إنها - والذي بعت محمدًا بالحق - لا تفعل أكثر مما قلنا... لكن بمنظار الحزب... وبالنظرة التمحورية...

والباعث لكثير منها في أغلب الأحوال - كما سبق - هو الأمر الحزبي، والطاعة التنظيمية!!

ومثل هذا لا ينبغي... ولا يجوز، إذ «كل عمل لا بُدَّ له من مبدأ وغاية، فلا يكون العمل طاعة وقربة حتى يكون مصدره عن الإيمان، فيكون الباعث عليه هو الإيمان المحض، لا العادة، ولا الهوى، ولا طلب

(١) «محبة الفرقان» (عدد ١٤ / ص ١٠)، مقال: وجوب التعاون على البر والتقوى

لسماحة شيخنا العلامة عبد العزيز بن باز.

الْمَحْمَدَةِ وَالْجَاهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَبْدُؤُهُ مَحْضُ الْإِيمَانِ ، وَغَايَتُهُ ثَوَابُ اللَّهِ ، وَابْتِغَاءُ مَرْضَاتِهِ» (١) .

وَالْإِيمَانُ الْمَحْضُ هُوَ الَّذِي لَا تَشْوُهُ شَائِبَةٌ ، وَلَا تَعْتَرِيهِ نَائِبَةٌ !!
وَتَأْمَلْ - وَفَقَّكَ رَبِّي لِلْخَيْرِ - حَالُ كَثِيرٍ مِنَ الْحِزْبِيِّينَ الَّذِينَ فُصِّلُوا مِنْ
أَحْزَابِهِمْ ، وَجُمِدَتْ نَشَاطَاتُهُمْ بِهَا ؟ !

مَاذَا تَرَى فِي حَالِهِمْ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ؟ !
تَرَاهُمْ - قَبْلُ - فِي الْغَالِبِ شُغْلُ نَشَاطٍ وَحَرَكَةٍ ؟ !
وَتَرَاهُمْ - بَعْدُ - مُوَاطِنَ ضَعْفٍ وَخَوَرٍ !!
مَا هُوَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ ؟ !

إِنَّهُ لَوَاضِحٌ جَلِيٌّ !! إِنَّهُ الْفِكْرُ الْحِزْبِيُّ الْمَسِيطِرُ عَلَيْهِمْ . . . فَهُمْ لَمْ
يَسْتَطِيعُوا الْحِرَاكَ بِلَا أَوَامِرٍ حِزْبِيَّةٍ !! أَوْ قَرَارَاتٍ تَنْظِيمِيَّةٍ !! حَتَّى عَدَوْا كَانَهُمْ
دُمَى تَحْرُكُ بِأَيْدِي أَصْحَابِهَا !! أَوْ أَحْجَارٌ عَلَى رَقْعَةِ الشُّطْرَنْجِ ، لَا تَتَحَرَّكُ
إِلَّا بِأَصَابِعِ أَرْبَابِهَا !!

إِنَّهُ الْبَاعَثُ الْحِزْبِيُّ الْمُهَيِّمُنُ عَلَى عُقُولِهِمْ !!
وَهُنَاكَ طَوَائِفُ أُخْرَى شَعَرُوا بِانْتِكَاسَةِ أَحْزَابِهِمْ ، وَأَحْسُوا بِمَرَارَةِ
وَاقِعِهِمْ . . . فَاتَّارُوا الْبُعْدَ ، تَارِكِينَ التَّحْزُبَ . . . مُجَانِبِينَ التَّفَرُّقَ !!
. . . فَلَمْ يُؤَثِّرْ هَذَا عَلَيْهِمْ بَوَاجِهُ مِنَ الْوُجُوهِ . . . إِذْ هُمْ - لَيْفَقَطَتِهِمْ -

(١) « لرسالة التبوكية » (ص ١٢) .

يَعْلَمُونَ أَنَّ أَفْعَالَهُمْ كُلُّهَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَصْدَرُهَا وَالْبَاعِثُ عَلَيْهَا مَحْضُ
الْإِيمَانِ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْهُمْ عَمَلٌ . . . وَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ تَصَوُّرٌ . . . أَوْ
تَطْبِيقٌ . . . إِلَّا . . .

إِلَّا بِالنَّظَرَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الشَّامِلَةِ، وَالتَّصَوُّرِ الْإِيمَانِيِّ الْمُطْلَقِ . . . الَّذِي
لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ النَّاسِ فِيهِ - عِنْدَ غِيَابِ الْخِلَافَةِ - إِلَّا دَرَجَاتُ الْإِيمَانِ . . . فَلَا
رِثَاسَاتٍ، وَلَا زَعَامَاتٍ ! وَإِنَّمَا طَاعَةُ الْعُلَمَاءِ، وَاسْتِجَابَةُ لِلْأَكَابِرِ الْفُهَمَاءِ .

هَذَا هُوَ حَالُ سَادَةِ «الْأَمْرِ الْأَوَّلِ» الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ
يَتَفَرَّقُوا» . . .

فَعَلَيْكَ بِهِ . . . وَلَا تَعْدِلْ عَنْهُ .

وَاقْتَدِ بِأَوْلِيَّتِكَ الْأَخْيَارِ، الَّذِينَ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ،
وَدَعَوْا إِلَى اللَّهِ؛ بِسِيَاحِ التَّعَاوُنِ، وَإِطَارِ التَّوَاصِي بِالْحَقِّ وَالتَّوَاصِي
بِالصَّبْرِ:

فَانْظُرْ إِلَى الصُّحَابِيِّ الْجَلِيلِ هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ؛ قَالَ
الزُّهْرِيُّ عَنْهُ:

«كَانَ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ فِي رِجَالٍ مَعَهُ»^(١).

مَاذَا كَانَ الدَّفْعُ لَهُ فِي ذَلِكَ؟!

الْحِزْبِيَّةُ الضَّيِّقَةُ؟! وَالتَّكْتُلُ الْمَتَمَحَوِّرُ؟!

(١) «الإصابة» (٦ / ٢٨٥) لابن خنجر.

أَمْ التَّعَاوُنُ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى (١)؟

وهكذا... تستمرُّ حَلَقَاتُ هذه السلسلةِ المباركةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ والدُّعَاةِ مِنَ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا... بَدْءٌ مِنْ لَدُنِ الْإِمَامِ الْمُبْجَلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَوَقْفَتِهِ الصَّامِدَةِ هُوَ (وَمَنْ مَعَهُ) أَمَامَ فِتْنَةِ خَلْقِ الْقُرْآنِ، وَمُورِراً بِعَصْرِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَعَلَمِ الْأَعْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ النَّمِيرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمُوَاجَهَتِهِ الْعَنِيدَةِ (هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَتَوْبِلَادِهِ الَّذِينَ هَبُوا لِلْوُقُوفِ بِجَنْبِهِ) ضِدَّ التَّنَارِ وَفِتْنَتِهِمُ الْعَارِفَةِ... وَوَصُولاً إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، وَنَهْضَتِهِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي تَضَافَرُ عَلَى قِيَامِهَا عَدَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَزْمَنَةٍ وَأَمَكِنَةٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ مِثْلُ الْعَلَامَةِ الْأَلُوسِيِّ، وَالْعَلَامَةِ الْقَاسِمِيِّ، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدٍ بَهْجَتِ الْبَيْطَارِ، وَالشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ، وَالشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ، وَالشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ، وَغَيْرِهِمْ...

ولقد قامت جهودُ هؤلاءِ الْعُلَمَاءِ فِي الدُّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى صَفَاءِ الْإِسْلَامِ، وَنَقَاءِ السُّنَّةِ؛ دُونَ مُخَالَفَةٍ أَوْ مُوَارِيَةِ مُفْضِيَةٍ إِلَى تَحْزُبٍ أَوْ تَكْتُلٍ أَوْ افْتِرَاقٍ... حَتَّى انْطَبَقَ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾.

ولقد سَبَقَ مَعَنَا فِي الْمَبْحَثِ الثَّالِثِ عَشَرَ: (شَبَهَاتُ وَالْجَوَابُ عَنْهَا) النُّقُولُ الْكَثِيرَةُ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي التَّنْفِيرِ مِنَ الْحَزْبِيَّةِ، وَالنَّكِيرِ

(١) وَمَنْ عَجِبَ قَوْلُ صَاحِبِ «الْمَنْطَلِق» (ص ١٥٠) فِي الْحَبْرِ

دَفْعَهُ قَدْ كَوَّنَ حِمَاةَ امْرَأَةٍ!! وَوَهَّاهُ كَافٍ لِقَضَائِهِ!

على دُعَاتِهَا وَأَرْبَابِهَا^(١)

فَإِنْ يَأْتِي أَحَدٌ لِيَقُولَ عَنِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: إِنَّهُ كَانَ «قَائِدَ جَمَاعَةٍ تَلْتَزِمُ بِأَمْرِهِ، وَتَعْمَلُ بِمَشُورَتِهِ، وَتَصُدِّرُ عَنْ رَأْيِهِ»^(٢)!! وَإِنَّهُ مِنْ رُؤَادِ (الْعَمَلِ الْجَمَاعِيِّ) بِالْمَعْنَى الْحَزْبِيِّ الْمَمْنُوعِ!^(٣)

(١) وَلَوْ جُمِعَ كَلَامُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي ذَلِكَ لَخَرَجَ جَامِعُهُ بِكِتَابٍ مُتَوَسِّطٍ، لَهُ أَنْ يَسْمِيَهُ - مَثَلًا -: «ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَيَدْعِيَةُ الْعَمَلِ الْحَزْبِيِّ»!!
(٢) «مَجَلَّةُ الْفِرْقَانِ» (عَدَدُ ١٢ / ص ٨)، مَقَالٌ: شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَالْعَمَلُ الْجَمَاعِيُّ!

(٣) أَقُولُ: «بِالْمَعْنَى الْمَمْنُوعِ»؛ لِأَنَّهُ - كَمَا سَبَقَ - يُرَادُ بِهِ التَّعَدُّدُ الْحَزْبِيُّ، أَمَّا الْعَمَلُ الْجَمَاعِيُّ الْمَشْرُوعُ؛ فَهُوَ التَّعَاوُنُ الْأَخْوِيُّ، وَالدَّعْوَةُ تَحْتَ مِظَلَّةِ الْإِسْلَامِ بِشُمُولِيَّتِهِ وَعُمُومِهِ، وَفَقْرٌ مُهْجِرٌ وَاضِحٌ لَا غُشٍّ فِيهِ، وَلَا لَبْسٍ يَعْتَرِيهِ.

وَمِثْلُ هَذَا تَسَامُاً كَلِمَةُ (التَّنْظِيمِ)، فَهِيَ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ تَعْنِي التَّوَافُقَ وَالْبَعْدَ عَنِ الْفَوْضَى، وَدَيْتُنَا - بِهَذَا الْمَعْنَى - كُلُّهُ تَنْظِيمٌ، وَهَذَا مَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ.

وَلَكِنْ اسْتِعْمَالُهَا بِمَعْنَى (الْحَزْبِ) أَوْ نَحْوِهِ - كَمَا سَبَقَ - هُوَ اسْتِعْمَالٌ بَاطِلٌ وَاصْطِلَاحٌ حَادِثٌ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ، وَلَا فِي كَلِمَاتِ أَئِمَّةِ السَّنَةِ.

فَإِنْ أُريدَ بِهِ الْإِتِّسَالُ، وَالتَّحَابُّ، وَالدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ؛ فَهُوَ مَقْبُولٌ دَلَالَةً لَا وَضْعاً وَاصْطِلَاحاً، فَيُسْتَعَاذُ عَنْهُ بِاللَّفْظِ الشَّرْعِيِّ الْوَاردِ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ: (التَّعَاوُنُ).

ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ لِدَعَاةِ (التَّنْظِيمِ) بِمَفْهُومِهِ الْآخَرِ:

هَذَا (التَّنْظِيمُ) إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الدِّينِ، أَوْ لَا يَكُونَ

فَإِذَا كَانَ مِنَ الدِّينِ؛ فَلَيْسَ مِنْ شَكِّ أَنْ عَلَى كُلِّ حَزْبِيَّةٍ مِنْهُ - مَهْمَا صَغُرَتْ - دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السَّنَةِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الدِّينِ؛ فَهُوَ مُرَدُّهُ عَلَى دُعَاتِهِ وَأَرْبَابِهِ، مَهْمَا جُمِلُوا وَزِنُوا فِي ظَاهِرِهِ وَأَبْوَابِهِ!! وَلَيْسَ بِخَافٍ أَنْ الْأَفَاتُ كُلُّهَا تَحْتَ الرُّسُومِ وَالتَّقْيِيدِ بِهَا، وَلِزُومِ الطَّرِيقِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ وَالْأَوْضَاعِ الْمَتَدَاوِلَةِ الْحَادِثَةِ أَهـ. «الْمَدَارِجُ» (٣ / ١٧٣).

فهذا هُجْرٌ مِنَ الْقَوْلِ يَنْبَغِي التَّرْفُّعُ عَنْهُ.

إِذْ يَرَى الْمَتَأَمِّلُ فِي النُّصُوصِ الَّتِي يَسُوقُهَا قَائِلُ هَذِهِ الْمَقُولَةِ تَحْمِيلًا
لِلنُّصُوصِ مَا لَا تَحْتَمِلُ، وَتَكَلُّفًا ظَاهِرًا، وَتَمَحُّلًا بَادِيًا:

أَرْسَلَ الشَّيْخُ إِلَى (جَمَاعَتِهِ)!

خَرَجَ الشَّيْخُ (وَأَصْحَابُهُ)!

حَسَدَهُ بَعْضُهُمْ لَكَثْرَةِ (أَتْبَاعِهِ)!

وَهَكَذَا كَثِيرٌ!

فَكَانَ مَاذَا؟

هَلْ تُفْهَمُ هَذِهِ النُّصُوصُ عِبرَ الْإِطَارِ الْحِزْبِيِّ الْمَعَاصِرِ؟

أَمْ تُفْهَمُ حَسَبَ الْبَيَانِ الْجَلِيِّ لِقَضِيَّتَيْنِ لَا يَنْبَغِي الْخَلْطُ بَيْنَهُمَا:

الْأُولَى: التَّعَاوُنُ الشَّرْعِيُّ.

الثَّانِيَّةُ: ذُمُّ التَّحَرُّبِ.

وَكِلْتَاهُمَا وَاضِحَةٌ فِي مَنْهَجِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَطَرَائِقِهِ فِي

الدُّعْوَةِ وَالتَّفْكِيرِ. . . وَمِنْهُ تَعَلَّمْنَا. . . وَيَأْفَكَرُهُ تَرَيُّنًا. . .

وَلَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَعْنَى «الْجَمَاعَةِ» لُغَةً وَاصْطِلَاحًا، فَلَا نَعِيدُ.

أَمَّا أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْخِ (أَتْبَاعُ) أَوْ (أَصْحَابُ)؟!

فَمَاذَا فِي هَذَا؟

الْمَهْمُ: أَنَّ اجْتِمَاعَهُمْ اجْتِمَاعُ تَعَاوُنٍ وَأُخُوَّةٍ، لَا اجْتِمَاعُ تَحَرُّبٍ

وتكتل، أو افتراق عن الأمة بشكل أو مضمون!

وإنني إذ أوجه هذا الكلام؛ فأني أوجهه للمسلمين كافة، على مختلف اتجاهاتهم وأفكارهم، وبخاصة تلك الفئة من الناس التي اختارت أصعب الطرق على النفوس؛ لأنها طريق الحق... وهي - أيضاً - أيسر الطرق الواقعية، لا الخيالية؛ لأنها طريق الشرع... إنهم أولئك النفر الذين «يتبعون الكتاب والسنة، ويحرصون على اتباع سبيل المؤمنين، ولزوم صراط المنعم عليهم: النبي ﷺ، وأصحابه، وخيار السلف»^(١)؛ علماً وعملاً، دعوةً وجهاداً، خروجاً «بالدعوة الإسلامية عن نطاق الدعوة الحزبية إلى دعوة الناس جميعاً؛ بصرف النظر عن التكتل بإطار حزب معين، أو جماعة بعينها»^(٢).

وهم في سلوكهم هذا الطريق يؤكدون ليل نهار، أن دعوتهم جاءت «لتعلن المنهج والطريق لكل سالك إلى الله سبحانه وتعالى، وأنها منهج لفهم الدين والعمل به قبل أن تكون مسلكاً لجماعة بعينها، أو حزب بذاته»^(٣)، بل إن هذه الدعوة جاءت لتكون «حرباً على التحزب والتعصب، ومسلكاً^(٤) لجميع المسلمين حول عقيدة واحدة، نقيّة صافية، ومنهج تشريعي واحد»^(٥).

(١) «التكامل» (١ / ٤٥) للعلامة المعلمي اليمني.

(٢) «محبة الفرق» (عدد ١٤ / ص ٢٠)، مقال «تركات الدعوة لسلفية».

(٣) وفي رسالتي «التصفية والتربية وأثرهما في استشفاء الحياة الإسلامية» بيان

لصيغة هذا المسلك وحقيقته، وصفاته وسماته.

وهذا كله يُعدُّ مقصداً هاماً وعظيماً من مقاصد الشريعة الإسلامية،
فالمسلمون «جميعاً أمة واحدة، هدفهم واحد، وصراطهم وطريقهم واحد،
ودستورهم واحد، وهم جميعاً متساوون، لا فضل بينهم إلا بالتقوى، ولا
ميزة لأحدهم بسبب لون أو جنس أو وطن».

وهذه الوحدة الجامعة هي أعظم مظهر من مظاهر الإسلام، وأعظم
منجزاته، وما يُحقِّقه على الأرض في الاجتماع البشري.

إن لهذه الوحدة الجامعة مقومات كثيرة؛ أهمها: العقيدة الواحدة،
والصراط التشريعي الواحد، وإلغاء الفوارق والامتيازات الخاصة، وجعل
التفاضل للتقوى والعمل الصالح...»^(١).

فإن يَنكِسَ المسلمون إلى هوة الجزيية؛ مُتَناسِينَ أخوتهم الدينية،
وفُطِرَتَهُمُ الإسلامية... لهي - والله - أعظم البلية! فكن منها على يقية!!



(١) «المقاصد العامة للشريعة الإسلامية» (ص ٣١)، عبد الرحمن عبد الخالق.

الخاتمة

«اعلموا أيها المسلمون أن من عدل ربنا تبارك وتعالى أنه لا يحاسب الناس جماعات وأحزاباً، بل يخاطب كل فرد لوحده في معزل عن حزبه وطائفته.

يقول تعالى :

﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ .

﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ .

فعلينا أيها المسلم بطاعة الله ليلاً ونهاراً، سرّاً وجهاراً، لا تضيع الأوقات؛ تنصّر حزباً على آخر، مُستحلاً أعراض إخوانك المسلمين، معتقداً أنك في تسبيح وتهليل وتكبير، فكل نفس تُبعث وما قدمت، ولا يُؤخذ أحد بجريرة غيره.

قال تعالى :

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾»^(١).

«فَالْتَزِمَ - رَحِمَكَ اللَّهُ - المنهج المستقيم، وما نَزَلَ بِهِ التَّنْزِيلُ، وَسُنَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، وما نَصَّ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، وَعَلَيْكَ بِالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ تَرَشَّدْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَيْسَ لَكَ أَتْيَا اللَّيْبِ أَفْضَلُ مِنْ نُزُومِ مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ، وَالْإِكْثَارِ مِنَ النَّظَرِ فِيهِ، وَتَفْهَمُ مَعَانِيهِ، وَدَعُ عَنْكَ الْعَوَجَ. . . وَلِمَ؟ وَكَيْفَ؟ فَإِنَّ الْأَهْوَاءَ مَالَتْ بِأَهْلِهَا، فَأَوْرَدَتْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا»^(٢).

وَكُنْ - يَا عَبْدَ اللَّهِ - مُسْلِمًا حَقًّا، وَرَبَانِيًّا وَاعِيًّا؛ تَعَلَّمْ لِلَّهِ، وَتَعَمَلْ لِلَّهِ نَظَرْتُكَ لِلْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، لَيْسَ يُقَدَّمُ أَحَدًا مِنْهُمْ - عِنْدَكَ - يُوْخِرُهُ إِلَّا التَّقْوَى وَالْإِيمَانُ، لَا الْحِزْبِيَّةُ وَتَفْرِيقُ الشَّيْطَانِ!

وَاعْلَمْ «أَنَّ اجْتِمَاعَ الْمُسْلِمِينَ حَوْلَ الْإِسْلَامِ، وَاعْتِصَامَهُمْ بِحَبْلِ اللَّهِ، وَتَحْكِيمَهُمْ لَشَرِيعَتِهِ، وَانْفِصَالَهُمْ مِنْ أَعْدَائِهِمْ، وَالتَّصْرِيحُ لَهُمْ بِالْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ، هُوَ سَبَبُ نَصْرِ اللَّهِ لَهُمْ وَحِمَايَتِهِمْ مِنْ كَيْدِ أَعْدَائِهِمْ»^(٣).

وَأَمَّا سِوَى هَذَا مِنْ تَحَزُّبٍ وَتَفْرِيقٍ، مَحْوَطٌ بِسَرِيَّةٍ قَاتِمَةٍ، وَمَلْفُوفٌ بِتَهْيِيجٍ سِيَاسِيٍّ؛ فَإِنَّهُ لَا يُجْدِي فِي الْعَبْرِ وَلَا فِي النَّفِيرِ!! وَلَا يُؤَلِّدُ غَايَةً إِلَّا اسْتِدْرَاجَ خَطِيرٍ، وَشَرَّ مَرِيرٍ!

(١) «الطَّلِيعَةُ...» (ص ١٣ - ١٤) بتصرف.

(٢) «التَّسْبِيحُ...» (ص ٤٦) لِلْمَلْطِيِّ - باختصار.

(٣) «نَقْدُ الْقَوْمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ» (ص ٤٧) لِلْعَلَّامَةِ ابْنِ بَازٍ.

وهذا نذير!!

«وَالْبَصِيرُ الصَّادِقُ يَضْرِبُ فِي كُلِّ غَنِيمَةٍ بِسَهْمٍ ، وَيُعَاشِرُ كُلَّ طَائِفَةٍ عَلَى أَحْسَنِ مَا مَعَهَا ، وَلَا يَتَحَيَّزُ إِلَى طَائِفَةٍ ، وَيَتَأَيَّ عَنْ الْأُخْرَى بِالْكُلِّيَّةِ ؛ أَنْ لَا يَكُونَ مَعَهَا شَيْءٌ مِنَ الْحَقِّ ، فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الصَّادِقِينَ .

وَدَعَا إِلَى الْجَاهِلِيَّةِ كَامِنَةً فِي النَّفُوسِ»^(١).

إِنْ أُريدُ إِلَّا الْإِصْلَاحُ مَا اسْتَطَعْتُ ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْهِ أُنِيبُ .

سَائِلًا اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكِتَابُ صَرْخَةً صَادِقَةً تَجِدُ آذَانًا صَاحِيَةً ، وَقُلُوبًا وَاعِيَةً .

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَكُتِبَ

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

تم الفراغ منه ضحى يوم الأحد منتصف

شهر رجب سنة عشر وأربع مئة وألف

للهجرة . الموافق ١١ / ٢ / ١٩٩٠ م ، ثم

زدت عليه في مواضع في أزمان آخر



(١) «مدارج السالكين» (٢ / ٣٧٠) .

الفهارس

- فهرس الأحاديث النبوية.
- مراجع الكتاب ومصادره.
- فهرس المواضيع والفوائد والأبحاث.

فهرس الأحاديث النبوية

٦٧	استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان
٣٣	أشدُّ الناس بلاءَ الأنبياء، ثم الأمل
٨٩	أنا أمركم بخمسٍ، الله أمرني بهنَّ
٤٢	بدأ الإسلام غريباً
٨٦	تري المؤمنين في توادهم وتراحمهم
١٢	تركتُ فيكم أمرين لن تضلُّوا ما إن
٩٧	تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم
٩٦	الجماعة رحمةٌ، والفرقة عذابٌ
٦	خيرُ الناس قرني، ثم الذين يلونهم
٢١	سألتُ ربِّي ثلاثاً، فأعطاني اثنتين
٢٠ و ٨	ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة
٧	عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
٥٥	قال الله تعالى: مَنْ عادى لي ولياً
٧٠	قد تركتكم على البيضاء؛ ليلها كنهارها
٦٠	كل شرطٍ ليس في كتاب الله؛ فهو باطلٌ
٢٢	كلاكما محسنٌ ولا تختلفوا

٧١	ما بال دعوى الجاهلية
٨٩	مَن خرج من الطاعة ، وفارق الجماعة
٩٠	مَن رأى من أميره شيئاً يكرهه
٨٩	المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضه بعضاً
٨٦	المسلمون تنكأهم دماؤهم
١٠٤	لا حلف في الإسلام



مراجع الكتاب ومصادره

- «القرآن الكريم».
- «أثر الجماعات الإسلامية في القرن العشرين»، محمود عبيدات، عمان.
- «الأحزاب السياسية في الإسلام»، صفى الرحمن المباركفوري، مصر.
- «أحكام القرآن»، ابن العربي المالكي، مصر.
- «الأربعون في الدعوة والدعاة»، علي حسن، السعودية.
- «الاستقامة»، ابن تيمية، السعودية.
- «الإصابة»، ابن حجر، مصر.
- «أضواء البيان»، الشنقيطي، السعودية.
- «الاعتصام»، الشاطبي، مصر.
- «إعلام الموقعين»، ابن القيم، مصر.
- «إغاثة اللفهان»، ابن القيم، مصر.
- «اقتضاء الصراط المستقيم»، ابن تيمية، السعودية.
- «البدر الطالع»، الشوكاني، مصر.
- «بيان تلبيس الجهمية»، ابن تيمية، السعودية.
- «بين العمل الفردي والعمل الجماعي»، عبدالله علوان، سوريا.
- «تاريخ بغداد»، الخطيب، مصر.

- «تجريد التوحيد المفيد»، المقريري، عمان.
- «تحفة الأشراف»، المزني، الهند.
- «التصفية والتربية»، علي حسن، السعودية.
- «تفليس إبليس»، ابن غانم، السعودية.
- «تنبيه أولي الأبصار»، السحيمي، السعودية.
- «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»، المَلطي، مصر.
- «التنظيم الحركي في الإسلام»، أحمد البديري! عمان.
- «التنكيل»، المعلمي، السعودية.
- «تيسير العزيز الحميد»، عبدالرحمن آل الشيخ، دمشق.
- «تيسير الكريم الرحمن»، السعودي، السعودية.
- «جامع الرسائل»، ابن تيمية، مصر.
- «الجامع لأحكام القرآن»، القرطبي، مصر.
- «الجماعات الإسلامية»، سليم الهلالي، عمان.
- «الجماعات الإسلامية... ليتها تضيف إلى حسناتها. .»، عبدالرؤوف العبوشي، عمان.
- «الحاوي للفتاوي»، السيوطي، مصر.
- «الحركات الإسلامية المعاصرة»، عايض القرني، السعودية.
- «حكم الانتماء»، بكر أبوزيد، السعودية.
- «حلية الأولياء»، أبو نعيم، مصر.
- «حلية طالب العلم»، بكر أبوزيد، السعودية.
- «حلاوة الإيمان»، سليم الهلالي، السعودية.
- «المخلافة»، محمد رشيد رضا، مصر.
- «الدعوة الإسلامية بين الفردية والجماعية»، سليمان مرزوق، الكويت.
- «الدعوة الإسلامية فريضة شرعية»، صادق أمين! عمان.

- «رسائل الإخاء»، نادر النوري، الكويت.
- «الرسالة التبوكية»، ابن القيم، عمان.
- «رسالة ناصحة إلى العلماء والدعاة»، محمد صابر أمين! عمان.
- «السيبل إلى منهج أهل السنة والجماعة»، عدنان عرعون، السعودية.
- «السرية وأثرها في أداء المهام العسكرية»، محمد أبو رحيم، الإمارات العربية.
- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، الألباني، بيروت.
- «سنن ابن ماجه»، مصر.
- «سنن الترمذي»، مصر.
- «سنن الدارمي»، دمشق.
- «سير أغلام النبلاء»، الذهبي، بيروت.
- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، اللالكائي، السعودية.
- «شرح السنة»، البربهاري، السعودية.
- «الشورى في نظام الحكم الإسلامي»، عبدالرحمن عبدالخالق، الكويت.
- «صحيح ابن حبان»، بيروت.
- «صحيح ابن خزيمة»، بيروت.
- «صحيح البخاري»، مصر.
- «صحيح مسلم»، مصر.
- «طبقات ابن سعد»، بيروت.
- «الطليعة في براءة أهل السنة»، العتبي، الكويت.
- «عشرات ومقطعات»، زهير سالم، عمان.
- «العزلة»، الخطابي، دمشق.
- «العلم الشامخ»، المَقْبَلِي، بيروت.
- «عمدة القاري»، العيني، مصر.

- «الفتاوى العراقية»، ابن تيمية، بغداد.
- «فتح الباري»، ابن حجر، مصر.
- «الفرق بين الفرق»، البغدادي، مصر.
- «فصول من السياسة الشرعية»، عبدالرحمن عبدالخالق، الكويت.
- «فقه الدعوة»، مجموعة كتاب، قطر.
- «الفوائد»، ابن القيم، بيروت.
- «في ظلال القرآن»، سيد قطب، مصر.
- «في النقد الذاتي»، خالص جلبي، بيروت.
- «القاموس المحيط»، الفيروزآبادي، بيروت.
- «كشف الثَّغمة عن حديث افتراق الأمة»، علي حسن، مخطوط.
- «لماذا أعدموني؟»، سيد قطب، السعودية.
- «مؤلفات سعيد حوى دراسة وتقويماً»، سليم الهلالي، عمان.
- «مجموع فتاوى شيخ الإسلام»، السعودية.
- «مجموع الرسائل»، حسن البنا، بيروت.
- «مدارج السالكين»، ابن القيم.
- «المدخل»، ابن الحاج، مصر.
- «المذاهب والأفكار المعاصرة»، محمد الحسن، قطر.
- «المستدرک»، الحاكم، الهند.
- «المسلمون والعمل السياسي»، عبدالرحمن عبدالخالق، الكويت.
- «المسند»، أحمد بن حنبل، مصر.
- «المسند»، الطيالسي، الهد.
- «مشروعية العمل الجماعي»، عبدالرحمن عبدالخالق، الكويت.
- «معجم المناهي اللفظية»، بكر أبو زيد، السعودية.
- «معجم النحو»، عبدالغني الدقر، دمشق.

- «مفتاح دار السعادة»، ابن القيم، مصر.
- «المقاصد العامة للشريعة الإسلامية»، عبدالرحمن عبدالخالق، الكويت.
- «المنتقى النفيس من تلبيس إبليس»، علي حسن، السعودية.
- «المنحة المحمّدية في بيان العقائد السلفية»، الشقيري، مصر.
- «المنطلق»، محمد أحمد الراشد! بيروت.
- «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله»، محمد سرور زين العابدين، الكويت.
- «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل»، ربيع بن هادي،
السعودية.
- «المنهج الحركي للمسيرة النبوية»، محمد منير الغضبان، الأردن.
- «منهج السلف في العقيدة وأثره في وحدة المسلمين»، السحيمي،
السعودية.
- «منهج النقد عند المحدثين»، محمد مصطفى الأعظمي، السعودية.
- «نظرات في مسيرة العمل الإسلامي»، عمر عبيد حسنة، قطر.
- «الوحدة الإسلامية»، محمد رشيد رضا، بيروت.
- «الوصايا العشر للعاملين بالدعوة إلى الله»، عبدالرحمن عبدالخالق،
الكويت.
- مجلّات وجرائد متنوعة:
- ١ - «الفرقان»، الكويت.
- ٢ - «البلاغ»، الكويت.
- ٣ - «الدستور»، الأردن.



فهرس المواضيع والفوائد والأبحاث

٣	لمن هذا الكتاب؟
٥	تقدمة فيها بيان ؛ بقلم الشيخ محمد شقرة
١٧	مقدمة المؤلف
١٨	وحدة الأمة
١٩	بداية التفريق والاختلاف
٢٠	هل الحلاف أمرٌ مقدورٌ فلا بدُّ منه ولا مفرُّ عنه؟
٢٢	الجهل والظلم هما أصل كل شر
٢٣	الإشارة إلى قضاء الكفار على دولة الخلافة
٢٣	بداية الحزبية في العمل الإسلامي
٢٤	(الديمقراطية) من أسباب الاغترار الحزبي
٢٥	حقوق المسلم في ظلال الحزبية مفقودة
٢٦	هل نسكت حتى نصير كالنعامة؟!
٢٦	فرح أعداء الأمة بتفريقها كبير جداً
٢٧	الفرق بين نصح الفرد ونصح الجماعة
٢٧	أعداؤنا أعرف بأخطائنا منا

٢٨	جعل المسلمين على طريقة واحدة هو أصل الإسلام
٢٨	القول في الأحزاب دائر بين رأيين:
٢٨	إما أنها أوجدت الصحوة
٢٩	أو أنها مزقت الشمل
٢٩	هل الجماعات من آثار الصحوة أم العكس؟
٣٠	عمل أعداء الإسلام على تفتيت وحدة الأمة
٣٠	فهل الحزبية تلتقي مع الوحدة؟
٣١	هل...؟ لماذا...؟ كيف...؟
٣١	لندراً حيرة الشباب المؤمن
٣١	اصطلاح (الحركة الإسلامية) ماذا يعني؟
٣٢	دفع إيهام وتوهم
٣٢	التجمعات الدينية قابلة للنقد والتصويب
٣٣	المبحث الأول: هدف المسلم وغايته
٣٣	عبادة الله جلّ وعلا
٣٣	وهذا سبيل الأنبياء... وهو طريق البلاء
٣٤	فلصعوبته يحدّد! الدّعاة عنه
٣٥	البداءة بالأهم فالهمم
٣٦	طريقة الرسول ﷺ وسيرته في الدعوة خير قدوة
٣٦	الدّعاة وأصحاب الجماعات يطالبون بالحكم الإسلامي
٣٦	وهم غارقون بالمخالفات والأحوال الشركيّة
٣٧	فكيف يُعتنى بالتابع ويُهمل الأصل؟
٣٨	فالتوحيد منطلق الدعوة إلى الله
٣٨	أتباع الرسول لا يختلفون، إنما المختلفون المخالفون

المبحث الثاني: العمل الإسلامي بين الوسائل والغايات ٤١

لماذا تختلط هذه المفاهيم؟ ٤١

ترسُّم منهاج النبوة هو سبيل إزالة الغربة ٤٢

ما هو دور الوسائل في الدعوة؟ ٤٣

هل للوسائل حكم المقاصد؟ ٤٣

حكم الوسيلة المفضية إلى مفسدة ٤٤

أقسام الناس من حيث الالتزام والدعوة ٤٤

أين السليبات من هؤلاء؟ ٤٥

تعدد الجماعات حالة مرضية ٤٦

لا مجال في الدعوة للتجارب والاجتهادات ٤٧

الأصل في وسائل نشر الدعوة التوقيف على منهاج النبوة ٤٧

أما وسائل محدثة؟ فلا ٤٨

من ذلك جعل الأموال عمداً وأساساً لجميع الناس! ٤٨

المبحث الثالث: ظاهرة تعدد الأحزاب ٤٩

... تعني التباين والاختلاف والتضاد ٤٩

والإسلام لا يحتمل الاختلاف ٥٠

وليس هو محتاجاً لشيء خارج عنه ٥٠

المبحث الرابع: الحزبية ٥٣

ورد لفظ (الحزب) في القرآن على وجوه ٥٣

بيان ذلك مفصلاً ٥٣

معنى (الحزب) لغةً ٥٤

الدُّستور هو أساس الولاء في الحزب ٥٥

- ليس في الدنيا إلا حزبان ٥٥
- لفظ (الحزب) لا يُدْمُ لذاته ٥٦
- التغيير للأسماء لا يجوز ٥٦
- التأثير النفسي للحزبية على نفوس أصحابها ٥٦
- لا تُجعل الخلافات رصيماً لتكوين الأحزاب ٥٧

المبحث الخامس في قيود الحزبية ٥٩

- المنع من الجلوس مع الآخرين ٥٩
- خُرافة الشيخ والمُريد! ٥٩
- إثبات أن (عهود) الأحزاب باطلة ٦٠
- تعليق حول كتابي (البيعة)! ٦٠
- كل شرط ليس في كتاب الله؛ فهو باطل ٦٠
- ومن قيود الحزبية: التقليل من أهمية العلم الشرعي ٦١
- اصطلاحات الحزبيين تعصف بالامة ٦٢
- عالم حركي ... غالم فقه ... عالم بالواقع!! ٦٢
- وهذا طَعْنٌ بالعلماء والأئمة ٦٤
- هيئة الحزبيين من التعامل مع الكتاب والسنة ٦٥
- الحزبية من أعظم عوائق العلم ٦٦
- وهي إغلاقُ لباب المناصحة ٦٦
- ومن قيود الحزبية: السرية ٦٦
- فأهل السنة ظاهرون، وذوو البدع مسترون! ٦٦
- المُسْرُونُ دينهم على تأسيس ضلالة ٦٧
- نقض شبهاتهم على تجويز السرية ٦٧
- السرية تمزق الأمة؛ مع الحكام، ومع بقية المسلمين ٦٨

- ٦٩ حيث وُجد الغموض؛ حُلَّت المخالفات الشرعية
- ٧٠ وهذا كله مخالفٌ لـ (المحجّة البيضاء)
- ٧١ المبحث السادس: العلاقة بين الافتراق والحزبية
- ٧١ حديث «الصحيحين»: «ما بال دعوى الجاهلية»
- ٧٢ تعقيب ابن تيمية وابن القيم عليه
- ٧٢ إن الانتساب المفرق؛ كالأحزاب: من دعوى الجاهلية
- ٧٣ الاختلاف كلمة تشمل كل ما تحتها
- ٧٤ فالفرقة والحزبية وجهان لعملة واحدة!
- ٧٥ المبحث السابع: الحزبية مخلفات ونتائج
- ٧٥ الفقيه من نظر في الأسباب والنتائج
- ٧٦ نبذ (سريعة) من آثار الحزبية البشعة
- ٧٧ هل يسمح الحزب بتعدد الأحزاب في البلدة الواحدة؟
- ٧٨ واجبٌ على كل ذي بصيرة التحذير من الحزبيات
- ٧٩ الحزبية تبيدُ للإخاء وخرقُ لسياج الأخوة
- ٧٩ و(مصلحة الدعوة) ما هو وزنها؟
- ٧٩ لقد تحوّل (مصلحة الدعوة) إلى صنم
- ٧٩ كلام للأستاذ سيد قطب رحمه الله في هذا الباب
- ٨٠ التنازع بالألقاب من سمات الحزبية
- ٨٠ بل شهوة التكفير والتضليل
- ٨٠ مدح زعماء الأحزاب ولو كانوا جهالاً!
- ٨١ الكتاب والسنة هما الأصل، لا أفكار الحزب واراؤه
- ٨٢ الخوف من العلماء؛ خشية أن يظهر جهلهم!!

المبحث الثامن : الصلة بين أفراد المجتمع الإسلامي	٨٣
الولاء لله ورسوله	٨٣
ولسنا محتاجين إلى عقد يُختم ولا وثيقة تُكتب !	٨٣
فبالحزبية : الأحكام تفضل على الأشخاص	٨٤
المبحث التاسع : الجماعة مصطلح وبيان	٨٩
ورد لفظ (الجماعة) في عدة أحاديث	٨٩
ذكر مفهوم الجماعة اللغوي والشرعي	٩٠
بيان ارتباط الإمارة بالسمع والطاعة والجماعة	٩٠
ذكر أمثلة من اختلاط هذين المفهومين : اللغوي والشرعي	٩١
فالجماعة في الأحاديث هي جماعة المسلمين	٩٢
... لا جماعة من المسلمين ... وإلا	٩٢
ولفظ (الجماعة) و(الإمام) متلازمان	٩٤
الخلط بين (الإمام) و(الأمير) خلطٌ قبيحٌ	٩٤
خلاصة القول في معنى الجماعة	٩٥
هل السنة تمدح الفرقة أم تذمها؟	٩٥
المبحث العاشر : كيف الأمر إذا لم تكن جماعة	٩٧
سياق حديث حذيفة في «الصحيحين» : «فاعتزل تلك الفرق»	٩٧
وهذا الحديث يتعلّق بواقع المسلمين اليوم	٩٨
كلام شيخنا الألباني ، والحافظ ابن حجر ، والإمام الطبري	
والإمام العيني ، والشيخ محمد رشيد رضا	٩٨
تنبيهان	١٠٠
١ - كلام عظيم للإمام الشافعي في معنى (جماعة المسلمين)	١٠٠

- الجماعة ما وافق الحق ولو كنت وحدك ١٠١
- ٢ - الاستدلال بهذا الحديث لا يعني الخنوع والتقاعس ١٠١
- المبحث الحادي عشر: تحريم الحزبية ١٠٣
- رابطه الإسلام هي أساس الولاء والبراء ١٠٣
- أثر جميل عن سفيان الثوري في مثل ذلك ١٠٣
- ... فهو لا يتحمل داخله تنظيمًا آخر ١٠٣
- «لا حلف في الإسلام» ١٠٤
- تنصيب الأحزاب من فعل أهل البدع ١٠٥
- لا يمكن وحدة الأمة على حزب من الأحزاب ١٠٥
- والإسلام يحرم ما يقطع الصلات ويفسد الأخوة ١٠٦
- فتوى هيئة كبار العلماء في تحريم الحزبية ١٠٧
- وفي كلام شيخنا الألباني الكثير الكثير من ذلك ١٠٧
- المبحث الثاني عشر: الحزبية؛ صور ومظاهر ١٠٩
- تبديل الأسماء لا يوجب تبديل الحقائق ١٠٩
- فاحذر صغار المحدثات من الأمور ١١٠
- جناية المصطلحات المعاصرة على الإسلام والمسلمين ١١٠
- أثر العاطفة في الانحراف ١١١
- امتحان لكل منكر نفسه!! ١١١
- فليس (الحزب) فقط ما سُمي (حزباً)!! ١١٢
- المبحث الثالث عشر: شبهات والجواب عنها ١١٣
- ١ - تنزيل نصوص الإمامة الكبرى على جماعاتهم وأحزابهم ١١٣
- ٢ - قياس بعض الفرائض الجماعية على أساليب الدعوة! ١١٤

- ١١٤ ٣ - ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾
- ١١٥ ٤ - هل «ما لا يتم الواجب إلا به» فهو واجب؟
- ١١٦ تفصيل القول والجواب من عدة وجوه
- ١١٨ فليس العمل الإسلامي (شركة) أو (مؤسسة)!
- ١١٩ هل مردُّ (الواجب) العقل أم الشرع؟
- ١١٩ والغاية... لا تسوِّغ الوسيلة
- ١٢٠ ٥ - كلمة لشيخ الإسلام ابن تيمية فهموها على غير وجهها
- ١٢١ بيانها وتوجيهها وتفصيل القول فيها
- ١٢٢ «ليس للمعلمين أن يحزبوا الناس»
- ١٢٢ فكيف بالجهلة المتعلمين؟
- ١٢٣ المبحث الرابع عشر: سبيل النجاة
- ١٢٤ «عليكم بالأمر الأول الذي كانوا عليه قبل أن يتفرقوا»
- ١٢٤ قصة عظيمة لتابعي جليل فيها فوائد نافعة عزيزة
- ١٢٦ سياق اثنتي عشرة فائدة من هذه القصة
- ١٢٦ وهي إجماع أو (شبه إجماع) على بطلان التحزب
- ١٢٦ تعليق على كلمة (البديل)؛ وأنها من «المناهي اللفظية»
- ١٢٧ التعاون والاعتصام صنوان لا يفترقان
- ١٢٨ ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ هي الأساس
- ١٢٨ كلام لابن القيم في ذلك
- ١٢٩ ماذا تفعل الأحزاب غير ذلك؟
- ١٢٩ الباعث للحزبيين هو الأمر الحزبي والطاعة التنظيمية
- ١٣٠ والأعمال الشرعية مبدؤها محض الإيمان
- ١٣٠ صورتان لحزبيين... قبل وبعد!!

١٣٠	نماذج من العمل الجماعي الشرعي للعلماء السابقين
١٣٣	هل كان ابن تيمية (قائد جماعة تلتزم بأمره)؟
١٣٣	تعليق مطوّل حول معنى (التنظيم) لغةً واصطلاحاً
١٣٤	نبذة عن منهج شيخ الإسلام في الدعوة والعلم
١٣٥	لَمَن أوجّه هذا الكلام؟
١٣٦	هذه هي الحزبيّة، فكُن منها على تقية!
١٣٧	الخاتمة
١٣٧	﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ ؛ لا أحزاباً!
١٣٨	فالزم ما بين دفتي المصحف تنجّ وتقرّ
١٣٨	علامة البصير الصادق
١٣٩	نهاية الكتاب
١٤١	الفهارس
١٤٣	فهرس الأحاديث النبوية
١٤٥	مراجع الكتاب ومصادره
١٥١	فهرس المواضيع والفوائد والأبحاث

